فهذه هي اسباب الاستعداد للذة والفرح واللذة كالجنس للفرح الذي هو كالنوع فالروح التي في القلب
اذا كانت كثيرة المقدار معتدلة في المزاج ساطعة النورانية كانت شديدة الاستعداد للفرح واذا عرف
ذلك ظهر ان المعد للغم اما قلة الروح كما للناقهين والمنهوكين بالامراض والمشايخ واما غلظ كما للسوداويين
والمشايخ فلا يبسط لكثافتها واما رقته كما للنساء والمنهوكين فلا يفي بالانبساط واما ظلمة كما للسوداويين
الثاني امور خارجة وهي كثيرة قال الشيخ فمنها قوية ومنها ضعيفة وايضا منها معروفة ومنها غير معروفة
ومما لا يعرف ما قد اعتيد كثيرا وكل ما اعتيد كثيرا سقط الشعور به والاسباب المفرحة والغامة ما كان
منها قويا وظاهرا فلا حاجة الى ذكره واما الاخرى فمثل تصرف الحس في ضياء العالم والدليل على
الذاذه ايحاش ضده وهو الاقامة في الظلمة ومثل مشاهدة الشكل والدليل على تفريحه غم الوحدة وفي
هذا الاستدلال نظر اذ لا يلزم من كون الشيء على صفة كون ضده على ضد تلك الصفة فان الشيخ نفسه
قد بين في كتاب الجدل ان هذه قضية مشهورة وهي باطلة في نفسها فعلى هذا لا يلزم من كون الظلمة
موحشة ان يكون تصرف الحس في ضياء العالم لذيذا ومثل التمكن من المراد في الوقت والاستمرار على مقتضى
القصد من غير شاغل وكذا العزايم والامال وذكر ما سلف ورجاء ما يستقبل وتحدث النفس بالاماني والحكايات
والاستغراب والاعراب والتعجب والاعجاب ومصادفة حسن الاصغاء من المحاورين والمساعدين والخلعة
والتلبيس والغلبة في ادنى شيء وغير ذلك واما الاسباب الغامة الخارجية فمقابلات هذه الامور المذكورة
وهي مثل تذكر الاخطار التي عرضت والالام التي قويت والاحقاد وما عاد من المعاملات والمعاشرات
مثل توهم المخاوف في المستقبل وخصوصا من الواجب عن مفارقة هذه الدار الدنيا التي تصرف عنها قناعة
الغافل بما لا بد منه والفكر في غيره من المهمات الاخروية التي يجب السعي فيها ومثل الانقطاع عن الشغل والنكد
العارض والقصور عن المراد وغير ذلك مما لا يحصى فهذه واشباهها ترد على نفس المستعد للغم فتغمه والتخيل
يعوق فيه السوداوي مما يعين ذلك بايراد الاشباه والمحاكيات لما ... حش ويغم وانما يقوي التخيل في السوداوي
لسوء مزاج الروح الموضوع فيخف حركتها ولا عراض العقل عن القوى الباطنة لفساد مزاج والكيفية الرديئة
المظلمة الثالث ان يكون الفرح بعد النفس للفرح ويكون الغم بعد النفس للغم لما ذكره الشيخ ان كل فعل ذي
ضد اذا تكرر فان القوة عليه تشتد وكل قوة تشتد يصير استعداده اشد وبيانه بوجهين احدهما الاستقراء
فان الجسم اذا سخن مرارا متوالية استعد لسرعة التسخن وكذلك اذا برد وكذا اذا تخلخل وكذا اذا تكثف والقوى

الباطنة يصير لها عند تكرر انفعالها وانفعالا لانها ملكة قوية ما كان حالا او مثل هذا يكتسب الاخلاق وثانيها
القياس الماخوذ عن المشهورات فان كل انفعال حدث للشيء فهو مناسب لجوهره والمناسب للشيء معاند
لضده والمعاند للضد اذا تمكن مرارا انقص من استعداد القوة عليه للقابل لو زاد في استعداد ضده
الذي هو مناسبة فهذا هو بيان هذا المعنى بالاستقراء والقياس المقبولي واما الحقي والبرهاني فالكلام
فيه ارفع من هذا النمط اذ المقصد ايضا ليس في الجلالة بحيث لا يجوز الاكتفاء فيه بما دون البرهان اللمي
الدائمي وان كان ذلك ايضا مقدورا بل يصح القناعة فيه بما يؤكد الظن كما فعله الشيخ فقال على طريقة
البحث الطبيعي وهو ان الفرح يلزمه امران احدهما تقوية القوة الطبيعية والثاني تخلخل الروح لما يكلفها
الفرح لانه كيفية نفسانية والنفس متصرفة في الروح التي هي مطية قواها من الانبساط ويتبع لتقوي القوة
الطبيعية امور ثلثة احدها اعتدال مزاج الروح وثانيها كثرة توليدها بدل ما يتحلل وثالثها حفظها عن
استيلاء التحلل عليه اما تخلخل الروح فيتبعه امران احدهما الاستعداد للحركة والانبساط للطف القوام والثاني
انجذاب المادة الغاذية اليه بحركته بالانبساط الى غير جهة الغذاء ومن شان كل حركة بهذه الصفة ان يستتبع
ما ورائها للزوم صفائح الاجزاء وامتناع الخلاء وبالجملة انجذاب المتاخر عند سيلان المتقدم كما في الرياح
وكالت المياه فتكرر الفرح بهذا المعنى يعد للفرح واما الغم اذا تكرر اشتدت القوة عليه لان الغم يتبعه امران
مقابلان للوصفين التابعين للفرح احدهما ضعف القوة الطبيعية والثاني تكاثف الروح للبرد الحادث
عند انطفاء الحرارة الغريزية لشدة الانقباض والاختناق من الروح ويتبع ذلك اضداد ما ذكرنا فثبت
ان تواتر الفرح يعد الروح للفرح وتواتر الغم يعد الروح للغم فالفرحان لا يعمل فيه من
الغامات الا القوي ويعمل فيه المفرحات الضعيفة والممنو بالغم حاله بالضد مما ذكر **فصل** في
ضعف القلب وقوته والفرق بين الاول وبين التوحش وكذا بين الثاني وبين النشاط واعلم ان ههنا حالة هي
ضعف القلب واخرى هي التوحش وضيق الصدر وهما متشابهان وبينهما فرق وكذا ههنا حالة هي قوة القلب
واخرى هي النشاط وانشراح الصدر وهما ايضا متشابهان وبينهما فرق ويشكل الفرق بينهما للاكثر منهما في اكثر الا
ولان الاولين يظن بهما حالتان انفعاليتان والثانيين يظن بهما حالتان فعليتان وبين طرفي كل واحد
من القسمين فرق ظاهر من وجوه اما الاول فليسا بمتلازمين لانه ليس كل ضعيف محزانا ولا بالعكس وايضا
ليس كل قوي القلب مفراحا وبالعكس واما الثاني فلان الحدود متخالفة وذلك لان ضعف القلب حال بالقيا

الى الامر المخوف من جهة قلة احتماله وضيق الصدر حاله بالقياس الى الامر الموحش من جهة قلة احتماله
والمخوف هو الموذي البدني والموحش هو الموذي النفساني واما الثاني فلان اللوازم النفسانية تختلف
وضعف القلب يحرك الى الهرب والتوحش وضيق الصدر قد يحرك الى الدفع والمقاومة ويهيج كثيرا في
ضد الهرب وهو البطش وكذلك فان القوة كثيرا ما يعرض عند ضعف القلب مع انها كثيرا ما يهيج عند التوحش
وايضا ان في ضعف القلب انفعالين انفعال بالتاذي وانفعال بالتشوق الى حركة المباعدة وفي
ضيق الصدر انفعال واحد وهو بالتاذي فقط وليس يلزم من ذلك التشوق الى الهرب على سبيل الطبع بل
ربما اختصار مقتضاه لغرض اخر فيكون ذلك شوقا اختياريا لا شوقا حيوانيا وربما اختار المقاومة والبطش
واما الرابع فلان اللوازم البدنية مختلفة فلان ضعف القلب يلزمه عند حصول الموذي الذي يخصه
جمود من الحرارة الغريزية واستيلاء من الرعدة وضيق الصدر يلزمه كثيرا عند حصول الموذي الذي يخصه
اشتعال من الحرارة الغريزية واما الخامس فلان الاسباب الاستعدادية مختلفة فان ضعف القلب قد يتبع
لا محالة رقة الروح بافراط وبرد المزاج وضيق الصدر قد يتبع كثافة الروح وتحويه من اجله **فصل** في سبب عروض
هذه العوارض البدنية لاجل تكيف النفس بتلك الكيفيات النفسانية اعلم ان العوالم متطابقة والنشآت متحاكية
كلما يعرض في احد العوالم شيئا منه ما يوازيه ويحاكيه في عالم اخر وهكذا الانسان عالم صغير مشتمل على ثلث
مراتب اعلاها النفس وادناها البدن بما فيه من الخلط الصالح وهو الدم واوسطها الروح فكلما حدث في
النفس كيفية نفسانية يتعدى اثرها الى الروح وبواسطته ينزل الى البدن وكلما حدث حالة جسمانية للبدن
يرتقي اثره بواسطة الروح الى النفس فالنفس والبدن متحاذيان متحاكيان لعلاقة السببية والمسببية بينهما
بوجه وكان جوهر احدهما يحاكي جوهر الاخر فكيفية لكيفيتها وانفعالية لانفعالها واستحالة لاستحالتها و
هكذا حكم الروح الذي هو برزخ بينهما فاذا طرات كيفية نفسانية كاللذة سواء كانت عقلية او خيالية مثلا
وهو كما علمت صورة كمالية علمية او خيالية يطرء بسببها انبساط في الروح الدماغي المعتدل وبتوسطه
للبدن اهتزاز وظهور للدم الصافي واحمرار للوجه واذا طرا على النفس خوف او الم ينقبض الروح الى
الداخل وبتوسطه يحدث في البدن انقباض في الوجه واصفرار في الوجه وهكذا القياس في سائر
الكيفيات النفسانية والعوارض البدنية وكان الروح مطية للقوى النفسانية والدم ابدا مركب لهذه
الروح يتحرك بحركتها تارة الى الخارج وتارة الى الداخل وذلك اما دفعة واما قليلا قليلا والحركة الى الخارج

قد يكون للذة والنشاط وقد يكون للغضب وقد يكون للرجاء والتوقع وما يجري مجراه والحركة الى الداخل
قد يكون للالم والحزن وقد يكون للخوف والهرب والفكر وما يجري مجراه ثم هذه الحركات الخارجية
والداخلية متفاوتة في الزمان كالسرعة والبطوء وفي الكم كالانبساط والانقباض وفي الكيف كاشتداد
الحرارة والحمرة في الدم مقابلا لهما وكذا يتفاوت الحركة في هذه المعاني بحسب اشتداد الكيفية النفسانية الباعثة
اياها وضعفها ففي الغضب الشديد يتحرك الروح مع مركبه الذي هو الدم الى الخارج دفعة وربما ينقطع مدده
او ينطفى بسبب الاحتقان فيموت صاحبه وفي الفرح يتحرك يسيرا يسيرا اذا كان الفرح معتدلا وفي الفرح
المفرط وان كانت حركته بحسب الزمان بطيئا لكنه بحسب الكم يكون انبساطا عظيما فربما يودي افراطه الى تحلل
الروح بالكلية وكذا الحركة الى الداخل ففي الفزع الشديد دفعة وفي الحزن قليلا قليلا وفيها ايضا تماس ما
ذكرنا على العكس وقد يتفق ان يتحرك الى الجهتين في وقت واحد اذا كانت الكيفية النفسانية يعرضها عارضان
مثل الهم فانه قد يعرض معه غضب وحزن فيختلف الحركتان ومثل الخجل فانه ينقبض اولا الى الباطن ثم يعود العقل
فينبسط المنقبض فيعود الى الخارج ويحمر اللون فصل في مناسبة ما بين شيء من تلك الكيفيات النفسانية و
بين الدم الذي هو حامل الروح الحامل لاثار تلك الكيفيات قال الشيخ الدم الكثير الصافي ان كان معتدل القوام
والمزاج اعد للفرح لكثرة ما يتولد منه من الروح الساطع واما ان يكون كثيرا وصافيا ومعتدل القوام لكنه
زايد في السخونة اعد للغضب لكثرة اشتعاله وسرعة حركته فاما ان كان الدم كثيرا وصافيا لكنه رقيق القوام
باردا مائيا اعد للجبن ولضعف القلب لان الروح المتولد منه يكون بقبول الحركة الى الخارج قليل الاشتعال لبرده
ورطوبته فيقل فيه الاستعداد للفرح والغضب ويكون لرقته سهل التحلل ولبرده قليل التولد والدم الكدر
الغليظ الزايد في الحرارة يعد للغم والغضب الثابت الذي لا ينحل اما الغم فلما يتولد من الروح الكدر واما
الغضب فلسرعة اشتعاله لحرارته واما ثبات الغضب فلانه كيف اذا سخن لم يبرد بسرعة واما غضب الدم الصفراوي
الرقيق فيكون اسرع هيجانا واسرع انحلالا لان الروح المتولد عن ذلك الدم اشد حرارة وهو مع ذلك
غير كثيف واذا كان دمه صافيا اشرقيا كان مع ذلك مفراحا والدم الغليظ الغير الكدر اذا كان زايدا في
الحرارة وهو في النوادر كان صاحبه غير محزان ويكون شجاعا قوي القلب ويكون غضبه اقل لان
المفراحية بكسر من الغضب والمحزانية تعد للغضب لان الغضب حركة الى الدفع والمفراحية مناسبة للذة و
اللذة يكون الحركة فيها نحو الجذب وهذا الانسان يكون غضبه في الامور عظيما ويكون شديدا لتحرز

روحه ولذلك بعينه قليل الخوف والدم الغليظ الغير الكدر الزايد في البرودة يكون صاحبه لا مخزانا ولا
مفراحا ولا يشتد غضبه ويكون جبنه الى حد ويكون بليدا في كل امر سالما لان روحه يكون شبيه دم
والدم الغليظ الكدر الزايد في البرودة يكون صاحبه متوحشا مخزانا ساكن الغضب الا في امر عظيم ويثبت
غضبه دون ثبات الحار المزاج الذي يشاكله في ساير الاوصاف وفوق ثبات الرقيق القوام ويكون حقودا
قال الشيخ في سبب شدة الفرح في شارب الخمر وشدة الغم في السوداوي اما الاول فلان الخمر اذا شربت
باعتدال ولدت روحا كثيرا معتدلة في الرقة والغلظ شديدة النورانية وذلك هو السبب الاول ويتبينه
للفرح ان الروح اذا كانت كثيرة معتدلة ساطعة تستعد الانفعال من ادنى سبب من المفرحات فان المستعد
للشيء بكيفية اضعف اسبابه مثل الكبريت في الاشتعال فانه يشتعل بادنى نار ولا يشتعل الحطب اضعافها ولهذا
يكثر فرح شارب الخمر حتى يظن انه يفرح لذاته ليس كذلك لان حدوث اثر لا عن موثر محال والسبب الثاني ان تلك
الارواح يكون الدماغية منها شديدة الرطوبة وشديدة التموج لما يتصعد اليها من البخارات الرطبة المضطربة
فلرطوبتها لا يذعن للتحريك اللطيف الروحاني ولاضطرابها لا يذعن للتشكيل الروحاني وحينئذ يصعب
على العقل ان يستعمله في الحركات الفكرية فيعرض القوة العقلية عنها اعراضا بقدر مقتضى حالها ربما
يعتدل مزاجها ويسكن تموجها واذا قل استعمال العقل لتلك الارواح صارت تلك الارواح مشغولة بما يرد
عليها من الاسباب الخارجة ولذلك تاثرها من الاسباب النافعة في اللذة اكثر من تاثرها من الاسباب النافعة في
الجميل ومن النافعة في الحال اكثر من النافعة في المستقبل ومن الذي يحسب الظن اكثر من الذي يحسب العقل
والسبب الثالث ان الحس الظاهر اقدر على تحريك الروح الباطن من العقل على تحريكه ولذلك فان العقل اذا
استعصى الروح الباطن عليه استعان بالحس فيكون فيمكن كما في العلوم الهندسية واذا كان كذلك قل تاثير
المفرحات المستقبلة الجميلة والعقلية في نفس الشارب واستولى عليه تاثير المفرحات اللذيذة والعاجلة و
الحسية ولان استعداده شديد فيكفيه منها ادنى سبب كما للصبي فعلى انه يفرح بلا سبب وذلك ثم فقد
اجتمع لشارب الخمر امور ثلثة احدها استكمال جوهر روحه في الكم والكيف وثانيها اندفاع الافكار العقلية
عن التي ربما يكون اسبابا للغم وثالثها استعمال التخيل وتفكره في المحسوسات الخارجة التي هي اسباب اللذة فلا
بكل وجه ويقوي نشاطا اقول هذه الامور المذكورة اذا اطلع عليها ناقص العقل يصير منشا الاقدام على فعل
الشرب واما اذا اطلع عليها عاقل بعض هذه الاسباب بل كلها باعثا لاعراضه عنه وان لم يصل اليه حكم

الشريعة الالهية سيما وقد نص على تجربته وتقبيحه ما لمع تاكيد فان الانسان مخلوق لنشأة الثانية وكمال العقل
انما يحصل بارتحاله عن هذه النشأة ورجوعه عنها الى جوار الله وعالم ملكوته وذلك بمطالعة العقليات
الدائمات والابتهاج بها دون الحسنات الدائرات والتلذذ بها فاما الثاني وهو غم السوداوي فلان
حالته بالضد من ذلك والاسباب في حفظها ضد اسباب الاسباب فان جوهر روحه قليل المقدار ضعيف
الكيفية منفعل من الاشياء الموذية والغامة لاستعداده للغم ويكون قوى التخيل مصروفا في الامور البعيدة
المستقبلة لان روح التي في البطن الاوسط من الدماغ تخف حركتها لجفافها لما يفيده السواد من اليبس فانه
لقوة تخيله تصوير الاشياء والمحاكيات للامور الموحشة والغامة وكان يشاهدها قائمة في الخارج واقعة
عليه فيكثر غمه وكرمك في هذه الفصول انما نقلناها عن المقالة التي جمعها الشيخ في الادوية القلبية وهذه
المسائل وان كانت انسب بالطبيعيات اذ كان المنظور اليه فيها ما يعرض للجسم من حيث انفعاله ولكن نظرنا فيها الى
نحو الوجود لانواع الكيفيات النفسانية واحوالها وعوارضها وما يطابقها ويوازيها من احوال الجسم وعوارضه
وهذا اخر الكلام في هذا القسم من الكيفيات **القسم الرابع** في الكيفيات المختصة بالكميات وفيه ثلاث
مقالات وقبل الشروع فيها نورد بحثين الاول في معرفة حقيقة هذا النوع وهي انه كيفية تعرض اولا للكمية
وبواسطتها للجسم فان قلت الخلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل وهي تعرض اولا للجسم الطبيعي فانه ما لم يكن جسم
طبيعي لم يكن هناك خلقة قيل الامور العارضة للكمية منها ما هي عارضة لها بما هي هي ومنها ما هي عارضة عليها
كمية شيء مخصوص كالفطوسة وهي التقعير العارض لمقدار جسم مخصوص هو الانف وفي كلا القسمين يكون
العارض من عوارض الكمية عند كثير من العلماء واما انا فاقول اما الكيفيات النفسانية فمعلوم انها ليست من
عوارض الكم واما الاستعدادية واللااستعدادية فليست حاملها الكم وبتوسطه الجسم بل يحملها المادة
المنفعلة بتوسط صورة توجبها واما المحسوسة فهي ايضا مما توجبها انفعالات الجسم المادي بما هو مادي
منفعل فلا بد ان يكون المختصة بالكميات مما لم يعتبر فيه انفعال اصلا فيرد الاشكال علينا في امرين احدهما الخلقة
انها من اي الكيفيات فاقول ان الخلقة يشبه ان يكون وحدتها غير حقيقية لانها ملتئمة من امرين من الشكل
وهو من الكيفية المختصة بالمقدار ومن اللون وهو من الكيفية المحسوسة وثانيهما اللون فان حامله هو
السطح كما عرفت فان الجسم بنفسه غير ملون بل معنى كونه ملونا ان سطحه ملون فاذن يتوجه ههنا ان يكون
اللون وكذا الضوء داخلين في هذا النوع لان حاملهما الاول هو السطح مع انهما داخلان تحت النوع

المسمى بالانفعاليات والانفعالات فيكون الحقيقة الواحدة داخلة تحت جنسين وهو قبيح وهذا الاشكال
مما استصعبه بعضهم فاما قولهما من عوارض السطح لكن من جهة ما يعرض لجسمه من مزاجه المخصوص ولو كانا من
عوارض السطح لذاته لكان كل سطح ملونا مضيئا وليس كذلك والبحث الثاني في اقسامه وهي اربعة في المشهور الاول
الشكل وهو ما احاط به حد او حدود احاطة تامة والزاوية ما احاط به خطان يلتقيان عند نقطة
او ما احاط به سطح او سطوح تنتهي بنقطة او يلاقي عند نقطة احاطة غير تامة والثاني ما ليس بشكل ولا زاوية
مثل الاستقامة والاستدارة والثالث هو المسمى عندهم بالخلقة وهي ما يحصل من اجتماع اللون والشكل
والرابع الكيفيات العارضة للعدد مثل الزوجية والفردية والتربيع والتجذير والتكعيب ثم المسائل المهمة
التي يجب ان يبحث عنها في هذا الموضع هي هذه احدها ان يعرف المعنى الجامع لهذا الجنس وثانيها النظر فيما
قيل من الرسم المشهور وثالثها تحقيق الحال في ان الشكل من الكيف وليس من الوضع ورابعها حال الزاوية
انها في اي مقولة هي واقعة وخامسها حال الخلقة وانها كيف ونوعها في جنس واحد من انواع عند
القائلين به وسادسها حال ما يجري مجراها اذا اتفق ان كان يصدق عليه مقولتان فالى ايهما يجب الحكم
الحاصل من الجملة اما البحث عن المعرف فقد اشرنا اليه فيدخل في التعريف الشكل والاستقامة والانحناء و
التسطيح والتحديب والتقعير والزوجية والفردية واما الاعتراض عليه بحال اللون فقد دفعناه وكذا
اشرنا الى وجه الدفع في انتقاض التعريف بالخلقة من انها ليست ذات وحدة حقيقية وكل مركب ليس ذا وحدة
حقيقية فلا باس باندراجه تحت جنسين لكن الشيخ لم يسلك هذا المسلك والتزم كون الخلقة بالذات من هذا
النوع وان كان احد جزئيه من نوع اخر فقال ان الامور التي تعرض للكمية منها ما يعرض الكمية نفسها لا بشرط
انها كمية شيء ومنها ما يعرض للكمية في نفسها بشرط انها كمية شيء فيكون الكمية هي المعروض الاولى له في
ذلك الشيء فليس اذا كان لا يعرض له امر الا وهو كمية شيء يجب ان يكون اذا عرض له الامر لم يكن عروضه اوليا
فانه لا سواء قولنا ان الكمية يعرض لها الامر عندما يكون في شيء وقولنا ان الكمية انما يعرض لها الامر لانها
في الشيء الذي عرض له الامر كما لو قال احد في النفس لا يعرض لها النسيان الا وهي في البدن لم يدل ذلك
على ان النسيان انما يعرض للبدن وبتوسطه للنفس كما ان الحركة يعرض للبدن وبتوسط ترتب على بعض قوى النفس
ثم اللون حامله الاول هو السطح كما هو المشهور ويحقق في العلم الطبيعي والجسم في نفسه غير ملون بل معنى انه
ملون ان سطحه ملون فالخلقة تلنا من شيء حامله السطح بذاته او ما يحيط به السطح وهذا الشيء هو السطح وشيء

حامله السطح ولكن عند كونه نهاية الجسم الطبيعي ما طبيعي وهذا الشيء هو اللون فاذن الحلقة بلنا من امرين
حاملها الاول هو الكم وبسببه تبقى على الجسم انتهى ما ذكره الشيخ وقد عرفت ما فيه واما سائر الابحاث
فسيجيء في بعض الفصول الاتية ان شاء الله **المقصد الثاني** في الاستقامة والاستدارة وفيه [illegible] فصول **فصل**
في حقيقتهما قد عرفت استقامة الخط يكون بحيث الى نقطة فرضت فيه كانت على سمت واحد اي لا يكون
بعضها ارفع وبعضها اخفض هذا التعريف منسوب الى اوقليدس وقد عرفت ايضا بكونه اقصر الخطوط
الواصلة بين نقطتين وهذا منسوب الى ارشميدس ويرد الاشكال على التعريفين اما على تعريف اوقليدس
فلان وما الدور فان كون النقطة المفروضة او الموجودة على سمت واحد معناه على بعد واحد وهو
معنى الخط المستقيم بعينه واما على تعريف الارشميدس فان المستدير تمنع ان يصير مستقيما واذا امتنع ذلك
امتنع التطبيق بينهما واذا امتنع التطابق امتنع الحكم بان احدهما اقصر او ازيد وستعرف ما فيه والحق ان الخط
بديهي والتعريفات للتنبيه على بعض الخصوصيات وقد عرف ايضا المستقيم بانه الذي يطابق اجزاؤه
بعضها بعضا على جميع الاوضاع فان المستدير اذا قطع منه شيء فربما يطبق عليه في بعض الاوضاع كما
اذا جعل محدب كلا القوسين في جهة واحدة دون وضع اخر كما اذا جعل محدب احدهما في غير جانب
محدب الاخر وقد عرف بوجه رابع وهو انه الذي اذا اثبت نهايتاه وادير لم يتغير وضعه يعني انه اذا قبل
لا يتغير وضعه واما القوس فعند القبل يتغير الجهة المحدبة الى غير وضعها وبوجه خامس هو ما يمكن ان
يستر طرفيه وسطه اذا وقع طرفيه في مقابلة احدى العينين بعد ضم الاخرى والمناقشة في كل منها مذكورة
بما ذكرناه وهذه التعاريف ما خلا الرابع جارية في السطح المستوي **فصل** في معرفة الدائرة
واثبات وجودها اعلم ان هذا الجنس من الكيفيات التي في الكميات بعضها عارضة للمنفصل وبعضها
للمتصل اما التي للمنفصل فبعضها معلومة الوجود بالضرورة لا يحتاج الى حجة كالزوجية والفردية وغير
ذلك وبعضها نظري يبرهن عليه في صناعة الحساب واما عرضيتها فلكونها من عوارض العدد وهو
عرض وعارض العرض اولى بكون عرضا واما التي تعرض للمقادير فليس وجودها ضروريا بينا وليس
للمهندس ان يبرهن على وجودها جميعا بل له ان ياخذ بعضها عن الفيلسوف على طريق التسليم ويبرهن على
وجود الباقي كما في القياسات الاستثنائية التي مقدمتها الاستثنائية كانت ثابتة في موضع اخر فان
سائر الاشكال اما ثبات له بوضع الدائرة وتسليم وجودها فان المثلث الذي هو اول اشكال المسطحة يصح

وجوده ان صحت الدايرة وكذا المربع والمخمس وساير الاشكال المسطحة والمجسمة واما الكرة فانما يصح وجودها
على طريق المهندسين اذا ادير دايرة فى ذاتها والاسطوانة اذا حركت دايرة حركة يلزم فيها مركزها خطا مستقيما
طرفه مركزها فى اول الوضع لزوما على الاستقامة والمخروط اذا حرك مثلث قائم الزاوية على احد ضلعي القائمة
حافظا بطرف ذلك الضلع مركز الدايرة ودايرا بالضلع الثانى على محيط الدايرة اما تعريف الدايرة فهو سطح
مستو يحيط به خط واحد يفرض فى داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية وتقييد
النقطة بالدخول غير لازم فى التعريف فانه لو قيل الدايرة سطح يحيط به خط واحد يمكن ان يفرض نقطة كل
الخطوط الخارجة منها اليه متساوية لكان صحيحا واعلم انه لا شك فى وجود الخط المستقيم واما الدايرة
فقد انكرها اكثر مثبتي الجزء الذي لا يتجزى فوجب على الحكيم دون غيره كما عرفت ان يقيم البرهان على وجودها
وللحكماء فى اثبات الدايرة حجج ثلث الاولى انا اذا تخيلنا بسيطا مستويا وخطا مرسوما فى ذلك البسيط
وتخيلنا احدى نقطتيه ثابتة والاخرى متحركة حولها الى ان يعود الى الموضع الذي بدأت منه فانه يحدث
دايرة لان ما رسمته النقطة مسافة لا عرض لها فهى اذن خط مستدير والابعاد فى جميع الجوانب من النقطة الثابتة
الى ذلك المستدير متساوية لانها مقدار ذلك المستقيم فثبت القول بالدايرة وثانيها ان الاجسام البسيطة اشكالها
الطبيعية كما ستعرف هي كرات واذا قطعت الكرة بسطح مستو حدثت لا محالة دايرة وثالثها انا اذا فرضنا جسما
ثقيلا ويجعل احد طرفيه اثقل من الاخر ويجعله قايما على سطح قياما معتدلا لا مماسا له بطرفه الاخف فلا شك
ان الطرف الملاقي منه للسطح يماس بنقطة منه نقطة من السطح فاذا اميل ذلك الجسم حتى سقط فلا يخ اما ان يثبت
تلك النقطة التى منه بمنزلة راس المخروط موضعها او لا يثبت فان ثبت فكل واحد من النقط التى فرضت فى
راس المخروط قد فعلت ربع دايرة وان لم يثبت فلا يخ اما ان يكون مع حركة هذا الطرف الى اسفل تحرك الطرف
الاخر الى فوق فيكون كل نقطة فرضت فى جانبى ذلك الجسم بل فى قسميه الصاعد والهابط قد فعلت دايرة
فيحصل من هذه النقاط دواير بعضها محيطة بالاخرى ومركز الجميع هي النقطة المحدودة بين القسم الصاعد و
القسم الهابط او يكون عرضا عدبل متحركا على السطح منجرا على بعد منه فيفعل الطرف الاخر خطا منحنيا غير مستدير
وهذا الشق محال لان هذا الانجرار ليس طبيعيا ولا ايضا قسريا لان القاسر ليس الا ان الطرف العالي لثقله
تحرك الى السفل وليس يدفع هذا الطرف الى تلك الجهة بل انه دفع على حفظ الاتصال دفعا الى خلاف جهة
حركة العالى كان ذلك لثقل العالى واتصاله بالسافل فيضطر الى ان يرفع السافل حتى يهبط منحدرا فيتمم

الجسم الى قسمين فيعود ما ذكرناه من وجود الدائرة بل الدوائر واذا ثبت الدائرة ثبت المثلثات والقائم الزاوية و
المربع والمستطيل وباثباتها ثبت المجسمات اما الكرة فمن الدائرة كما وضعنا واما المخروط باقسامه من قائم الزاوية و
حادها ومنفرجها فمن اقسام المثلث واما المكعب فمن المربع واما الاسطوانة فمن المستطيل واذا ثبت الدائرة
ثبت المنحني ايضا وذلك اذا قطع المخروط والاسطوانة بسطح محاذ غير موازٍ للقاعدة قائم عليها وقد علمت
في بيان اتصال الجسم الزام القائلين بالجزء للاعتراف بوجود المدائرة على طريقتهم واذا ثبت الدائرة على اصلهم
بطل اصلهم من اثبات الجزء باقامة الحجج الهندسية عليهم بالزامهم كون مربع قطر المربع مساويا لضعف مربع
ضلعه فيلزم عليهم النسب الصمّة في كثير من المقادير ولا يمكن تلك النسبة في العدد مطلقا وبالزامهم قسمة
الخط على اي وجه اريد مثلا ان يكون بحيث ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الاخر ولا يمكن ذلك في كل عدد
بل في بعض الاعداد الى غير ذلك **فصل** في ان المستقيم والمستدير يتخالفان نوعا وتحقيق ان الكيفية
باي معنى تكون فصلا للكمية اما الاول فنقول لا شبهة في ان بين افراد المستقيم والمستدير تخالفا فهو اما
بالعوارض الخارجية او بالفصول الذاتية لكن الاول باطل وذلك لان الموصوف بالاستقامة اعني الخط لا
يخلو اما ان يجوز عند العقل بقاؤه وزوال وصف الاستقامة وطريان وصف الانحناء عليه او لا يجوز اذ
لا واسطة بينهما لا جائز ان يبقى الخط بعينه في الحالين جميعا وذلك لان الخط نهاية السطح وعارضه كما ان
السطح نهاية الجسم وعارضه ولا يمكن ان يتغير حال النهاية الا وتغير حال ذي النهاية فما لم يتغير حال السطح في
انبساطه وتماديه لا يمكن ان يتبدل حال الخط من الاستقامة الى الاستدارة او بالعكس وما لم يتغير حال
الجسم في انبساطه وتماديه لا يمكن ان يتبدل السطح فان الكري من الجسم غير المكعب والدائرة من السطح غير
المربع واذا صار العروض معروضا اخر بالعدد كان العارض غير العارض الاول بالعدد فاذا امتنع بقاء المستقيم
من الخط بعينه مع زوال الاستقامة فعلم ان الاستقامة اما فصله او لازم فصله وكذا المستدير من الخط يستحيل
زوال استدارته الى الاستقامة او الى استدارة اخرى مع بقائه بعينه فعلم ان الاستدارة وكذا افرادها المتخالفة
في شدة التقويس وضعفها فصول ذاتية او لوازمها فالدوائر المختلفة بالعظم والصغر متخالفة بالنوع
وعلى هذا القياس احوال السطوح في استوائها وتحدبها فانها من انها مقومات ومنوعات لا عوارض ومصنفات
فمحيطات الكرات المختلفة بالعظم والصغر متخالفة بالنوع فالجسم اذا انحنى بعد ما لم يكن فلا بد هناك
من تفرق اتصال وتقطع انبساط يوجب كون السطح منقسما الى سطوح وكذا المستوي من السطح اذا التوى

موجب ابطالها فان السطح الواحد لا يجوز ان يكون موضوعا للانبساط والانزواء ولا الخط الواحد موضوعا
للطول والقصر ولا الجسم التعليمي الواحد يجوز ان يصير موضوعا للعظم والصغر بل التخلخل معناه كون المادة
الاولى مما يتوارد عليه افراد المقادير واما المطلب الثاني فاعلم ان الفصول البسيطة مجهولة الاسامي الا
باللوازم ولا يجوز ان يكون هوية الفصل غير هوية الجنس بل الفصول بالحقيقة هي وجودات مخصوصة يلزمها تعين
الجنس وليس لزوم الجنس لها وعروضه اياها عروضا خارجيا او ذهنيا بمعنى ان يكون للعارض وجود وللمعروض
وجود آخر بل وجود الفصل بعينه نحو من انحاء وجود الجنس لكن العقل بضرب من التحليل يحكم بالمغايرة بينهما من
جهة التعين والابهام كما بين الوجود الشخصي ومهيته النوعية اذا تقرر هذا فنقول لكل وجود فصلي لازم
مخصوص لما ان له لازما مشتركا هو المعنى الجنسي فلما لم يمكن التعبير عن الوجود والتسمية له عبر عنه بلازمه المخصوص
ويسمى باسمه لما مر في صدور هذا الكتاب ان الوجودات الخاصة مجهولة الاسامي وانما الاسامي للمعاني الذهنية
وللكليات المعقولة فاذن قد ظهر ان مثل الاستقامة والاستدارة والكروية والتكعيب وساير الاشكال والزوايا
التي هي من باب الكيف ليست بفصول ذاتية بالحقيقة للكم المتصل وكذا الزوجية والفردية والتشارك
والتباين والمجذورية والاصمية ليست بفصول بالحقيقة للكم المنفصل بل انما هي لوازم فصول وعلامات
لها اقيمت مقامها فلا يلزم ههنا كون مهية واحدة تحت مقولتين بالذات بل احدهما بالذات والاخر بالعرض
تفريع الدواير المختلفة بالصغر والكبر مختلفة بالنوع لما علمت انه يستحيل ان ينتقل الخط الواحد من
انعطاف مخصوص الى انعطاف دايرة اخرى مع بقائه في الحالين فكان ذلك الانعطاف المخصوص من لوازم
مهية النوعية فمما قاله المهندسون ان وتر الزاوية القايمة من كل دايرة هو ربع الدور ومقداره تسعون
درجة وكذا مقدار نصفه دائما خمس واربعون درجة وهو وتر نصف القايمة من القسي فليس مما يوجب ان يكون
ارباع للدواير المختلفة بالعظم والصغر متساوية بل يلزم ان يكون متشابهة لاتحادها في الزاوية التي هي اوتارها
او في النسبة الى كل الدور فالاتحاد بين تلك القسي ليس في المهية ولوازمها بل في امر خارج فهي ليست متماثلة
بل متشابهة او متناسبة وكذا الحكم في ساير اجزاء الدواير المتناسبة من القسي فصل في ان المستقيم والمستدير
ليسا متضادين وذلك لوجهين احدهما ان الموضوع القريب للاستدارة والاستقامة ليس واحدا بالعدد كما
عرفت ووحدة الموضوع القريب شرط للتضاد بين امرين والوجه الاخر ان بين المتضادين غاية التخالف فالمستقيم
وان كان في غاية التخالف عن المستدير لكن ليس كل مستدير واقعا في غاية التخالف عن المستقيم والحد للتبيين

اذا كان ضدا للاخر يكون الاخر ايضا ضدا له فلو كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة لكان المستقيم
الشخصي يضاده مستدير شخصي واحد فان ضد الواحد بالشخص واحد بالشخص كما ان ضد الواحد بالعموم واحد
بالعموم وليس الامر ههنا كذلك فان كل خط مستقيم مشار اليه امكن ان يصير وترا لقسي غير متناهية لا اثنانية
بين اثنين منها وليس فيها ما هو على غاية البعد من المستقيم وضد الواحد لا يكون الا واحدا كما مر فلم يكن
شيء منها ضدا له واذا لم يكن شيء من تلك القسي ضدا للوتر فلم يكن الوتر ايضا ضدا لها اذ التضاد من النسب
المتكررة في الجانبين واذا لم يوجد مستدير يكون في غاية الخلاف عن المستقيم لم يثبت بينهما فكذا بين
المستديرات بطريق اولى فصل في ما قيل من منع النسبة بين المستقيم والمستدير بالمساواة والمفاضلة
قالوا لا يمكن المساواة بينهما مستدلين بان المستقيم لما امتنع ان يصير مستديرا فامتنع ان يصير منطبقا عليه فاذا
امتنع الانطباق بينهما امتنع ان يوصف احدهما بانه مساو للاخر او انه بدل او انقص فلا يوصف انه نصفه او
مثله او عادله او مشارك له وارد عليهم انا نعلم يقينا ان الوتر اقصر من قوسه وان القسي المتحدة الوتر بعضها
اقصر من الاخرى فاجاب بعضهم بانه بعد تسليم ذلك كما بين الخط والسطح والسطح والجسم وساير الاجناس
المخالفة وبانه بتسليم مطلق الزيادة والنقصان دون تجويز المساواة كما نعلم يقينا ان كل زاوية مستقيمة
الخطين اعظم من زاوية حادثة عن قوس وخط مستقيم مماس له واصغر من زاوية تحدث بين قطر الدائرة و
محيطه لكن يستحيل ان يقع المساواة بين مستقيمة الخطين ومختلفتهما وصاحب المباحث رجح الوجه الاول
فقال والاولى ان يمنع كون القوس اعظم من الوتر كيف والاعظم ما يوجد فيه الاصغر وليس يمكن ان يوجد
في القوس مثل الوتر بل ذلك بحسب الوهم وان المستدير لو امكن صيرورته مستقيما لكان حينئذ يوجد فيه مثله
وزيادة ولما لم يمكن ذلك كان التفاوت بحسب وهم غير ممكن الوجود اقول لقايل ان يقول هم صرحوا بان
التطبيق بين الدائرة والخط المستقيم وان لم يمكن بحسب الان دفعة لان الملاقاة بينهما في كل ان لا يمكن
الا بنقطة لكن يمكن الانطباق بينهما بحسب الزمان كما في الكرة المدحرجة على سطح مستو فان كان كذلك
امكن اتصافهما بالمساواة والمفاضلة ولذلك عرف ارشميدس الخط المستقيم بما سبق ثم استحالة ان
يصير شيئا اخر لا يستلزم استحالة انطباقه عليه لكن يمكن دفعه بان اشتمال الزايد على المثل بالقوة القريبة
من الفعل معتبر في المفاضلة وذلك منتف ههنا اذ ليس بعض المستدير مما له حيز في الهيئة للمستقيم اللهم الا ان
يقال ان المماثلة بينهما باعتبار الجنس القريب الماخوذ مجردا عن الزوايد الفصلية من الاستقامة والاستدارة

اعني المقدار الخطي المنقسم في جهة واحدة فقط دون غيرها من المخصصات بان هذه التعليميات امور خيالية
للوهم ان يجردها عن المواد ونحن نعلم ان الخيال يقتدر ان يصير المنحني مستقيما والمستقيم منحنيا مع بقائه وان
لم يمكن للخيال ان يتخيل مطلق المقدار مجردا عن خصوصيات الخطية والسطحية والجسمية لكن ابهام الحس
فلا يحمل ذلك ساع القول بوجود النسبة بين الخطين المختلفين والسطحين المختلفين بوجه من الوجوه كما في
الوجود الزماني وبحسب الخيال لا بحسب الخارج ولا في الوجود الدفعي هذا ما يمكن ان يقال وبالله التوفيق
المقدمة الثانية في الشكل وفيه فصول فصل في تعريفه قد عرفه المهندسون بانه الذي يحيط به حد
واحد او حدود وهو سطح ومجسم وذو الحد اذا كان سطحا كان حده خطا واذا كان جسما كان حده سطحا
واما النقطة فلم يكن حدا للشكل اذ الهيئة الحاصلة للخط باعتبار كونه محدودا بنقطتين لا يسمى شكلا ولا
الخط باعتباره وان كانت احاطتها بالخط تامة لا كما زعم بعضهم انه يخرج بقيد كون الاحاطة تامة اما كون
المحيط حدا واحدا فكما للدائرة والكرة واما كونه حدودا متعددة فكما للمربع والمكعب وكالنصف الدائرة
ونصف الكرة اذا كانت الحدود مختلفة فاذا تقرر ذلك فنقول في كل شكل امور ثلثة احدها الموضوع
والثاني حده او حدوده والثالث الهيئة الحاصلة فيه فالمربع مثلا حقيقته ملتئمة من سطح وحدود اربعة
وهيئة مخصوصة ويسمى بالتربيع هي مغايرة لذلك السطح والحدود ولذلك لا يحمل عليه ولا عليها فان
التربيع ما يحيط به الحدود الاربعة ولا العكس ولان المربع عبارة عن سطح يوصف بكذا وكذا ولا شك
ان السطح وان اخذ مع القيد فانه لا يخرج من كونه سطحا فظهر ان هذه المقادير المحدودة ليست من باب
الكيف ولا يجوز ان يكون المركب من المقدار والهيئة المخصوصة من باب الكيف وان لم يكن من باب الكم
ايضا لما علم من امتناع كونه ماهية واحدة تحت مقولتين او جنسين متباينين وقد علم ايضا ان ما يعد من
الفصول الذاتية لانواع المقادير والاعداد ليست هذه الكيفيات بل هي امور مجهولة تعرف بهذه اللوازم في
لا استحالة في كون بعض المقولات لازما للبعض اخرى في الوجود فاذن قد وضح ان الذي يمكن ان يعد
من باب الكيف هو الهيئة العارضة فاذا ثبت هذا فنبه ان الرسوم المذكورة في الاشكال غير محققة للامور
التي هي من باب الكيف بل لما يستعمله المهندسون ولذا الاحكام فيقولون هذا الشكل مساو لشكل اخر او اعظم
او اصغر او نصفه او ثلثه كما يقولون ان المسدس على الدائرة اعظم منها والذي في الدائرة اصغر منها وان
الزاوية القائمة في المثلث المتساوي الساقين ضعف كل من الباقيين وكل منهما نصفها فانما يعنون بذلك

المقدار المشكل وشكل لان الشيء الذي يحيط به الحدود بالذات هو المقدار والمقدار كم بالذات والشكل
كيف والكيف ليس بكم فان المربع غير التربيع والمحدود غير الحدود بل نقول بل هنا شيء اخر وهو انه كما ان الواحد
نعني به نفس الواحد بما هو واحد وقد يعني به شيء اخر هو واحد وكذا المضاف قد يعني به نفس المضاف ولا
مقولة اخرى كالجوهر او الكم او غيرهما هو المضاف وقد يعني هنا شيء ذو اضافة كذات الاب الموصوفة
بالابوة فكذا الحكم هنا فالمثلث يمكن ان يراد به نفس المثلث لا شيء ذو تثليث كما يقال ابيض ويعني به العارض
ثم لم يكن بين الشكل والمثلث فرق وايضا لو فرض مقدار المثلث مجردا عن المادة كما في التخيل لا يحتاج في
كونه مثلثا الى كيفية عارضة له حتى يصير بها مثلثا بل ذاته بذاته مثلث وتثليث اي ما به يكون الشيء مثلثا
واما ان اريد بهذه الاشكال نفس المعاني المصدرية الانتزاعية فليست حينئذ امرا عقليا اعتباريا من باب
النسب الاضافية العقلية كالشيئية والجوهرية وامثالهما فالمهندس يريد بالاشكال نفس هذه المقادير
المحدودة فهي اشكال ومشكلات كما وصفنا واما غيرهم فمن يعبرون بالشكل بالمعنى العارض للمواد الطبيعية
الماخوذ مفهومه من حال انفعالية يعرض للجسم الطبيعي من جهة مقداره هذا ما تيسر لنا في تحقيق هذا المقام
وهو مما في تلك الابحاث المشكلة لكنا نقول يشتبه امر هذه الهيئة الشكلية بامر الوضع وهو ثالث الابحاث
الخمسة المذكورة في صدد الكلام في هذا النوع فلنتكلم فيه **فصل** فان الهيئة المذكورة هل هي من
الكيف او من الوضع اما وجه الاشتباه بين الشكل والوضع فلان الشكل هيئة حاصلة في المقدار او المقدار
من جهة احاطة حد او حدود به وان الوضع باعتبار احد معانيه هو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة
اجزائه بعضها الى بعض ولا شك ان التربيع مثلا هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اطرافه وحدوده اليه فهو
من الوضع واما وجه الحل فنقول قد عرض هذا الغلط من جهة اشتراك الاسم في معاني الوضع فيقال وضع
لحصول الشيء في موضعه وهذا هو نفس مقولة الاين ويقال لكون الشيء مجاورا للشيء من جهة مخصوصة
كما يقال هذا الخط عن يمين ذلك الخط وهذا المعنى نوع من مقولة المضاف بل هو نفس المجاورة ولا شك
ان هيئة معقولة بالقياس غيره ويقال وضع الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض في
الجهات بسبب حصول الوضع الاضافي لاجزائه حتى اذا وجدت اجزاؤه على اضافة ما لبعضها الى بعض
حصل للكل بسبب ذلك هيئة وهي الوضع فهذا المعنى هو المقولة فالمجاورة المخصوصة صفة للاجزاء
من باب الاضافة والوضع صفة للمجموع فان الجلوس نوع من الوضع صفة للجالس بكليته والمجاورة المخصوصة

بين كل عضو منه وعضو اخر هي صفة للاعضاء ومع ذلك لابد ان يكون لها نسبة الى ما يخرج عنها اذ
لو ثبت نسب الاعضاء وبقيت الاجزاء الداخلة على نسبها وزالت النسبة بينها وبين الخارج عن جواهرها لم يكن
الحال الرجال ساقا فاذا تقرر هذا فمن قال ان الشكل هو الوضع فقد غلط من وجوه احدها ان احاطة الحدود مكان
الاجزاء وانما الاعتبار في الوضع بالاجزاء وفي الشكل بالحدود وثانيها انه زعم هذا الوضع من المقولة الخاصة
وليس كذلك بل من المضاف والذي من المقولة هو وضع اجزاء الشيء عند شيء خارج او مباين لا وضع اجزائه
في نفسه وثالثها انه زعم ان الشيء اذا كان متعلقا بمقولة فهو منها وليس كذلك فان التربيع لا يحصل الا بعد
الخطوط وليس المربع عددا ولا مقدارا فالتربيع وان حصل من وضع بين حدوده لا يلزم ان يكون من الوضع فلم
يكن الشكل داخلا في مقولة الوضع قلت اليس جعلوا الكيف ما لا يوجب تصوره تصور غيره وهيئة
التربيع يوجب تصورها تصور غيرها فان تلك الهيئة لا يمكن تصورها الا عند تصور النسب بين اطراف
المربع التي لا يعقل الا بعد تعقل السطح واطرافه قلنا هذه الكيفية اعني الشكل ليس ان تصورها مما يتضمن
تصور غيرها وان كان تصورها بسبب تصور غيرها وبين المعنيين فرق فان الشكل هيئة تحصل الشيء بسبب
هيئة نسبة تحصل بين اطرافه لا انه بعينه تلك الهيئة النسبية بل الشكل صفة قارة وما بين الحدود اضافات
كالتيمن والتيسر والفوقية والتحتية وغيرها من صفات المجاورة فقد علم ان الشكل لا يتعلق بالوضع بمعنى المقولة
بل بالوضع بمعنى المقولة الذي من الاضافة على وجه النسبة لا الدخول ثم ان الدائرة لا يتعلق بهذا الوضع
ايضا [illegible] حقيقتها بان تحدها هيئة خاصة في الانحناء واما هيئة محيط الدائرة ومحيط الكرة وامثالها
فهي [illegible] تستنبط من هذا الباب وان لم يتم اشكالا لعدم صدق الرسوم عليها الا ان يتمم في التعريف وقيل
الشكل هيئة تحصل للمقدار من جهة كونه محدودا بحد ومن جهة كونه حدا للمحدود **فصل** في حال الزاوية
وانها من اي مقولة هي وهو البحث الرابع اما الفرق بينها وبين الشكل فان الزاوية انما هي زاوية لاجل كون
المقدار محدودا بين حدين او حدود متلاقية بحد فالسطح مثلا هو الذي يحيط به خطان متلاقيان
بنقطة سواء حاط معهما ثالث او رابع او لا يحيط فان لم يحط معهما ثالث فلا بد ايضا حداه يلتقيان عند حد من طرف
اخرهما او لا يلتقيان بالفعل سواء التقيا اذا امتدا او لم يلتقيا ولو امتدا في الوهم الى غير النهاية كمحيطي الاهليلجي
الهلالي والنعلي وغير ذلك فالسطح الذي لا يتحدد بثالث فحاله من حيث كونه بين حدين متلاقيين او هو
من تلك [illegible] زاوية والذي يتحدد بحد او حدود غيرهما او يتحدد بحدين يلتقيان في الجانبين فحاله كذلك

او هي بين تلك الجنبة شكل فان لم يعتبر كون السطح وان احيط به في جميع الجوانب لانه الزم من جهة حدة الملتقيين
بنقطة واحدة كان بهذا الاعتبار زاوية وبالاعتبار المذكور شكلا فالنظر في السطح بكونه بين حدين
ملتقيان عند نقطة غير النظر فيه بكونه محدودا في جميع الجوانب سواء كان بخط كالدائرة او بخطين كنصفها
وكالاهليلجي فالاول اعتبار الزاوية والثاني اعتبار الشكل فالحد نظر الحد والمقدار نظر المقدار والهيئة
نظر الهيئة فكان المهندس اذا قال شكل ذهب الى الشكل فكذا اذا قال زاوية كان المراد السطح ذي الزاوية
وكذا اذا قيل نصفه او ضعفه او عظمى او صغرى وكذا الكلام في الزوايا المجسمة بحسب الاعتبارات
المذكورة فاذن يمكن ان يظن احد ان الخلاف في ان الزاوية كم او كيف بعينه الخلاف في كون الشكل
كما او كيفا بعينه حتى يرجع الى تخالف اصطلاحي المهندسين وغيرهم لولا شيء يمنع عن ذلك وهو ان
ذا الزاوية المسطحة لا ينقسم الا في جهة واحدة وهي الجهة التي بين الضلعين المحيطين لا الجهة الاخرى
التي بين الراس والقاعدة وكذا المجسمة لا ينقسم الا في جهتين دون الثالثة التي بين راس المخروط وقاعدته
فهذا مما يوجب الشك في امر الزاوية هل والمجسمة المسطحة منها هي عين السطح والمجسمة عين الجسم عند المهندس
او غيرهما وكذا الهيئة العارضة هل عرضت للسطح في المسطحة وللجسم في المجسمة او لغيرهما ولاجل هذا الشك
قد تكلف بعض الناس لما لا يعنيه وهو ان الزاوية جنس اخر من الكم متوسطا بين الخط والسطح وفي المجسمة بين
السطح والجسم ظانا ان الخط يكون عن حركة النقطة والسطح من حركة الخط بتمامه وكليته على عمود عرضا فاذا
ثبت احد طرفيه ويحرك فعل شيء بين الخط والسطح وكذا بين السطح والجسم وهو توهم فاسد فان المقدار
الذي بين الخطين سطح بالضرورة لانقسامه الى جهتين من حيث هو سطح وكذا المقدار الذي عند ملاقي
السطوح الى نقطة يقبل القسمة الى ثلث جهات بالضرورة فهو جسم بالضرورة وان كان سطح الزاوية من حيث هو
ذو زاوية او زاوية لا يقبل الانقسام الا في جهة وكذا قياس الجسم الذي هو ذو زاوية او زاوية لا ينقسم الا في
جهتين دون اخرى فالحق ان الزاوية المسطحة عند المهندس سطح محدود في الواقع اعتبر تحديد بعض جهاته
دون بعض باعتبار هيئة عارضة له ونفس تلك الهيئة العارضة للسطح بالاعتبار المذكور وكذا في المجسمة
فهذا هو حال البحث الرابع من تلك الابحاث وههنا شيء اخر وهو ان الهيئة الحاصلة للمقدار الجسمي باعتبار
وقوعه بين سطحين ملتقيان عند خط سواء كان احدهما قائما على الاخر قياما معتدلا او مائلا اليه او غير
هل يسمى زاوية مجسمة ام لا قال الشيخ في طبيعيات الشفا وبالحري ان يكون ههنا معنى جامع للزاوية

التي من خطين والتي عن سطوح عند نقطة والتي عن سطحين عند خط ويكون هذا المعنى الجامع كون المقدار
ذا حدود توفي واحدة ينتهي عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك فان حصل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع
لم يكن بعيدا عن الصواب وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة لا لانه زاوية بل لما ذلك من تلك الحيثية ان ينتهي
حدوده عند حد واحد فعرض ان كانت النهاية نقطة ثم ان الى احد هذا وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث
هو ينتهي الى النقطة لم اناقشه فيه وصار معنى الزاوية اخص مما ذكرناه وخرج من جملة الزاوية ومن جملة الكل
شيء يعرض ايضا للمقادير من جهة الحدود **فصل** في احتجاج كل من الفريقين [illegible] في الزاوية انها كم او كيف
احتج القائل بانها كم بقبول القسمة وقبولها المساواة واللامساواة وهذا مشترك بين الكم والكيف المختص
به والفرق بينهما بان في احدهما بالذات وفي الآخر بالعرض فاصل قبول القسمة والمساواة وعدمها على
الاجمال لا يكفي في هذا المطلب فاحتج ابن الهيثم على ابطال ذلك بان قال كل زاوية فان حقيقتها تبطل بالتضعيف
مرة او مرات ولا شيء من المقدار تبطل حقيقته بالتضعيف مرة او مرات فلا شيء من الزاوية بمقدار بيان ذلك ان
القائمة اذا ضوعفت مرة واحدة ارتفعت حقيقتها والحادة اذا ضوعفت مرات بطلت حقيقتها فثبت ان
الزاوية تبطل بالتضعيف اقول يمكن الجواب بان الزاوية نوع من المقدار او صنف منه وتضعيفها وان ابطلها من
حيث كونها نوعا مخصوصا ولكن لم يبطلها من حيث كونه مقدارا فان الثلثة مثلا نوع من العدد اذا ضوعفت
لم يكن المجموع ثلاثة بل ستة فبطلت بالتضعيف من حيث كونها نوعا خاصا ولم يبطل من حيث كونها عددا الا ترى
ان القوس كنصف الدائرة خط بالاتفاق فاذا ضوعفت لم يبق كونها قوسا بل خطا مستديرا واحتج من قال انها
من الكيف بانها تقبل المشابهة واللامشابهة وليس ذلك بسبب موضوعها الذي هو الكم فاذن ذلك لها بالذات
فيكون كيفا واما قبولها المساواة وعدمها فبسبب موضوعها الذي هو الكم كما ان الاشكال تقبل ذلك
بسبب موضوعاتها ويرد عليه ان اتصاف الشيء بصفة اذا لم يكن بالذات كان اما بواسطة معروضه او بواسطة
عارضه فما لم يبطل كون اتصاف الزاوية بالمشابهة بواسطة امر عارض لم يظهر بمجرد ابطال كون الاتصاف بها بواسطة
المقدار المعروض ان قبول المشابهة عليها قول بالذات وهم ما ابطلوا ذلك فلم يظهر ما ادعوه والانصاف ان
وذات الزاوية كذات الشكل في ان فيها مقدارا قابلا للقسمة والمساواة واللامساواة وغيرها في ذاته ومقدارا
من حيث كونها معروضا لهيئة خاصة تحصل لاجل تلاقي خطيه عند نقطة كما في المسطح مثلا ونفس تلك الهيئة
العارضة الاولى اي المقدار بما هو مقدار بل السطح بما هو سطح مع قطع النظر عن عارضه خارج عن كونه زاوية

والمعنى الثاني هو الزاوية عند المهندسين والمعنى الثالث هو الزاوية عند غيرهم ولا اشتباه في هذه المعاني
انما الاشكال في ان السطح المذكور لم يخرج من كونه سطحا لاجل كونه ذا هيئة مخصوصة فلماذا لا يقبل
الانقسام في الجهتين كسائر السطوح المكيفة بالكيفيات الاخر كاللون واشباهها والحل ما اشرنا اليه وتوضيح
ذلك منقول في الفرق بين هذه الكيفية والكيفيات الانفعالية بان تلك الكيفيات تحل في نفس المقدار
بل في ذي المقدار من حيث ذاته المنقسمة فلا جرم تنقسم بانقسام المحل باي قسمة وقعت وهذا بخلاف عروض
الكيفيات التي تختص بالكم فان حلولها في اكثر لاجل هيئات التناهي والانقطاع والتناهي معنى يحل في معنى
المقدار لانه عدم المقدار مع شيء ذي اضافة اليه والمقدار الماخوذ مع نهاية مخصوصة او وحدة خاصة
لا يلزم ان يكون منقسما باجزاء متماثلة للكل الماخوذ بتلك الحيثية كالدائرة مثلا فانها سطح معروض
لوحدة خاصة من جهة حده ونهايته وهو غير قابل للقسمة باجزاء متماثلة مماثلة للكل وليست اقسامه
كلها دوائر باي وجه انقسم واما قولك نصف دائرة او ثلث دائرة فالمراد منه جزء مادته لا جزء صورته فمعنى
نصف الدائرة كونه نصف ذلك السطح بما هو سطح لا بما هو سطح معروض لخط واحد وهذا كما يقول نصف الفلك
او نصف الحيوان اريد به نصف المادة بما هي مادة لشيء او جنس لا بما هي مقيدة بكمال مخصوص فهكذا حال
الزاوية فانها تقبل الانقسام باجزاء يمكن ان يحفظ فيها القيد الماخوذ بكماله الا فيما يرجع الى الجزئية و
الكلية فان الكمال الساري في ابعاض الشيء لا بد وان يكون جزئه لجزئه اصغر من حصة الكل كالكل
وذلك القيد هو كون السطح عند ملتقى الخطين فلا جرم انقسمت بخط يقع بين الخطين المذكورين فيمن اخذ من
الوتر الى الراس او بخطوط كذلك الى لا نهاية لانها تحفظ في جميع هذا النحو من القسمة حال الحيثية المذكورة
الا فيما هو من ضرورات التجزية بالمتماثلات كما مر ولا يقبل الانقسام بنحو اخر من حيث كونه زاوية لعدم انحفاظ
تلك الحيثية فيه وانما ينقسم في جهة اخرى بما هي سطح فقط بما هي زاوية فنظير حال الزاوية في قبول القسمة
في احدى الجهتين دون الاخرى حال الاسطوانة المستديرة او المضلعة وهي مقدار وجسم بلا شبهة لكنه
من حيث كونه ذا شكل اسطواني او شكلا اسطوانيا قابل للقسمة في جهة ما بين القاعدتين دون باقي الجهات
لعدم انحفاظ الهيئة الا في تلك القسمة دون غيرها والله ولي الهداية **فصل** في نفي الاشد والاضعف
والتضاد في الاشكال هذا الجنس من الكيفيات لا يقبل الاستحالة فلا يقبل التضاد فلا مربع اشد تربيعا
من مربع ولا عدد اشد زوجية من عدد اخر وذلك لان كل ما يقبل الاشدية فلا بد ان يتنازع الاضعف

والاشد في الموضوع القريب كالسواد والبياض والحرارة والبرودة في الانفعاليات وكالصحاحية والممراضية
في القوة واللاقوة وكالعلم والجهل والسخاوة والبخل في النفسانيات فيستحيل الموضوع من بعضها الى
بعض انسلاخا من كيفية منها وتلبسا بالاخرى وهذا داب جميع الاضداد التي بينها وسايط التي ليس زوال
الموضوع عن احدهما متعانا لوجود الطرف الاخر بل ربما خلا عن الطرفين الى توسط فهذه الواسطة
كانها محدودة كالعدالة التي هي في حاق الوسط بين افراطين والعفة التي هي بين افراطين لكن هذه المتوسطات
اذا قويست المواد الجزئية واعتبرت في الاشخاص ربما لم يعتبر توسطها الحقيقي فقيل عدالة اشد من عدالة وعفة
ان كانت العدالة بحسب ما يدرك بالحدس لا بالحس لا يقبل الازيد والانقص واما هذا الجنس الرابع من الكيفية
التي تختص بالكم فهي من الامور التي لا اشدية ولا اضعفية لها فلا اضداد لها كالمربع والمخمس وغير ذلك
بانها لا يقبل الاشد والاضعف ولا الازيد والانقص فاذا زيد المربع فزاد بالمادة لا بصورة التربيع
ولم يتغير بزيادة المادة مع اتحاد التربيع الحقيقي بل تشكل شبيها به قد يخفى عند الحس تخالفه لم يكون تربيع
اصح من تربيع اخر لكونه تربيعا حسيا لا حقيقيا كالعدالة في زماننا هذا فانها توجد بحسب الحس لا بحسب الحقيقة
فيقال فلان اعدل من فلان واما كون حرارة اشد من حرارة اخرى او سواد اشد من سواد اخر فذلك فليس بحسب
الحس فقط بل بالحقيقة وليس حال العدالتين في ان احدهما اشد كحال التربيعين في ان احدهما اصح تربيعا بل
ذلك بحسب الحقيقة وهذا بحسب العقل الحس كالعدالة فالمربع الحسي كالعادل الحسي يقبل الاشد والاضعف
حسا لا حقيقة وقد علمت ان الاستقامة والاستدارة لا يقبل التضاد وكذا التحدب والتقعر ليسا متضادين
لان موضوع هذه الكيفيات اما الخطوط واما السطوح فيستحيل ان يصير السطح المعقب مستويا او مقعرا مع بقائه
في الحالين فسقط ظن من توهم ان في الامور السماوية تضاد الاجل ما فيها من التعقيب والتقعير لان
موضوعهما سطحان متغايران يمتنع اتصاف احدهما بمثل ما يتصف به الاخر واما الزوجية والفردية فيتوهم
في ظاهر الامر انهما متضادتان وليس كذلك لعدم تعاقبهما على الموضوع ولان كل معنيين وان سميا باسمين
محصلين لا يكفي في كونهما متضادين عدم اجتماعهما في الموضوع فان الفرد وان كان محصل الاسم لكنه
غير محصل المعنى اذ الزوج هو العدد المنقسم الى متساويين والفرد هو الذي ليس له بمجرد كونه لا ينقسم لا يوجب
الاسلبا يقارن جنس الموضوع لا نوعه وهذا لا يوجب الا سلبا يقارن جنس الموضوع لا نوعه وهذا لا يوجب
الضد وان فهم للفردية معنى محصل فذلك اكثر احوال انه معنى مباين لا يشاركه في الموضوع هذا خلاصة

فصل في الاعداد وفيه فصول فصل في حال الحلقة وكيفيات الاعداد لما لما المقام هذا في الشيخ ذكره ما

حال الحلقة وهو البحث الخامس انك قد علمت مما ذكرناه ان الوحدة الوجودية معتبرة في جميع الحقايق وفي كل
تقسيم بحسب حال القسم على التقسيم الى الانواع يعتبر الوحدة النوعية وفي الاشخاص الشخصية والا فلم يتحقق
من التقسيمات منحصرا عقلا في اقسام كالكلمة اذا قسمت الى انواعه لم يكن منحصرة في الاسم والفعل والحرف
بل يلزم انواع غير متناهية في الكلمة بحسب تركيب بعضها الى بعض انحاء من التركيب فاذن لقايل ان يقول
ان الحلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل وكل واحد منهما داخل تحت جنس اخر فلو جعلتم لكل شيئين يجتمعان
نوعية على حدة لبلغت الانواع الى حد لا نهاية لها لامرة واحدة بل مرارا غير متناهية فالجواب اما بما اشرنا اليه سابقا
اذ لا داعي يلجئنا الى القول بكون الحلقة كيفية وحدانية او حقيقة واحدة وان كان الاسم واحدا اذ كثيرا
ما يكون الاسم واحدا والمسمى كثيرا او غير محصل واما بان نقول ان الشكل اذا قارن اللون حصلت بسبب وجودهما
كيفية اخرى بها يصح ان تتوهم من حسن الصورة او قبح الصورة فهما كالسببين لوجود الحلقة لا المقومين لماهيتها فان
والقبح الحاصلان للشكل وحده او للون وحده غير الحسن والقبح الحاصلين للحلقة خاصة لم يحصل لواحد
منهما ولا للمجموع على سبيل التوزيع فعلم ان يحصل هناك هيئة مخصوصة عند اجتماعهما فلا جرم كانت هيهنا هيئة
مفردة سميت بالحلقة موصوفة بالحسن او القبح بالمعنى المغاير لما في كل واحد من اللون والشكل من حسنهما او
قبحهما لكن هذا الوجه انما يتم ان لو ثبت ان الحسن اللازم للحلقة ما ليس امرا تاليفيا مركبا من حسن اللون
وحسن الشكل وكذا القبح وهذا محل تامل وليس المبحث من المهمات فلا باس باغفاله **فصل** في انه
هل يجوز تركيب في الاعراض من اجناس وفصول او زيادة وصورة عقليتين المشهور عند الجمهور تجويز
ان يكون لانواع من الاعراض تركيب من جنس وفصل كتجويزهم في الجواهر ولاجل ذلك استشكلوا حال
الحلقة في ان يكون نوعا واحدا من الكيفيات والشيخ اجاب عنهم بانا لا نمنع ان يكون اعراض مركبة من اعراض
وكيف والعشرة عرض لانه عدد وهو كم مركب من خمسة وخمسة والمربع عرض وهو ملتئم من ان يكون
هناك محدود وحدود واربعة بل يعني ان الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ومناسب طبيعة فصلها
وان لم يكن احدهما طبيعة الجنس والاخر طبيعة الفصل والاعراض لا يوجد فيها ذلك وان وجدت لها
اجزاء فلا يكون جزء منها جنسا والاخر فصلا اقول وفي كلامه بعض مواخذة فاولا انه قد صرح في
الالهيات ان العدد كالعشرة ليس مركبا من الاعداد كالخمسة والخمسة للعشرة ولا الاربعة والستة

ولا غيرهما بل من الآحاد فالحق ان مهية العدد امر بسيط لا اختلاف اجزاء فيها لكنها ضعيفة الوحدة لانها
عين الكثرة فاختلاف انواعها بمجرد زيادة الكثرة ونقصها فلاجل ذلك لا تمامية لانواعها وثانيا
ان المربع سواء اريد الهيئة العارضة او الذي رامه المهندسون فهي مهية بسيطة بحسب الخارج وان كان
لها جنس وفصل عقليان عند التحليل فان السطح والخطوط الاربعة والنقاط ليست اجزاء الحقيقة المربع او
التربيع والا لزم تركب حقيقة واحدة من اجناس مختلفة وهو محال كما افاده هو وغيره من الحكماء المحصلين
بل الامور المذكورة من الشرايط الخارجة دون المقومات واما تحقيق البحث الثاني وهو ان يعرف
ما يتركب وجوده من مبدأين اثنين الى انهما اميل فقد اشرنا في نظير هذا المقام عند مباحث الصور النوعية
الى قاعدة وضعناها لتعرف حال الشيء الصوري في انه جوهر او عرض بها يعرف ان المشكوك فيه جوهر
او عرض فقد وضع هيهنا نظير تلك القاعدة فقال الشيخ لا يخ اما ان احدهما اولى بان يكون موصوفا و
الاخر صفة كالمربع الذي يعني به سطح ذو هيئة فان السطح هو الموصوف والهيئة عارضة له فالجملة من
مقولة الموصوف فان السطح ذا الهيئة سطح لا هيئة والمجموع يحمل عليه انه سطح واما اذا اختلفا وليس
احدهما اولى للشيء والاخر ثانيا بسبب الاول فان ذلك الاجتماع منهما يكون جميعا عرضيا ولا يكون
على سبيل امر له اتحاد في طبعه او يكون كحال الكتابة والطول فلا يكون للكتابة والطول اجتماع يحدث
منه جملة واحدة في فلا يستحق ذلك مقولة بل يدخل في المجموع والمجموع مركب فيكون مقولات هذه
الاشياء ايضا مركبة من مقولات اقول التحقيق ان الواقع تحت شيء من المقولات والاجناس لا يكون
الا امرا وحدانيا والتركيب لا يكون الا بحسب ما يخرج عنه وحقيقة المربع ليست الا مقدارا فقط مع تعين
خاص وذلك التعين هو فصله المتحد مع جنسه في الوجود والجعل ووجود الخطوط والزوايا والنقاط
كلها من لوازم ذلك الفصل لا من اجزائه وهكذا الامر في جميع الاشكال المسطحة والمجسمة الكثيرة الاضلاع
وغيرها فالمجسم الذي هو ذو اثنى عشر ضلعا مخمسات له مقدار واحد متحصل بفصل واحد لا تركيب له الا
باعتبار اللوازم ولو سلمنا الحق فالامر في ما يسمى المركبات الجوهرية ايضا يجري مجرى ما ذكرناه لكن الحد
قد يوجد من ذات الشيء باعتبار معنى يعمه وغيره ومعنى يخصه كلاهما المعنيان في ذاته من حيث هي مصداق
لهما وقد توجد من امور تكتنفه فالجنس من مادته والفصل من صورته وان كانت الصورة بحيث يكون فيها
كفاية في جميع المعاني التي توجد في مادتها المتقومة بتلك الصورة وسنرجع الى زيادة امعان لهذا المطلب

انشاء الله فصل في خواص الاعداد وكيفياتها البحث عن هذه الامور اليق بالعلوم الجزئية مثل
الارثماطيقي والمساحة وغيرهما والذي نختار ان نذكرها هنا امور احدها ان لا تضاد بين احوال
العدد كالزوجية والفردية والعادية والمعدودية والصم والتشارك والقسمة والضرب فان هذه
الامور بعضها مما يفقد فيه بعض شرايط التضاد وبعضها مما يفقد فيه اكثر الشرايط في التضاد
والجميع مشترك في ان لا اشتراك لاثنين متخالفين منها في موضوع واحد قريب لهما وبعض الطرفين مما
يكون احدهما عدميا وبعضها كالقلة والكثرة وان فرضا وجوديين ليس في كل منهما غاية التخالف
عن الاخر فلا تضاد في خواص العدد كما لا تضاد في اصل الاعداد وثانيهما ان لا اشتداد وتضعيف
ولا ازدياد وتنقص في تلك الخواص لما مر من ان الموضوع لا يستحيل من فرد الى فرد فكما ان القوس الواحد
لا يشتد في تقوسه وانحنائه الى انحناء اشد بل يبطل عنده ذلك فكذلك لا يشتد العدد في زوجيته او
تكعيبه وتجذيره الى زوجيته اخرى اتم زوجية كزوج الزوج او جذر الجذر او كعب الكعب الا بان
يبطل موضوعه الى موضوع اخر وثالثها ان الزوجية والفردية ليستا من الامور الذاتية لانهما مقولتان
على ما تحتهما من الاعداد المختلفة الانواع بمعنى واحد محصل ولو كانتا ذاتيتين لبعض لا مما يدخل فيهما
لكانتا ذاتيتين للكل مما يدخل فيهما اذ لا مزية للبعض على البعض في نفس شيء من هذين المعنيين فيلزم
ان يكون معنى الزوج داخلا في حقائق جميع الازواج وكذا الفرد في جميع الافراد واذا كان كذلك لكنا
لا نعرف عددا الا ونعرف بالبديهة انه زوج او فرد وليس كذلك فان العدد الكثير لا يعرف زوجيته و
فرديته الا بالتامل فعرفنا انهما ليستا بذاتيتين والا لكانتا بين الثبوت لما تحتهما ولنكن هذا آخر ما قصدنا
ايراده من الكلام في مقولة الكم ولواهب العقل ثناء لا يتناهى ولرسوله واله صلوة لا تحصى الفن الثالث
في بقية المقولات العرضية وفيه مقالات المقالة الاولى في المضاف وفيه فصول فصل في
ابتداء الكلام في المضاف اعلم ان جميع المقولات اقتداء بالموجود والواحد اذ قد يراد بالموجود مثلا الموجود
البحت وقد يراد بالموجود به المنعوت به وقد يراد به الشيء الموجود كالانسان مع صفة الوجود فالاول
كالكلي المنطقي والثاني كالكلي الطبيعي والثالث كالكلي العقلي وهو مجموع المركب من المعقول الاول
كالانسان والمعقول الثاني كالنوع المنطقي وكذا حال الابيض في اطلاقه تارة على العارض وتارة على
المعروض وتارة على المجموع الا ان ظرف العروض ونحوه مختلفان في هذه الاقسام الثلثة فهو الابيض

واشباهه كما ان كان العرض في الخارج والموضوع اعتبر فيه وجود الخارجي والقضية التي حكم فيها
على شيء بانه ابيض مثلا خارجية مفاد الحكم ومطابقه فيها ثبوت شيء لشيء واتصافه به في الخارج وهو
فرع على ثبوت المحكوم عليه والمثبت له في ذلك الظرف وفي الكلي وكذا الجزئي او النوع او الجنس او
ما يجري مجراها يكون العروض في الذهن والموضوع اعتبر فيه الوجود الذهني والقضية التي حكم
فيها على شيء بانه كلي او جزئي او نوع او ذاتي او عرضي او قضية او قياس مثلا ذهنية مفاد الحكم و
مطابقه فيها ثبوت شيء لشيء واتصافه به في الذهن فقط وهو فرع على ثبوت المحكوم عليه والمثبت
له في ذلك الظرف وفي الموجود والواحد يكون العروض في اعتبار التحليل والموضوع اعتبر فيه
حال انه من حيث هي هي مجردة عن الوجودين والقضية التي حكم فيها على الماهية بانها موجودة او واحدة او
مع معلول او واجبة او ممكنة ليست خارجية صرفة وان كان المحمول وجودا خارجيا كقولنا الانسان
موجود ولا ذهنية صرفة وان كان المحمول وجودا ذهنيا كقولنا الانسان معقول بل حقيقية واعتبر
مفاد الحكم ومطابقه فيها هو الاتحاد بين معنى الموضوع ومعنى المحمول في الوجود وهو متفرع على
تحصل معنى الموضوع وماهيته من حيث هي هي في ظرف التحليل اذا جرده العقل عن كل ما هو زائد
عليه من حيث نفسه وذاته سواء كان من عوارض وجوده او من عوارض ماهيته كنفس الوجود والامكان
والمجعولية ونظايرها فاذا تقرر هذا فنقول فكذلك حكم المضاف في الاعتبارات الثلثة فانه قد
يراد به مجموع الامرين اما بالمضاف نفس معنى الاضافة وحدها وقد يراد به الامر الذي عرضت له
الاضافة وقد يراد به مجموع الامرين اما الاعتبار الثالث فهو خارج عن عرضنا واما الاعتبار الاول
فهو المقولة واما الاعتبار الثاني فهو مجموع الاعتبارين ولما كان الوقوف على المجمل اسهل من الوقوف
على المفصل بتحليل بسائطه لا جرم عرف الحكماء المضاف في اوايل المنطق اعني فن قاطيغورياس بانه
الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره وهذا الرسم يندرج فيه الاضافات والمضافات والمعنى يكون
ماهية الشيء معقولة بالقياس الى غيرها ليس مجرد كون تعقل ماهيته مستلزما لتعقل شيء اخر كيف كان والا لكان
كل ماهية بالقياس الى لازمها من مقولة المضاف وليس كذلك فان كثيرا من الملزومات واللوازم لها ماهيات
مستقلة في معقوليتها وهي في حدود انفسها ليست من مقولة المضاف بل معناه انه لا يتقرر ماهيته في
الذهن ولا في العين الا ويكون الاخر كما مثل الابوة لا يتقرر لشيء في احد الموجودين الا ويكون

الشئ متفرقة للاجزاء والثاني نقول هذا الرسم فاسد فان قولهم معقولة بالقياس الى غيرها يحتاج حال
القياس غير الى الاضافة او الى نوع من الاضافة فيكون تعريفا للشئ بنفسه او بما يتوقف عليه هذا مفهوم
قولهم بالقياس الى غيره طولا اما مفهوم كون الشئ معقولا بالقياس انه يحتاج تصوره الى تصور امر خارج
عنه في نهاية قيل لهم ان عنيتم به انه يحتاج تصوره الى تصور امر خارج انه يعلم به فيلزم الدور في المتضايفين
وان عنيتم انه يكون معه فكثير من غير المتضايفين كذلك كالسقف بفعل بعد الحائط وليس مهيتها مهية
المضافين فلو تبين ان يعقل معه من جهة ما هو بازائه فاذا بوحث وفتش عن هذه الموازاة يرجع الى معنى
الاضافة وقريب من هذا قول من قال ان المضاف هو الذي وجوده انه مضاف وقد اعتذر بان ان المضاف
الذي اخذ في التعريف غير المضاف المحدود بل الذي في الحد هو المضاف المركب وهو اشهر من المضاف
البسيط وقد اورد في كتب الفن ما حاصله انه يجوز ان يكون للشئ جنس او ما يشبه الجنس اشهر منه ويسمى
الخاصة اسم الامر العام لما هو نوع له او شبيه النوع اليق به فينقلون الاسم اليه كما في الامكان العام ونقل
اسم العام الى الخاص فكذا المضاف يقع على البسيط كالابوة وعلى المجموع المركب من البسيط وغيره كالاب
فموضوعها والخاصة نقلوا اسم المضاف الى الخاص الذي هو البسيط وهذا خطا كما اشار اليه بعض العلما
اذ لا عموم ولا خصوص هنا وليس للمضاف معنى يجمعهما وليس نسبة الامكان للعام الى الخاص كنسبة المضاف
المركب الى المضاف البسيط والاصح ان يكون للعام زيادة معنى لا يوجد في الخاص اقول والاولى ان يعتذر
من جهة الرسم الاول ان المضاف الذي يوخذ في الرسم او يتضمنه الرسم هو المضاف بالمعنى الثاني اعني ما يصدق
عليه مفهوم المضاف كلفظ القياس ولفظ المعقول لا المضاف الحقيقي البسيط ولا المركب منه ومن الموضوع
له ولا فساد في كون المعرف للشئ مشتملا على فرد منه اذ التعريف انما هو للمفهوم لا للفرد فلا يلزم توقف
الشئ على نفسه وعن الثاني وهو قولهم ان المضاف هو الذي وجوده انه مضاف بان التعريف للتنبيه فان
معرفة المضاف بسيطا كان او مركبا نظرية وقد يحتاج الى تذكير وتنبيه في الفرق بين البسيط والمركب
فينبه بان للمركب جزءا من مقولة اخرى كالاب فانه جوهر في نفسه تحته الابوة وكالمساواة فانه كم
تحته الاتفاق وكالمشابهة كيف تحته الموافقة مع مثله وليس الكم الموافق ولا الكيف الموافق بسيطا بل
مركبا من حيث هو كذا **فصل** في تحقيق المضاف الحقيقي واما الفرق بين الاضافة والنسبة فبانه ليس
كل نسبة اضافة بل اذا اخذت مكررة ومعنى هذا ان يكون النظر لا الى نفس النسبة فقط بل من بادئه ان

هذه النسبة يلزمها نسبة اخرى فان السقف له نسبة الى الحايط بانه مستقر عليه وللحايط ايضا نسبة
اليه بانه مستقر عليه ولهذا قالوا ان النسبة لطرف واحد والاضافة يكون للطرفين فاذا علمت رسم
المضاف فنقول ان المضافين قد يكون احد اسم كل منهما والابالتضمن على ماله من الاضافة كلفظي الاب
والابن وقد يكون احد المضافين اسمه كذلك دون الاخر وهو على قسمين لانه اما اسم المضاف
او اسم المضاف اليه فالاول كالجناح فانه مضاف الى ذي الجناح ولفظ الجناح دال بالتضمن على
الاضافة الى ذي الجناح فاما ذو الجناح فانه يدل على ماله من الاضافة فقط [illegible] الثاني كالعالم
فانه المضاف اليه للعلم ولفظة العالم دالة بالتضمن على ذلك واما العلم وهو المضاف فانما يدل
على ماله من الاضافة حرف يقترن به وهو كاللام في قولك عالم بالعلم [illegible] في خواص طرفي
الاضافة فمنها التكافؤ في تلازم الوجود خارجا وذهنا بالقوة او بالفعل وفي العدم ايضا كذلك وهذا
مما يشكل في باب تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض وتاخر الاخر عنه فهما متضايفان مع انهما ليسا
متكافيين معين وايضا انا نعلم ان القيمة ستكون والعلم والمعلوم متضايفان فبينهما اضافة بالفعل
مع ان القيمة معدومة والعلم بها موجود واجاب الشيخ عن الاول بان المتقدم والمتاخر يعتبران
من وجهين احدهما بحسب الذهن مطلقا وهو ان يحضر الذهن زمانين فيجد احدهما متقدما والاخر
متاخرا فهما قد حصلا جميعا في الذهن والثاني بحسب الوجود مستندا الى الذهن وهو ان الزمان
المتقدم اذا كان موجودا فموجود من الاجزاء ليس بموجود ويمكن ان يوجد امكانا يؤدي الى نحو
وهذا كانه متاخر وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم
واذا وجد المتاخر فانه موجود في الذهن ح ان الزمان الثاني ليس موجودا ونسبته الى الذهن نسبة شيء
كان موجودا فعدد هذا ايضا موجود مع الزمان المتاخر فاما نسبة المتاخر على وجه اخر عنه مما ذكرنا
فلا وجود في الامور لكن في الذهن اقول ما ذكره عن وان يحل الاشكال فان الاضافات بين اجزاء
الزمان وان لم يوجد في الفعل ما لم يعتبرها لكن تلك الاجزاء بحيث اذا اعتبرها العقل منقسمة بالايام
والشهور والسنين فيجد بينها نسبة ويحكم بتقدم بعضها على بعض في الذهن لكن بحسب الخارج
فاضافة التقدم والتاخر بين اجزائه كاضافة الفوقية والتحتية بين اجزاء الفلك فان الاجزاء وان
كانت بالقوة وكذا الاضافات وان كانت بالقوة لكنها بحيث اذا فرض فعليتها كانت الاضافة بينها على

الوجه الذي يكون في سائر المضافات وتحقق الاضافة يوجب تحقق المتغايرين وجودي المتضايفين
في ظرف الاتصاف لا في الذهن فقط والذي يتحلل به الشبهة ما حققناه في موضع اخر فليرجع من
اراد ثم انه يرد على ما ذكره شئ اخر وهو ان قوله في الاعتبار الثاني ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا
فوجود من الاجزاء ليس هو بموجود فيه بحث لانه توهم ان اللاوجود وجود وذلك ظاهر الاستحالة
فان اللاوجود لو كان موجودا لكان الشئ نقيضا لنفسه وهو مح فاذا كان جزء من الزمان موجودا
ولم يكن الجزء الا[...]جودا فاللاوجود للجزء الاخر ليس امرا وجوديا حتى يقع بينه وبين الجزء الحاضر
اضافة وجودية اللهم الا ان يراد به مفهوم اللاوجود المعتد لذلك الوجود بانه في الزمان الاول
لان وجود كل جزء من الزمان يستلزم لا وجود الجزء الاخر كما يقتضيه وصف التقدم والتاخر لكن
يرد الكلام بان الموصوف باللاوجود بهذا المعنى يجب ان يكون موجودا وايضا يتعذر ان يكون
المراد نفس لا وجود الجزء المستقبل لكن ليس الجزء الحاضر متقدما على لا وجود المستقبل بل على وجود
المستقبل ووجود المستقبل غير حاضر والا لم يكن مستقبلا فما هو المضايف غير موجود وما
هو الحاضر غير موجود فقوي الاشكال والوجه ما اومئنا اليه واما الجواب عن الثاني فهو ان المعلوم
بالحقيقة هو الصورة الحاضرة عند العقل والاضافة بالحقيقة بين العلم وماهية المعلوم والمعلوم من
القيامة انها ستكون لا عين وجود القيامة اقول ويرد عليه شكان احدهما ان العلم من الموجودات
الخارجية ولهذا عد من الكيفيات النفسانية وقد حكم بان احد المضايفين اذا كان موجودا في الخارج
وجب ان يكون الاخر ايضا موجودا فيه بما هو مضاف وليس ماهية المعلوم بما هي ماهية المعلوم من الموجودات
العينية والثاني ان العلم في الحقيقة نفس وجود ماهية المعلوم عند العاقل وليس بين الوجود والماهية
تغاير حتى يقع بينهما اضافة العلم والمعلوم والجواب عن الاول ان العلم وان كان من حيث كونه عرضا
قائما بالذهن من الموجودات الخارجية لكنه من حيث كونه حكاية عن ماهية شئ لم يوجد في الخارج من الموجودات
الذهنية فالعلم وماهية المعلوم كلاهما ذهنيان وعن الثاني ان الاضافة بين العلم والمعلوم به بالذات
بعينها كالاضافة بين الوجود والماهية الموجودة به بالذات امر اعتباري حاصلة بين امرين متغايرين
بالاعتبار متحدين بالذات فكما ان الموجود في الخارج امر واحد اذا حلله العقل الى ماهية ووجود عرضت
لهما اضافة الوجود وذي الوجود فكذا الموجود في الذهن صورة واحدة هي موجود ذهني اذا حلله

العقل الى مهيته ووجود ذهني عرضت لهما اضافة العلم والمعلوم اذ العلم نفس وجود الشيء مجردا عن المادة و
لواحقها وكذا الكلام في الحس والمحسوس اي الصورة الموجودة في الحس فهي عندنا من الكيفيات النفسانية
الحاكية للكيفيات التي تسمى المحسوسات وقد عدوا من احكام المضاف ان المتضايفين يجب ان لا يقع لهما تكافو في
الوجود من جهة اخرى فقد يكونان بحيث يصح وجود كل منهما مع عدم الاخر كما في العلم والحس اعني
الادراكين لا القوتين الشاملتين لهما في الاسم فان ذات العلم والحس لا يصح وجودهما مع عدم ذات
المعلوم والمحسوس ولكن ذات المعلوم وذات المحسوس يصح وجود كل منهما مع عدم العلم والحس وقد
يكونان بحيث يجوز وجود كل منهما بدون وجود الاخر كالمالك والمملوك فانه وجود ذات المالك
مع عدم المملوك ووجود ذات المملوك مع عدم المالك وربما يمتنع وجود ذات احدهما عند عدم ذات
الاخر كالمعلول الذي لا يكون اعم من علته كحركة اليد وحركة المفتاح المخصوصتين هذا ما ذكره الشيخ
وغيره وقول هنا موضع بحث وتحقيق فانك اذا نظرت حق النظر لوجدت ان الذات التي حكموا عليها بانها
معروض المضاف فهي في اكثر الامر ليست كذلك فان الشيخ ذكر في الحكم بعدم وجوب التكافو في الوجود بين
الذاتين الموصوفتين بالاضافة لا من جهة اضافتيهما مثالين احدهما ذات العلم والمعلوم في جوهره لا يلزم
ذلك فانه قد توجد بغير مضاف اليه العلم وكذلك حال هذا الحس فان ذاته لا ينفك عن لزوم الاضافة اياه و
ذات المحسوس ينفك ولا يجب ان لا يكون موجودا حين لا يكون الحس موجودا اذ يجوز ان لا يكون
حيوان حساس موجودا ويكون العناصر المحسوسة موجودة هذا حاصل كلامه ولاحد ان يقول الذات
التي [illegible] العلم بها بالحقيقة فهي دائما معلومة لا يمكن غير هذا والتي لم يتعلق بها العلم فهي غير معلومة
بهذا العلم ابدا لا في هذا الوقت ولا في ساير الاوقات فان الوجود الصوري العلمي دائما معلوم والوجود
المادي المحجوب عن ما يدركه من حيث كونه مغشوا بالغواشي ابدا مجهول وكذا الكلام في ذات الحس التي الذي
بمعنى الصورة لا بمعنى القوة وكذا ذات المحسوس الذي بمعنى الصورة لا بمعنى المادة لا ينفك احدهما عن
الاخر كما لا ينفك العارضان البسيطان احدهما عن الاخر فكما مفهوم الحسية والمحسوسية يتكافيان في الوجود
العقلي ويعقلان معا فكذا الذاتان المعروضان الذاتيان للاضافتين متكافيان في الوجود الحسي وكذا الكلام
في كل ما هو معروض الاضافة اولا وبالذات واما الذوات التي هي موصوفة بالمحسوسية والمعلومية
ولو بالعرض فهي ايضا عند البحث والتفتيش يظهر انها متقارنين في الوجود لوجود ذات الحس وذات العلم فان

الكيفية السمعية القائمة بالهواء المقروع المتموج مثلا مسموعة بالعرض وذلك عند قرعه للسمع وهي مقارنة
في الوجود للصورة المسموعة بالذات وغير تلك الصورة الادراكية وغير التي توجد في الخارج عند
قرع السمع غير مدركة لا بالذات ولا بالعرض فلا اضافة اليها في وقت من الاوقات اصلا لا بالذات
ولا بالعرض وكذا الكيفية اللمسية كالحرارة النارية الحاضرة عند اللامس صح ان يقال انها ملموسة بالعرض
لا بالذات لان الملموسة بالذات هي كيفية نفسانية محاكية للحرارة الخارجية كما مر الاشارة اليه واما
التي هي خارجة [illegible] الحضور الوضعي عند اللامس فلا اضافة اليها لا بالذات ولا بالعرض فثبت ان التكافؤ
في الوجود والعدم كما لزم في المضافين البسيطين فكذا في الذاتين اللتين هما معروضاهما من حيث
هما وان قطع النظر عن [illegible] الاضافة فان قلت الحس البصري لا يدرك به الا الامر الخارجي بعينه عند
من ابطل الانطباع لاستحالة انطباع العظيم في الصغير وابطل خروج الشعاع ايضا فيكون الابصار
عنده مجرد اضافة ادراكية الى الموجود الخارجي بعينه اقول اما اولا فقد كان كلامنا في اضافة الحس
الذي بمعنى الصورة الادراكية وهي عند هذا القائل عين الصورة الخارجية فلا انفكاك بينهما واما
الاضافة الوضعية التي بين جوهر الحاس وذات الامر الخارجي الذي قيل وقع اليه اضافة الابصار فهما طرفاها
بالحقيقة كطرفا سائر الاضافات الوضعية التي عند البحث والتحقيق لا يمكن الا معا واما ثانيا فان
المبصر بالذات صورة مقدارية حاضرة عند النفس مجردة عن المواد وهي الحس والمحسوس اي البصر والمبصر
هما معا اذ لا تغاير بينهما الا بحسب الاعتبار ومما عد ايضا من خواص المتضايفين وجوب انعكاس كل
منهما على الآخر ومعنى الانعكاس ان يحكم باضافة كل منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه كما يقال
الاب اب للابن والابن ابن للاب وهذا الانعكاس انما يجب اذا اضيف كل منهما من حيث هو مضاف
الى الآخر واما اذا اضيف لا من حيث هو مضاف فلم يجب هذا الانعكاس كما يقال الاب اب للصبي او للانسان
او للاسود لم يجب الانعكاس فلا يقال الصبي صبي للاب او الانسان انسان للاب وقد يصعب رعاية قاعدة
الانعكاس في المضاف والطريق فيه ان يجمع اوصاف الشيء فاي تلك الاوصاف اذا وضع ورفع غيره
بقيت الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فانك اذا رفعت من الابن انه حيوان او انسان او ناطق او كاتب
او غير ذلك واستبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه الاوصاف كلها
لم تبق الاضافة فعلمت بهذا ان التعادل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن فهما اللذان ينعكس

احدهما على الآخر واذا اختل التعادل لا يجب الانعكاس فاذا قيل السكان سكان السفينة والرأس رأس
الحيوان لا يصح ان يعكس فيقال السفينة سفينة السكان والحيوان حيوان الرأس وانما يجب التعادل اذا قيل
الرأس رأس لذي الرأس والسكان لذي السكان وقالوا ان هذا الانعكاس ربما لا يحتاج الى
حرف النسبة وذلك اذا كان للمضاف بما هو مضاف لفظ موضوع كالعظيم والصغير وربما يحتاج الى ذلك
واما ان يتساوى حرف النسبة من الجانبين كقولنا العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد واما ان
لا يتساوى كقولنا العالم عالم بالعلم والعلم علم للعالم **فصل** في تحصيل المعنى الذي هو نفس مقولة
المضاف الذي هو احد الاجناس العشرة العالية فنقول ان الرسم المذكور والذي ماهيته معقولة بالقياس
الى غيره وقد يعنى به نفس هذا المفهوم اي نفس انها معقولة بالقياس الى غيرها وقد يعنى به ماهية اخرى يصدق
عليها بالذات ان ماهيته معقولة بالقياس الى غيرها وقد يعنى ما له ماهية اخرى غير معنى المضاف الذي
هو المقولة وغير المضاف الذي هو من المقولة وذلك كالاب فانه وان كان معقولا بالقياس الى الابن
الا ان له في نفسه وراء هذه المعقولية ووراء ابوته ماهية غير معقولة بالقياس الى الابن وهي كونه انسانا
او فرسا او شيئا اخر واما الابوة فليس لها ماهية الا وهذه الماهية المعقولة بالقياس فهيهنا ثلثة امور احدها
ما يحمل عليه الرسم المذكور حملا ذاتيا اوليا لا صدقا متعارفا كما في القضايا المتعارفة وهو المقولة
التي هي احدى المقولات العشر وثانيها ما هو نوع من انواعه سواء كان في نفسه جنسيا او نوعيا سافلا
وهو الذي يحمل عليه المقولة حملا بالذات كما في صدق الذاتيات على افرادها الذاتية وثالثها ماهية اخرى
تحت الجوهر او الكم او الكيف او غيرها تصدق عليها مقولة المضاف ونوعه حملا بالعرض كحمل الابيض
على الانسان فهكذا ينبغي ان تحقق الفرق وفي اكثر الكتب لم يتعرضوا لبيان الفرق بين نفس المقولة وما
هو نوع منها بل اقتصروا على بيان الفرق بين العارض الذي هو الاضافة ومعروضها ولذلك قال الشيخ
ان المضاف الذي يجعلونه مقولة فهو ايضا شيء ذو اضافة لانه شيء معقول الماهية بالقياس الى غيره واذا
كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة فلا يكون بينهما
فرق اقول الفرق ما اشرنا اليه وهو ان الاول هو نفس ما يعبر عنه بانه معقول الماهية بالقياس كما ان
الجوهر الذي هو المقولة هو نفس ما يعبر عنه بانه الماهية التي اذا وجدت كانت لا في موضوع فالمضاف
الذي هو المقولة هو نفس مفهوم لفظ المضاف واما المثنية فهو امر لا ينفك عن المضاف الذي هو المقولة

ولا يمكن ان يبلغ عنه لكن البنية التي اعتبرت في مفهوم المضاف بعينه ليست الا بنية عامة لا يحصل
الا بكونها اضافة ومضافا فالا كالابيض اذا اريد به شيء عرض البياض ووصف بالبياض فانا لو جعلنا المشتق
اسمه من الاعراض واردنا بالبنية المفهومة في المشتق من حيث اللاخر او ذي او الهيئة الاشتقاقية لصار
المقولات غير متناهية ولهذا لم يجعل المضاف المطلق الشامل للمركبات مقولة بل المضاف الذي لا ماهية
له سوى كونه مضافا فلو قال احد ان الاضافة ايضا شيء معقول ماهيته بالقياس الى الغير فوجب ان لا يجعل
مقولة قلنا ان البنية المحمولة على المضاف الحقيقي اعني المقولة او نوع منها لا تخصيص لها الا بكونها نسبا
واما البنية التي تحمل على المعنى الاخر فانه ليس تخصصها بكونه مضافا بل بامر اخر وهو كونه انسانا او دابة او
شيئا اخر لحقه بعد ذلك التخصيص بالاضافة فالاب في غير المقولة جوهر لحقته الابوة والاب الذي هو
من المقولة شيء هو بعينه الابوة والعرض بهذا المعنى غير العرض كما ان الناطق ايضا شيء هو نفس الصورة
الجوهرية **فصل** في ان الاضافة هل يكون موجودة في الخارج او لا واعلم ان كثيرا من الاشياء
ما هي موجودة لا بوجود مستقل كمفهوم العرض وماهية الجنس والفصل في البسيط فان امثال هذه الاشياء
لا يوجد بوجود ذات مستقلة ومن هذا القبيل الاضافات والنسب فان وجود الاضافة ليس بخارج عن وجود
الجوهر والكم والكيف وغيرها بل وجودها وجود احد هذه الاشياء بحيث يعقل منها معنى غير ماهيتها معقولا
ذلك المعنى بالقياس الى غيره فالسقف مثلا له وجود وضعي اذا عقل عقل معه الاضافة الى الحائط وكذا السما
لها وجود واحد وضعي يعقل منه ماهية السما وهي جوهر ويعقل معها معنى اخر خارج عن ماهيتها هو معنى الفوقية
ومعنى كون الشيء موجودا ان حده ومعناه يصدق على شيء موجود في الخارج صدقا خارجيا كما هو في
القضايا الخارجية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فان الجنسية والنوعية وما اشبههما ليست من
الاحوال الخارجية التي تثبت للاشيا في الاعيان بل في الاذهان ولهذا يعلم فساد راي من زعم من الناس ان
الاضافة غير موجودة في الاعيان بل من الاعتبارات الذهنية كالكلية والجزئية واحتج عليه بامور الاول
ان الاضافة لو وجدت في الخارج لزم التسلسل لانها تكون لا محالة موجودة في محل فكونها في المحل شيء و
كونها في نفسها شيء اخر فان الابوة مفهومها غير معنى كونها في محلها فيكون اضافتها الى المحل اضافة اخرى
والكلام فيها كالكلام في الاول ويلزم منه التسلسل فاجاب الشيخ عنه بان قال يجب ان يرجع في حل هذه
الشبهة الى حد المضاف المطلق فنقول المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره فكل شيء في

الاعيان يكون هيئة بحيث هيئته انما يعقل بالقياس الى غيره فذلك الشيء من المضاف لكن في الاعيان
اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود ثم ان كان في المضاف هيئة اخرى
فينبغي ان يجرد ماله من المعنى المعقول بالقياس الى غيره وغيره انما هو معقول بالقياس الى غيره بسبب المعقول
هذا المعنى وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس الى غيره بسبب شيء غير نفسه بل هو مضاف لذاته فليس هناك
ذات وشيء هو الاضافة بل هناك مضاف بذاته لا باضافة اخرى فينتهي من هذا الطريق الاضافات
واما كون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضوع فله وجود اخر لا وجه ... بوة في الاب
ذلك الوجود ايض مضاف فليكن هذا عارضا من المضاف لزم المضاف وكل واحد منهما مضاف لذاته
الى ما هو مضاف اليه بلا اضافة اخرى فالكون محمولا مضاف لذاته والكون ابوة مضاف لذاته هذا
اما قاله في الهيات الشفا وهو كلام واضح دفع الشبهة بوجهين بالمعارضة والحل حيث اقام البرهان
اولا على ان المضاف من الماهيات الموجودة في الاعيان ثم دفع التسلسل من الوجه الذي امكن ايراده كما يورد
في باب الوجود والوحدة ونظايرها فدفع ههنا كما دفع هناك من انها ينتهي الى ما هو مضاف بذاته لا باضافة
اخرى عارضة واما الاضافات المختلفة المعاني فلا يلزم ان يكون لكل اضافة اضافة مخالفة لها
كذا ثالثة ورابعة وهكذا الى لا نهاية اللهم الا بالمهية لا نم ا يا ها حتى يلزم القدم ولا ينبدفع فان
اضافة الابوة وان لم تنتهي في الوجود اضافة الحالية والعروض لكن لا يجب ان يلزم اضافة العروض
اضافة اخرى مخالفة لها وكذا ثالثة ورابعة وهكذا الى لا نهاية اللهم الا بحسب اعتبارات عقلية
متماثلة او متخالفة منقطع بانقطاع اعتبارات العقل الحجة الثانية ما مر من كون اضافة التقدم
والتأخر لو كانت موجودة لكان الماضي والمستقبل من الزمان موجودين معا والجواب ما اشرنا اليه في
مباحث التقابل وموضع اخر ان معية اجزاء الزمان لا يمكن ان يكون اينية بان يكون السابق واللاحق
موجودين في ان واحد انما ذلك شان معية الانات والانيات بل ... نها اتصالها في الوجود الوحداني
التدريجي الذي معيتها فيه عين التقدم والتأخر فيه كما ان وحدة العدد عين كثرته لشيء من الاشياء
فصل في نحو وجود المضاف في الخارج واعلم ان في خصوصية وجود المضاف في الخارج وتعيينها
اشكالا من وجوه منها ان الاضافة لو كانت موجودة لكانت مشاركة لساير الموجودات في الوجود ومتميزة
عنها بخصوصية وما لم يتقيد الوجود بتلك الخصوصية لم يوجد الاضافة في الاعيان فيكون ذلك

التقييد سابقا على وجود الاضافة لكن التقييد هو نفس الاضافة فاذا لا يوجد الاضافة الا بوجود اضافة قبلها وهكذا الكلام في وجود الاضافة السابقة فيكون تحقق الاضافة الواحدة مشروطا باضافات غير متناهية من امثالها ومنها ان الوجود من حيث هو وجود اما ان يكون مضافا او لا يكون مضافا فان كان مضافا فكل وجود مضاف وليس كذلك وان لم يكن مضافا فالاضافة لو كانت موجودة فهي لا يكون مضافة من حيث انها يكون موجودة فالموجود من حيث هو موجود غير مضاف والمضاف من حيث هو مضاف غير موجود وهو المطلوب ومنها انه لو كانت الاضافة امرا وجوديا لزم ان يكون الباري جل مجده محلا للحوادث لانه لزم مع كل حادث اضافة بانه موجود معه وتلك المعية ما كانت حاصلة قبل ذلك الوجود ولا بعد زوال ذلك الحادث فيجب ان يكون الباري محلا للحوادث فيكون جسما او جسمانيا تعالى عنه علوا كبيرا وتحقيق القول في وجود المضاف بحيث يدفع هذه الشكوك واشباهها هو ان وجود الاضافة ليس وجودا مباينا لوجود سائر الاشياء بل كون الشيء سواء كان في نفسه جوهرا او عرضا بحيث اذا عقل عقل معه شيء اخر هو نحو وجود الاضافة فالعقل فالعلة كالعقل مثلا لها ذات موجودة بوجود يخصها من حيث هي جوهر عقلي وكون ذلك الوجود بحيث له تاثير في وجود الغير هو وجود العلة بما هي علة والعلة نوع من المضاف فهذا الوجود منسوب الى الجوهر بالذات والى المضاف بالعرض وانما قلنا بالعرض لان مفهوم العلية خارج عن ذاتيات هذا الوجود اذا قطع النظر اليها عما سواها وكذا وجود المضاف من حيث هو مضاف مغاير بالاعتبار لوجود الجوهر بما هو جوهر لكن الفرق بين مهية الجوهر الذي هو العلة وبين عليته واضافته بالمهية والحد فان حد الجوهر غير وحد المضاف والفرق بين وجوديهما بالاعتبار فالوجود الجوهري اذا اخذ في نفسه كان جوهرا واذا قيس الى غيره كان مضافا فكون هذا الوجود بحيث اذا عقل على الوجه الذي يكون في الخارج يلزم من تعقله تعقل شيء اخر هو وجود المضاف وبالجملة ان المضاف بما هو مضاف بسيط ليس له وجود في الخارج مستقل منفرد بل وجوده ان يكون لاحقا بالاشياء كونها بحيث يكون لها مقايسة الى غيرها فوجود السماء في ذاتها وجود الجوهر ووجودها بحيث اذا قيس الى الارض عقلت الفوقية وجود الاضافات وكذا الكم له وجود في نفسه من حيث هو كم وهو كون الشيء بحيث يمكن لذاته ان يصير مساويا او اعظم او اصغر منه واما وجوده

بحيث يكون بالفعل مساوياً مثلاً هو وجود المساوي فوجود المساوي غير وجود الكم لان المساوي
ليس مساوياً اذا قيس الى ما هو اعظم منه او اصغر واما النوع من الكم فهو ابداً بحال واحد في نفسه
لا يتغير فوجود واحد يصلح لان يصير وجود الاضافات كثيرة كالواحد مثلاً له وجود في نفسه هو عين
وحدته وذلك الوجود يصدق عليه انه نصف الاثنين وثلث الثلثة وربع الاربعة وهكذا الى غير
النهاية من غير استحالة ولا لزوم تركب في الواحد بما هو واحد فتحصيل المضاف وتنويعه يتصور من
جهتين احدهما ان يعتبر مع معروضه كمجموع الجسم والابيض وهو ليس من المق[illegible] كالكم المساوي
او الكيف الموافق وثانيهما ان يعتبر المضاف مخصصاً بنحو تخصيص ناش من الملحوق به ويوجدان جميعاً في
العقل كعارض واحد هذا هو تنويع الاضافة وتحصيلها فان كون المساوي مضافاً ليس ككون
الكم مساوياً او مضافاً فالمساواة اضافة للكم وهي غير الكم الموافق وكذا المشابهة موافقة في الكيف
وهي غير الكيف الموافق وبالجملة المضاف الذي هو المقولة او الجنس الذي هو المضافات البسيطة
وفصل نوعه الذي هو بالحقيقة نوع لها لا يكون جعل احدهما غير جعل الآخر بل يكون طبيعة الجنسية
والفصلية فيما في ذلك النوع امراً واحداً فان قيل ان المساواة والمشابهة اتفقتا في موافقة ما و
افترقتا في التخصيص بالكم او بالكيف فيكون المساواة والمشابهة اما من نوع واحد وقد قلتم انهما نوعان
متباينان او هما متمايزان بالكم والكيف او باضافتين اخريين فان كانت الكمية والكيفية نفس الفصل
فالمفروض مضافاً بسيطاً يكون مركباً هذا خلف وايضاً يلزم كون نوع واحد تحت مقولتين او يحصل
مقولة بنوع من مقولة اخرى والكل محال او يكون فصل الاضافة التي هي الموافقة اضافة اخرى الى
الكمية او الى الكيفية لا نفس الكمية والكيفية فيكون فصل الاضافة اضافة وهو ايضاً يمتنع مع انه
يرجع الكلام الى ان الاضافة الثانية بماذا يمتاز عن الاضافة الاولى فيعود المحذورات جذعاً اقول
الاتفاق معنى جنسي لا يحصل بمعنى مغاير له بل بمعنى نسبته اليه [illegible] اليقين الى الابهام فالاتفاق
اذا تحصل بانه في الكم حتى صار مساواة لم يتحصل بنفس الكم حتى يلزم كون مقولة متحصلة بمقولة اخرى ولا
ايضاً باضافة اخرى الى الكم حتى يلزم تحصل اضافة باضافة اخرى بل تحصل وتنوع بانه في الكم لا بالكم
ولا باضافة اليه وهكذا كان فصول الاجناس فان فصل الحيوان وهو الجسم النامي الدراك بانه دراك وهو عبارة
عن تعين الدراك بانه ناطق لان الناطق ينضم الى الدراك فيصير مجموعاً من المدرك والناطق بل المدرك

الذي هو الناطق وكذا الكلام في نسبة المدرك الى النامي والنامي الى الجسم والجسم الى الجوهر والغلط
مقدمتنا من الاشتباه بين الجنس والمادة واذا تقرر هذه المعاني فلنرجع الى حل الشكوك اما الاول
فلانا ان وجود الاشياء متشارك كما بان الوجودات في الموجود وسلمنا انه يجب ان يمتاز كل عن غيرها لكن
لا نم ان ذلك الامتياز لابد ان يكون بقيد زايد فان كثيرا من الموجودات يمتاز عن غيرها بنفس وجوداتها
الخاصة اذ الاشتراك في الوجود المطلق اشتراك في امر انتزاعي عقلي اذ ليس حقايق الوجودات انما هي وجودات
كلي طبيعي يكون نوعا لافراده حتى يحتاج في تمايزها الى قيود زايدة ثم ان القيود قد يكون نسبتها الى ما قيد
بها كالفصول للجنس فليس تقييد الجنس بفصله كتقييد الشيء بامر زايد عليه جعلا ووجودا حتى يقع بينهما اتصاف
هي نفس التقييد او اضافة اخرى بل ربما كان اعم واخص بحسب المعنى والمفهوم موجودا بوجود واحد بسيط
في الخارج واما الثاني فنقول ان الموجود في نفسه اما ممكن او واجب وجوهر او عرض وكونه بحال من انحاء
الوجود اذا عقل لم يلزم من تعقله تعقل شيء اخر هو من المضاف فكل وجود من حيث وجوده لم يلزم ان يكون
مضافا بل من حيث كونه على نحو مخصوص فان الحيوان في نفسه اذا قطع النظر عن غيره له وجود وكونه بحيث
يوجد من فضله مادة حيوان اخر وجود اخر فالاول نوع من مقولة الجوهر وهذا نوع من مقولة المضاف
واما الثالث فنقول ليس للاضافة وجود مستقر كسائر الاعراض حتى يكون حدوثها للشيء وزوالها عنه يوجب
انفعالا وتغيرا في ذات الموصوف بها او في صفاته الحقيقية فان تجددها وزوالها عنه لا يوجب انفعالا
وتغيرا في ذات الموصوف بها او في قد يكون بسبب تجدد احد الطرفين بخصوصه مع ثبات الطرف الاخر
فان صير من احد في المجلس ثاني الاثنين بعد ما لم يكن كذلك وثالث الثلثة ورابع الاربعة وهكذا لا يوجب
تغيرا في ذاته ولا في صفاته المتقررة فكذلك تغير الاضافات لا يوجب في واجب الوجود تغيرا ولا في صفاته
المتقررة فكذلك تغير الاضافات لا يوجب في واجب الوجود الكمالية وفهم هذا المعنى بعد الاحاطة بما قدمنا
غير صعب **فصل** في ان تحصل كل من المتضايفين كتحصل الاخر ان كان جنسا فجنس وان نوعا فنوع
وان صنفا فصنف وان شخصا فشخص فالاخوة اذا اخذت مطلقة فبازائها البنوة المطلقة واذا اخذت
ابوة نوعية فبازائها ابوة كذلك واذا حصلت الابوة حتى صارت شخصية صار بالجانب الاخر بنوة شخصية
ولكن يجب ان يعلم ان ذلك انما يطرد اذا كان التحصيل تحصيلا للاضافة اما اذا كان تحصيلا لموضوع الاضافة
لم يلزم ان يتحصل المضاف المقابل له فان من الموضوعات الشخصية ما يضاف الاضافات كما في ابن هذا الرجل

فان ابن الشخص يصح ان يحمل على جماعة لا يجب انحصارهم في عدد معين بحيث لا يصح الزيادة عليه بل
ابوة زيد لعمرو يتعين بتعينهما جميعا وجانبا الابوة وان كان قد يتوهم انه يخالف ما قلناه لكن هو
مثله وان كان لا يصح ان يتوهم لزيد ابوان او اثنان الا ان ذلك بسبب خارجي لا لان الاضافة من طرف
واحد يتخصص دون الطرف الاخر بل في بعض يحتاج الاضافة في التعين الشخصي الى ابتنائه اكثر من
تعين اللذين بينهما الاضافة وقد لا يكفي فيهما ما يكفي في تعين الابوة التي هي لعمرو بالنسبة
الى زيد بتعينهما كجوار زيد لعمرو فانه لا يتخصص بتعينهما بل يحتاج الى تعين دار [...] منهما فمن المضاف
ما هو جنس عال بعد المقولة كالموافق ومنه ما هو جنس متوسط دونه كالمساوي وادنى منه كالمساوي
في السطح وبعده المساوي في الشكل كالمثلثين وبعده ما في المثلثين القائم الزاوية واخص منه اذا كان
القائم الزاوية وبين زاويتا الباقيتان متساويتان فهذه تحصيلات فصلية واما التحصيل الصنفي فهو ان
يحصل الاضافة لموضوع ثم يقترن بذلك الموضوع عارض غريب لو لم يكن لم يبعد ان يبقى تلك الطبيعة
من الاضافة كابوة الرجل العادل وابوة الرجل الجاير **فصل** في تقسيم المضاف من وجوه منها
ان من المضاف ما هو مختلف في الجانبين كالاب والابن وكالضعف والنصف وكالجد والمجدود
ومنه ما هو متفق فيهما كالمساوي والمساوي والاخ والاخ والجار والجار ثم المختلف قد يكون
اختلافه محدودا كالنصف والضعف ومنه ما لا يكون محدودا وغير المحدود منه ما يكون مبنيا على
محدود كالكثير الاضعاف والقليل الاضعاف والكل والجزء منه ومنه ما ليس محدودا ولا مبنيا على المحدود
مثل الزايد والناقص ومنها ان المضافين اما ثابتان غير محتاجين في عروض الاضافة الى اتصافهما
بصفة اخرى حقيقية غير وجود الموضوع مثل المتيامن والمتياسر والمتقدم والمتاخر واما ان يكون في
كل منهما صفة حقيقية غير ذات الموضوع لاجلها صار مضافا كالعاشق والمعشوق فان في العاشق هيئة
ادراكية هي مبدأ اضافة العشق وفي المعشوق هيئة مدركة لاجلها صار معشوقا للعاشق واما ان يكون
في كل منهما صفة حقيقية غير ذات الموضوع احدهما مثل العالم والمعلوم فان العالم يحصل في ذاته كيفية
هي العلم صار بها مضافا والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء اخر به صار معلوما هذا ما يستفاد من كلام الشيخ
وغيره ولي فيه نظر كما قدمنا بيانه ومنها قال الشيخ في الشفا يكاد يكون المضافات منحصرة في اقسام المعادلة
والتي بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة والتي بالمحاكات فاما التي بالزيادة فاما من الكم وهو

ظاهر واما من القوة وكالغالب والقاهر والمانع واما التي بالفعل والانفعال فكالاب والابن والقاطع
والمنقطع والتي بالمحاكات كالعلم والمعلوم والحس والمحسوس فان العلم يحاكي هيئة المعلوم والحس المحسوس
فان العلم يحاكي هيئة وبحر الضبط لانه تحصيله عن صعوبة ومنها ان المضاف عارض لجميع المقولات ففي
الجوهر كالاب والابن والعالم والمعلوم وفي الكم اما المتصل فكالعظيم والصغير واما المنفصل فكالكثير
والقليل وفي الكيف كالاحر والابرد وفي المضاف كالاقرب والابعد وفي الاين كالعالي والسافل
وفي المتى كالاقدم والاحدث وفي الوضع كالاشد انتصابا وانحناء وفي الملك كالاكسى والاعرى
وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا وتقطعا والاضعف **فصل** في ان
المضاف هل يقبل التضاد والاشد والاضعف ام لا واعلم ان الشيخ المضاف بما هو مضاف طبيعة غير مستقلة
الوجود بنفسها كما تبين فهي تابعة في جميع الاحكام الوجودية لوجود موضوعاتها والتضاد والتقدم
والتاخر والقوة والفعل واشباهها من احوال الوجود يعرض للموضوعات الاضافية بالذات او للاضافات
بالعرض ومن هذا القبيل التضاد فاذا اعتبر بين الحار والبارد تضاد حقيقي كان بين اضافتيهما الى الاحر
والابرد تضاد بالتبع واما عروض التضاد لشيء من المضافين مع قطع النظر عن موضوعيهما فذلك غير
صحيح واعلم انه قد ذكر الشيخ في باب الكم عند بيانه ان العظيم لا يضاد الصغير بما يشعر بان التضاد لا يعرض
الاضافات ويبين ذلك بوجهين احدهما ان يقابل التضاد ليس بعينه تقابل التضايف بل المتضادات
يعرضهما اضافة التضاد وذلك لانا قد نجد طبايع الاضداد لا يتضايف ونجد كثيرا من المتضايفين
لا تضاد بينهما كالعلم والمعلوم والجواد والجار لم نعلم ان التضاد من حيث هو تضاد من باب التضايف
يجب ان يكون في المتضادين شيء لا تضايف فيه فلما كان التضاد من حيث هو تضاد متضايفا يعني ان
يكون الشيء الذي في المتضادين وليس بمتضايف هو موضوعات التضاد فثبت ان المضادة لا يوجد
الا في موضوعات غير متضايفة والثاني ان الاضافات طبايع غير مستقلة بانفسها فيمتنع ان يعرض لها
التضاد لان اقل درجات المعروض ان يكون مستقلا بتلك المعروضية ثم انه قال في باب الاضافة ان
المضاف يعرض له ما يعرض لمقولته ولما كانت الصغرية يعرض للكم وكان لا مضادة للكم لم يعرض للصغرية
مضادة ولما كانت الفضيلة عارضة للكيف وهي تضاد الرذيلة جاز ان يعرض لهذه الاضافة تضاد وكذلك
الحار لما كان ضد البارد كان الاحر ضدا للابرد ولا تناقض بين كلاميه كما توهم بعض المتاخرين لما

اشرنا اليه فيحمل كلامه على ان نفي التضاد عنها باعتبار ذاتها استقلالا واثباته لها من جهة اتباعها لبعض
من موضوعاتها فالشيخ اطلق القول في باب الكم ان الاضافات لا تضاد وعنى بذلك انها لا تضاد استقلالا
لا انها لا تضاد تبعا في مواضع اخرى غير انواع الكم وافراده فاذا تبين هذا فنقول وهكذا القياس في
قبول المضاف الاشد والاضعف والازيد والانقص فكل مقولة تقبل شيئا من هذه المعاني يقبله المضاف
تبعا لموضوعه فهذه احكام واحوال كلية للمضاف ولا باس بذكر احكام لبعض اقسامها **فصل** في
الكلي والجزئي والذاتي والعرضي مفهوم الكلي وصف اضافي عارض للماهيات وهو اشتراكها بين كثيرين وما من
ماهية غير الوجود الا ويمكن ان يعرضها هذا الوصف وانما يخرج هذا الوصف لها من القوة الى الفعل
عند حدوث افرادها وهذه الكلية الاضافية غير كون الشيء بحيث يحتمل صدقه على كثيرين او اشتراكه بينها
وذلك ان الكلي قد يراد به مجرد هذا الوصف وقد يراد به معروضه وقد يراد به مجموع الامرين ومرادنا
هذا نفس هذا الوصف الاضافي وكذا الجنسية وصف اضافي عارض لبعض الماهيات فالجنس ايضا قد يراد به
معروض هذا الوصف وهو الحيوان وقد يراد به نفس هذا الوصف وقد يراد به مجموع المعروض والعارض
فالاول يسمى جنسا طبيعيا والثاني منطقيا والثالث عقليا والاول مضاف بسيط والثاني مقولته والثالث
مضاف مركب وهكذا الكلام في النوع والفصل والخاصة والعرض وهذه الاضافات كلها ذهنيات
اذا عرفت ذلك فنقول الكلي الذي هو المعنى الاضافي جنس لخمسة انواع الجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض ويراد بهذه الامور مفهوماتها لا معروضاتها ولا المركب منها ومن معروضاتها بل نفس هذه
الاضافة ولاجل ذلك كان المقسم لها معروضا للجنسية بالقياس اليها وصار كالجنس الطبيعي وكل من الخمسة
نوعا لها وان لم يكن بالقياس الى افراد طبيعة موضوعه كلا بل كان جنسا او فصلا او غيرهما فالنوع بهذا
المعنى غير مندرج تحت الجنس بهذا المعنى بل هما متباينان تباين اخصين تحت اعم واحد واذا قيل ان النوع
مندرج تحت الجنس وان الفصل والجنس داخلان في ماهيته ما عني به ان وصف النوعية تحت وصف الجنسية
ولا ان مفهوم الفصل او الجنس داخل في ماهية النوع او في وصف النوعية بل عنوا بذلك ان موضوع النوعية
اي النوع الطبيعي مندرج تحت معروض الجنسية او يدخل في ماهيته اذا كانت مركبة طبيعة جنسية اي ماهية
موصوفة بانه جنس وكذا الكلام في الفصل ودخوله في النوع واما الاوصاف الخمسة فكلها انواع حقيقية
متباينة تحت جنس واحد هو الكلي بما هو كلي وحمل الجنس عليه حمل عارض اضافي على معروضه ولكن

حمل الكلية على الجنسية حمل مقوم جنسي على متقوم به فهذه اعتبارات لطيفة دقيقة لا بد من التفطن
لها فان الجهل بها والاغفال عنها يوجبان الغلط كثيرا فان الكلي مثلا قد يراد به نفس الطبيعة تعقل بنفسها
مجردة يعرض لها الكلية وقد يعني به الطبيعة التي يعرض لها الكلية وقد يعني به كون الطبيعة مشتركة بالفعل
بين كثيرين وقد يراد كون الطبيعة بحيث يصدق عليها انها لو قارنت نفسها لا هذه المادة والاعراض بل
تلك المادة والاعراض لكان ذلك الشخص الاخر وهذه المعاني كلها غير الكلي بالمعنى المنطقي والقوم
اتفقوا على وجود المعنى الاول والثاني والرابع منها في الاعيان واختلفوا في وجود المعنى الثالث وهو
الصور المفارقة الافلاطونية وقد سبق منها ان الكلي الطبيعي غير موجود بالذات بل الموجود بالذات
هو الوجود الخاص وقد احكمنا ايضا البنيان الافلاطوني وشيدنا قواعد ذلك بعد الانهدام ومن
جملة اقسام المضاف الكل والجزء واضافتهما غير اضافة الكلي والجزئي والفرق بينهما وبين هذين من وجوه
احدها ان الكل من حيث هو كل موجود في الخارج واما الكلي من حيث هو كلي فلا وجود له الا في الذهن
والثاني ان الكل يعد باجزائه والكلي لا يعد بجزئياته الثالث ان الكلي قد يكون مقوما للجزئي والكل
يكون متقوما بالجزء الرابع ان طبيعة الكل لا يصير هو الجزء اما طبيعة الكلي فانها يصير بعينها جزئية مثل الانسان
فانه صار عين هذا الانسان والخامس ان الكل لا يكون كلا لكل جزء منه وحده والكلي كلي لكل جزئي وحده
لانه محمول عليه السادس ان اجزاء الكل محصورة متناهية وجزئيات الكلي غير متناهية ومن جملة اقسام الاضافات
التام والناقص والمكتفي وفوق التمام فالتام هو الذي يحصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا له وهو
الكامل ايضا وهو مقول على اشياء كثيرة فانه يق للعدد انه تام اذا كان جميع ما ينبغي ان يوجد الشيء من العدد
يكون قد حصل له والجمهور لا يطلقون على عدد هو اقل من الثلثة انه تام وكون الثلثة تامة لان لها مبدا و
وسطا ونهاية والعلة في ذلك انه لا شيء من الاعداد يمكن ان يكون تاما في عدديته اذ يوجد في عدد ازيد
منه ما ليس فيه بل انما يكون تاما في العشرية او في الخمسية واما من حيث هو مبدا ومنتهى يكون ناقصا من جهة
انه ليس فيهما ما من شانه ان يكون فيهما وهو الواسطة وقس على ذلك سائر الاقسام وهو ان يوجد المبدا
والواسطة فقط او العكس ولا واسطة ثم من المحال ان يكون مبدان في الاعداد ليس احدهما واسطة بوجه
الا لعددين وكذا القول في المنتهى واما الوسايط فقد يجوز ان يكون كثيرا لان جملتها في انها واسطة
كشيء واحد ثم لا يكون للكثير حد يتوقف عليه فاذا حصول المبدا والنهاية والتوسط غاية التمام واقل

التي من شانها الـ

عدد يوجد فيه ذلك هو الثلاثة هذه حكاية ما ذكره الشيخ في الشفاء ثم ان يق تامة للمقادير كما يق
فلان تام القامة اذا كانت محدودة بما يليق بامثاله اذ المقادير لا يعرف الا بالتحديد الذي يلزمه
التقدير وتارة يق للكيفيات والقوى انها تامة مثل ان يق هذا تام القوة وتام الحسن وتام العلم وتا
يق تمام في اصطلاح الحكماء ويريدون به ان يكون جميع كمالات الشيء حاصلة له بالفعل وربما يشترطون
في ذلك ان يكون وجوده وكمالات وجوده له من نفسه لا من غيره واذا كان مع ذلك مبدءا لكمالات
غيره فهو فوق التمام لان فيه الوجود الذي ينبغي له بكماله وقد فضل عنه وجود غيره ايضا وليس في الموجودات
شيء بهذه الصفة الا واجب الوجود واما المعقول فهي تامة بالتفسير الاول وغير تامة بالتفسير الثاني فان
الممكنات الفاقرات الهوية بامعدودية في حدود ذواتها واما الذي دون التمام فهو قسمان احدهما المكتفي
وهو الذي اعطي ما به يتمكن من تحصيل كمالاته مثل النفوس التي للسماويات فانها ابدا في اكتساب كمالاتها
من غير حاجة لها الى مكمل خارجي كالمعلم البشري فيقابل مكملها ومعلمها ومخرجها من القوة الى الفعل جوهر
عقلي فياض غير مباين الوجود لوجود ذاتها وكذلك حال نفوس الانبياء عليهم السلام لانهم ايضا مكتفون
حيث اعطاهم الله ما به تمكنوا من تحصيل كمالاتهم وقرباتهم من الله كما ستعرف جميع ذلك في مواضعه والآخر
الناقص وهو الذي يحتاج الى امر خارج في هذه بالكمال مثل الاشياء التي تكون في الكون والفساد والفرق
بين التام وبين الكل والجميع بالاعتبار فانها متغايرة المعاني وذلك بان التام ليس من شرطه ان يحيط بكثرة بالفعل
ولا بالقوة مثل كون الباري تاما والكل والجميع من شرطهما ذلك واما التمام والكل فيما فيه كثرة فهما متحدان
في الموضوع والفرق بانه بالقياس الى الكثرة الموجودة المحصورة فيه كل وبالقياس الى ما لا يبقى شيء خارجا عنه
تام فان قلت فما معنى قول بعض اساطين الحكمة والمحققين ان الباري كل الاشياء وقد تقرر ان كون الشيء كلا
لا بد فيه من حصول كثرة في ذاته قلت ذلك معنى غامض حق يلزم من بساطته واحديته ان يكون بحيث لم يكن
حقيقة من الحقائق خارجا عن ذاته بذاته ومع كونه كل الاشياء لا يوجد فيه شيء من الاشياء حتى يكون هناك
كثرة لا بالفعل ولا بالقوة **المقالة الثانية** في بقية المقولات وفيه فصول **فصل** في حقيقة الاين عرف
الاين بانه هو كون الشيء حاصلا في مكانه وينبغي ان لا يكون نفس نسبة الشيء الى مكانه والا لكان نوعا من
مقولة المضاف بل امر وهيئة يعرض له الاضافة الى مكانه وربما قيل كما ان السواد له مهية واضافة المحل عرضي
لمهيته فكذا الاين له مهية وكونه في المكان اضافة عارضة لها وهو ليس بشيء فان كون الشيء في المكان

ليس السواد فى المحل فان وجود السواد بعينه هو وجوده فى المحل لا امر زايد على وجوده وان لم يكن عين مهيته
لكن زيادة الوجود على المهية انما هى بحسب التصور لا بحسب الواقع وهذا بخلاف كون الشئ فى المكان
فانه لا بد ان يكون هذا الكون فى المكان امرا زايدا على وجوده فى نفسه والا لم يكن صفة زايدة على هذا
الجوهر الجسمانى المكان قد بطل وجوده فى نفسه عند مفارقة مكانه وحصل له وجود اخر ولصار المعدوم بعينه
معادا فليس كون الشئ فى المكان كونه فى الاعيان فان كونه فى الاعيان نفس وجوده ولو كان كونه فى المكان
وجود المكان كونه فى الزمان ايضا وجود المكان لشئ واحد وجودات كثيرة اقول ويمكن ان يقال ان الشئ
الجسمانى كونه فى المكان المطلق او فى الزمان مطلقا وان كان هو بعينه نحو وجوده الخاص به لا امرا زايدا عليه
الا ان كونه فى مكان معين او زمان معين امر زايد على وجوده فى نفسه فذلك الامر الزايد نسميه الاين او
المتى وكل منهما غير نفس الاضافة لان المراد منه مبداء اضافة المكان او الزمان وقد استدل صاحب المباحث
على ان الكون فى المكان ليس هو بعينه الكون فى الاعيان الذى هو الوجود بوجه اخر وهو ان الوجود وصف
مشترك فى الموجودات كلها فلو كان حقيقة الوجود فى الاعيان هو الكون فى المكان لكانت الموجودات كلها كاينة
فى المكان وحيث لم يكن كذلك علمنا ان كون الشئ فى المكان مفهوم مغاير لوجود الشئ فى نفسه اقول هو مخصوص
بكل من الوجودات المخصوصة لجريان ما ذكره فيه فيلزم عليه مما ذكره ان يكون كون الجسم ماديا وكون العقل مفارقا
وكون الجوهر حساسا بامور زايدة على نفس وجودها وليس كذلك ودفع ما ذكره بان الوجود المطلق الكلى كما مر مرارا
امر مشكك عرضى لافراده وليس لحقيقة الوجود طبيعة نوعية او جنسية مشتركة بين جميع افراد الوجود فصل
فى تقسيم الاين وهو من طريقين احدهما ان من الاين ما هو اول حقيقى ومنه ما هو ثان غير حقيقى فالاول
كون الشئ فى مكانه الخاص الذى لا يسع فيه غيره معه ككون الماء فى الكوز والثانى ككون فلان فى
الدار وبعده البلد ثم العراق ثم الاقليم ثم المعمورة ثم عالم العناصر ثم العالم الجسمانى باعتبار ان يحويه
المحدد للجهات وهذا هو الغاية فان كون الشئ فى العالم مطلقا ليس باين مطلقا اصلا الطريق الثانى ان الاين
منه جنسى وهو الكون فى المكان ومنه نوعى وهو الكون فى الهواء او الماء او فوق او تحت ومنه شخصى ككون
هذا الشخص فى هذا الوقت فى مكانه الحقيقى وقد يقال انه لا بد لكل اين شخصى حقيقى من صفة قايمة بالمتمكن
هى علة ذلك الاين واعترض عليه صاحب المباحث بان هذا باطل لان تلك الصفة علة لذلك الكون فى المكان
اما ان يكون ممكن الحصول فى المتمكن عندما لا يكون فى مكانه الحقيقى المعين او لا يكون فان امكن لم

يكون تلك الصفة علة لذلك الكون في المكان المعين والا لزم تخلف المعلول عن علته وان لم يكن فح يتوقف
حصولها في المتمكن على حصوله في ذلك المعين فلو توقف الحصول في ذلك المكان على حصول تلك
الصفة فيه لزم الدور وهو مح اقول فيه نظر من وجهين احدهما ان تلك الصفة يمكن ان تكون جزء من
العلة او معدا او شرطا فلا يلزم مقارنتها للمعلول على وجه الضرورة وثانيهما ان حصول تلك الصفة وان
لم يتحقق الا عند كون المتمكن في مكانه لكن ذلك بحسب الظرفية والمقارنة لا بحسب العلية والتقدم
والفرق بين المعنيين كالفرق بين القضية المشروطة ما دام الوصف والمشروطة بشرط الوصف والتاثير
اخص من الاولى والاعم لا يستلزم الاخص من الاولى فان كل كاتب يحتاج الى حركة الاصابع في وقت
الكتابة وتلك الحركة ضرورية في ذلك الوقت باسبابها المؤدية اليها في ذلك الزمان وليس ان
الكتابة اوجبت تلك الحركة بل العكس فان وجود تلك الحركة يقتضي وجود الكتابة في الخارج فصل
في تتمة احوال الاين فمنها انه يعرض له التضاد فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل للكون
الذي عند المركز وهما امران وجوديان بينهما غاية التخالف ولا يجتمعان في موضوع واحد في ان واحد
ويصح تعاقبهما عليه فهما متضادان ومنها انه يقبل الاشد والاضعف لكن قبوله لهما ليس بحسب جنس
الاين فان كون الشيء في مكانه لا يكون اشد من كون شيء اخر في مكانه لان مفهوم الحصول في المكان
لا يقبل الشدة والضعف بل انما يقبل الجسمان الاشد والاضعف بحسب طبيعة نوعية لمكانهما كالفوق
او التحت او غيرهما فالجسمان اذا كانا في الفوق واحدهما اعلى من الاخر اي كان اقرب الى الحد الذي هو المحيط
فهو اشد فوقية من الاخر فقد ثبت من هذا ان الاشد والانقص لم يتطرق الى نفس الاين بما هو اين بل الى نوع منه
وهو الفوق او التحت ولكن ليس كما زعمه صاحب المباحث ان ذلك الاشد والانقص انما هو في اضافة
عارضة للاين وهو الفوقية والتحتية لما مر من ان الاضافة ليست قابلة للاشد والاضعف لذاتها
فصل في حقيقة متى وانواعه من جملة ما عد من المقولات متى وهو كون الشيء في الزمان او في
حده فان كثيرا من الاشياء يقع في اطراف الازمنة ولا يقع في الازمنة مع انه يسال عنهما بمتى كالوصولات
والمماسات وساير الاشياء الواقعة لوقوعها في امر له تعلق ما بالزمان وحال هذا الكون بعينه حال ما قبله
وامر متى العام والخاص باعتبار كون الشيء في زمان مطلق او زمان خاص او شخص فمنه ما هو متى حقيقي
وهو كون الشيء لزمان مطابق له لا ينفصل عنه ومنه ما هو ثان غير حقيقي وهو كون هذه الحركة الواقعة

فی ساعة مثلاً فی الیوم او فی الشهر او فی السنة او فی القرن او فی زمان الاسلام او فی الزمان مطلقا
علی قیاس ما مر فی الاین والفرق بین البابین ان الزمان الحقیقی الواحد یشترك فیه الکثیرون واما المکان
الحقیقی الواحد فلا یشترك فیه کثیرون هکذا قیل ولیس بسدید فان عدم الشرکة فی المکان الحقیقی انما یصح
القول به مع وحدة الزمان حقیقة مکان مع وحدة المکان حقیقة لا یمکن الشرکة فی المکان الحقیقی فکان
لکل ممکن اینا یخصه مکان لکل حادث متی یخصه ولا یکون مشترکا بینه وبین غیره ولذا قیل لکل من الزمان
والمکان ... بار ... لو ان الامور التی لها متی بالذات هی الحرکات والمتحرکات لا متی لها من حیث
جوهرها بل من حیث حرکاتها وجواهرها فی الزمان بالعرض اقول ان وجود الطبیعة الجوهریة متحددة سیالة
فذلك کون تدریجی یطابق الزمان وکذا بعض الکمیات والکیفیات والاوضاع والاینات التدریجیة الوجود
لها اکوان تدریجیة والحرکة عبارة عن تدریج واقع فی الکون لا الکون التدریجی فهو معنی نسبی اضافی وقد
مر ان المعنی الاضافی لا یوصف بالزیادة والنقصان والاشد والانقص الا بالعرض فالمتی انما یلحق اولا بالذات
لذلك الاکوان والوجودات وثانیا لمهیاتها واما الحرکة فلا تدریج لها بل هی عین التدریج فلا متی لها بالذات
بل بالعرض واعلم ان من اقتصر فی تعریف الزمان انه مقدار الحرکة من جهة التقدم والتاخر فیلزمه من جهة
الاقتصار علی هذا التعریف ان یکون مقدار کل حرکة فی العالم العنصری ایضا زمانا بنفسه فیحتاج الی التقیید
بامر اخر وهو ان یاخذ فی الحد فی مقدار حرکة الفلك او حرکة لا ینقطع او اظهر الحرکات او اسرعها واشدها •

فصل فی الوضع وهو کون الجسم بحیث یکون لاجزائه بعضها الی بعض نسبة فی الجهات المختلفة کالقیام
والقعود ولیس هو النسبة وذلك ان النسبة وان کانت واقعة بین اجزائه لکنها من باب الاضافة کالتجاور
ونحوه بل کون الجسم بحیث یکون لاجزائه هذه النسب هو الوضع کما مر وقد مرت الاشارة ایضا الی ان هذا الوضع
لیس الوضع الذی یوجد فی النقطة وهو کون الشیء مشارا الیه بالحس ولیس الوضع المذکور فی الکم فان هذا
الوضع یعتبر فیه نسبة الاجزاء الی الحاوی والمحوی والجهات الخارجة والوضع المذکور فی تقسیم الکم لا یعتبر فیه
ذلك لکن الذی ذکروا فیه من کون الشیء بحیث یشار الیه انه این هو مما یتصل به اتصالا اثباتا لا یخرج عن خلط فان
هذا الاین لو کان اینا حقیقیا لم یبق فرق بین الوضع بهذا المعنی والذی هو نفس المقولة فان الاجزاء لیس
لها این بالفعل ولیست ایونها مما یتصف بعضها الی بعض علی وجه یتوقف بعض منها انها این هی من الاخر ولو فرق
بینهما بان احدهما للمقدار والاخر للجسم الطبیعی فنقول ان الجسم الطبیعی انما یلحق الوضع الیه بتوسط المقدار التعلیمی

ولولا عروض المقدار لم يصح له فرض التجزي والقسمة المقدارية كما بين في باب الكم فيلحق الوضع الجسم كيف ما كان
بتوسط المقدار والحق عندنا انه لابد من تحصيل الفرق بين الوضع الذي من خواص الجسم والوضع الذي يوجد
في الكم والمراد ان مجرد كون الشيء كما او مقدارا متصلا لا يكفي لقبوله الاشارة الحسية بانه هنا او
هناك او في الفوق او في التحت او جهة من جهات انما ذلك شان الكم الاتصالي مع اقترانه بالمادة القابلة
للانفعالات والحركات والاختلافات فمجرد المقدار لا يقبل الاشارة الحسية بل الخيالية لكن القوم
قد تسامحوا واطلقوا الحس وارادوا ما يقابل العقل فالنقطة والخط والسطح والجسم كلها بشرط نهايته
ذاته واقعة في جهة من الجهات ولا للحس اليها اشارة الا مع المادة بان كان وجوده في المادة مصححا
لقبوله الاشارة والجهة والانقسام وغير ذلك فان المقدار اذا فرض مجردا عن المادة كما في الخيال كان
ذا نهاية مقدارية وذا اجزاء متباينة الاتصال بمعنى غير ما ذكروه من كونها على وجه يتحقق لكل واحد منها اين
هو من صاحبه ويتصور له ايضا شكل من غير ان يكون للشكل اين ولما له سطوح وخطوط لها اوضاع بمعنى اخر
وللخط نقطة لها وضع خاص لا بمعنى الاشارة الحسية وبالجملة فكما للعقل اشارة وللحس اشارة غيرها فكذا
للقوة الخيالية اشارة الى المقادير واطرافها غير هاتين الاشارتين فللعقل وضع ونوع يختص بالعقليات
والكليات وللخيال وضع يوجد للاشباح الادراكية وللحس وضع يختص بالماديات سواء كان النقطة
او للمقدار المنقسم في بعض الجهات لا كلها او في الجسم المنقسم في جميع الجهات والوضع الذي هو من المقولة هو
هذا المعنى الاخير وكذا الوضع الذي جزء المقولة لا يوجد الا في عوارض المادة فان النقطة ما لم تقع في هذا
العالم لم تكن قابلة للاشارة الحسية والخط والسطح ما لم يقعا في المادة القابلة لم يكن اجزاؤهما بحيث يصح
ان يكون لبعض منها بالقياس الى بعض اين هو من الاخر ثم الوضع قد يكون بالطبع وقد يكون لا بالطبع وقد
يكون بالقوة والذي بالطبع وبالفعل كوضع الارض من الفلك فان جزئيهما متمايزان بالفعل واما الذي
بالفعل وليس بالطبع كحال ساكن البيت من البيت فان الوضع حاصل لهما بالفعل لكن اختلاف جزئيهما ليس
اختلافا طبيعيا واما الذي بالقوة كما يتوهم من قرب دائرة الرحى الى قطبها ونسبته الى دائرة القطب ليست
بالفعل اذ لا دائرة بالفعل ولا وضع الا بالتوهم او بالقوة والوضع مما يقع فيه التضاد والشدة والضعف
اما التضاد فكون الانسان رأسه الى السماء ورجلاه الى الارض مضاد لوضعه اذا صار معكوسا والوضعان
معينان وجوديان يتعاقبان على موضوع واحد من غير ان يجتمعا فيه وبينهما غاية الخلاف وكذا الحال في الاستلقاء

والانطباع واما الشدة فكالاشد انتصابا او الاكثر انحناء فان قلت اليس قد مر في مباحث الكيف المختص
بالكم انه لا يقبل التضاد ولا الشدة وحكمتم بان استدارة الخط وتحدب السطح لا يشتد ولا يضعف فههنا
كيف تحكمون بان الاستقامة والانحناء لا يقبلان التفاوت مع ان هذه الصفات لا يعرض اولا الا
للمقادير اقول تغيير هذه الاستقامة والانحناء وامثالها الى المذكور هنا لكن نسبة هذا الوضع الذي
هو المقولة الى تلك الاوضاع فالمستدير مثلا اذا كان مجردا عن المادة لا يمكن ان يصير اشد استدارة
مع بقائه [illegible] اذ لا مادة هناك حتى يقبل التبدل بخلاف ما اذا وقع شيء من الاستدارة والانحناء او
غيرهما في مادة مخصوصة لانه يصير حينئذ واقعا تحت مقولة الوضع ويقبل التضاد والشدة والضعف وغير ذلك
فالانحناء الطبيعي يقبل الاشد دون التعليمي وهذا من مقولة الوضع دون ذلك فاعلم هذا فانه شيء غفل عنه
الاكثرون **فصل** في الجدة وتماعد في المقولات الجدة والملك وهو هيئة تحصل بسبب كون الجسم في
محيط بكله او ببعضه بحيث ينتقل المحيط بانتقال المحاط مثل التسلح والتقمص والتختم والتنعل وتنقسم
الى طبيعي كحال الحيوان بالنسبة الى اهابه وغير طبيعي كالتسلح والتقمص وقد يعبر عن الملك بمقولة له فمنه طبيعي ككون
القوى للنفس ومنه اعتباري خارجي ككون الفرس لزيد ففي حقيقة الملك يخالف هذا الاصطلاح فان هذا من
مقولة المضاف لا غير **فصل** في مقولتي ان يفعل وان ينفعل اما الاول فكون الجوهر بحيث يحصل منه اثر
في غيره غير قار الذات ما دام السلوك في هذا التأثير التجددي كالتسخين ما دام يسخن والتبريد ما دام يبرد واما
الثاني فهو كون الجوهر بحيث يتأثر عن غيره تأثرا غير قار الذات ما دام كونه كذلك مثل التسخن والتسود فاذا وقع
الفاعل من فعله والمنفعل عن انفعاله وبالجملة عن النسبة التي بينهما من تجدد التأثير والتأثر لا يبقى ان هذا الحد
وذلك متحرك وينتهي التسخن الى السخونة القارة والتسود الى السواد القار فالتعبير عنهما بان يفعل دون الفعل
وبان ينفعل دون الانفعال لاجل ان الفعل والانفعال قد يقال لان للايجاد بلا حركة وللقبول بلا تجدد
ككون الباري فاعلا للعالم وكون العالم منفعلا عنه وليس في ذلك حركة لا في جانب الفاعل ولا في جانب
القابل بل وجود يتبع وجودا ويعرض لهما اضافة فقط فالفاعل والمنفعل بذلك المعنى اضافتان فقط بخلاف
هذين المعنيين الواقعين تحت الزمان واما الحالة التي يقع للفاعل المتجدد عند انقطاع تحريكه وللمنفعل
عند انقطاع تحركه كالقطع في نهاية الحركة واحتراق الثوب بعد استقراره فهل يكونان من هذين البابين
ام لا فنقول هما من حيث تخصيصهما بانهما في نهاية الحركتين يصح عدهما من هاتين المقولتين وكذا الحال في

جميع ما يقع فيه في حدود الحركة واطرافها الدفعية واذا لم يعتبر تخصيصهما كانت فليسا من المقولتين
وقد يعرض في هاتين المقولتين التضاد والاشتداد اما التضاد فالتبييض ضد التسويد والتسخين
ضد التبريد كما ان البياض ضد السواد والسخونة ضد البرودة واما الاشتداد فان من الاسوداد الذي
في السلوك الى غاية ما هو اقرب الى الاسوداد الذي هو في الغاية من اسوداد اخر وكذلك قد يكون بعض
التسويد والتسود اسرع وصولا الى الغاية من بعض اخر منهما وهذا الاشتداد والتنقص غير الشدة والنقص
الذين في الكيف كالسواد فانهما ليسا بالقياس الى السواد نفسه بل بالقياس الى الاسوداد الذي هو عبارة
عن الحركة الى السواد فان السلوك الى السواد غير السواد هذا ما قيل واعلم ان وجود كل منهما في الخارج
ليس عبارة عن نفس السلوك المرتب فانه بعينه معنى الحركة ولا ايضا وجود كل منهما وجود المقولة التي
يقع بها التحريك والتحرك كالكيف مثل السواد والكم مثل مقدار الجسم النامي او الوضع كالجلوس والانتصاب
ولا غير ذلك بل وجوده عبارة عن وجود شيء من هذه المقولات ما دام يؤثر او يتأثر فوجود السواد او
السخونة مثلا من حيث انه سواد من باب مقولة الكيف ووجود كل منهما من حيث كونه تدريجيا يحصل منه
تدريجي اخر او يحصل من تدريجي اخر هو من مقولة ان يفعل او ان ينفعل واما نفس سلوكه التدريجي اي خروجه
من القوة الى الفعل سواء كان في جانب الفاعل او في جانب المنفعل فهو عين الحركة لا غير فقد ثبت نحو
وجودهما في الخارج وعرضيتهما **فصل** في دفع ما اورد على موجوديتهما قال صاحب المباحث في
هذا المقام عندي ان تاثير الشيء في الشيء يستحيل ان يكون وصفا ثبوتيا زايدا على ذات المؤثر وذات الاثر
وكذا تاثر الشيء عن شيء وهو قابليته يستحيل ان يكون وصفا ثبوتيا زايدا على ذات القابل وذات المقبول اما
التاثير فلو كان امرا ثبوتيا لكان من جملة الامور التي لا بد لوجودها من مؤثر ايضا فيكون تاثيره في ذلك المؤثر في
ذلك التاثير زايدا عليه فينقل الكلام اليه ويفضي الى التسلسل وهو محال وبتقدير ان لا يكون محالا فالالزام
حاصل وذلك لانه اذا كان بين كل مؤثر واثره واسطة هي التاثير حتى فرضنا امورا غير متناهية مترتبة فلا
يخ اما ان يكون تلك الامور متلاحقة او لا يكون شيء منها متلاحقا فان تلاحقت بمعنى ان يفرض مؤثر ومتاثر
لا يتخللهما ثالث فح وجد مؤثر لا يكون تاثيره زايدا على ذاته وذات اثره فح لا يكون تاثير الاول في الثاني زايدا
عليهما ولا تاثير الثاني في الثالث والثالث في الرابع وهكذا امورا زايدة على ذواتها وذوات اثارها وان
لم تتلاحق بمعنى ان لا يوجد هناك امران لا يتخللهما ثالث فهذا نفي للمؤثرية اذ لم يوجد هناك ما يكون

ذاته مؤثراً في ذات اخرى واما القابلية فلو كانت ثبوتية يجري الكلام بعينه فيه ويعود التسلسل والمحذور بعينهما
قال هذا برهان قاطع على ان المؤثرية والمتأثرية لا يجوز ان يكونا وصفين ثبوتيين وستعرف في باب
العلل ان المؤثرية لو كانت وصفاً ثبوتياً يلزم نفي الواجب الوجود تعالى شانه انتهى ما ذكره تلخيصاً اقول
هذا الكلام وطوله قد نشأ من سوء فهم بعض اصول الحكمة كمسألة الوجود وزيادته على المهية وان لكل مهية
نحواً خاصاً من الوجود والمهيات كما انها متخالفة بالمعنى والمفهوم كذلك متخالفة بالوجود لكن وجود بعضها
قد يتحد بوجود الاخر ضرباً من الاتحاد وموجودية كل مهية او معنى في الخارج عبارة عن صدق حده على
شيء في الخارج كما ذكره الشيخ في اثبات نحو وجود المضاف في الخارج بان في الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة
اي كونه بحيث اذا عقل عقل معه شيء اذا تقرر فنقول كما ان كثيراً من الموجودات يصدق عليها حد الجوهر او
الكم او الكيف وغيرهما وكذا حدود انواعها كحد الفلك او الحيوان او السواد او السطح او غير ذلك فهي من وجود
هذه المقولات واجناسها وانواعها فكذلك يوجد في الخارج امور كثيرة يحمل على بعضها بحسب الخارج حد
واحد منهما اي المقولتين وعلى بعض اخر حد الاخرى فيكون كل منهما من الموجودات الخارجية دون الموهومات
التي لا وجود لها في العين ودون المعاني المنطقية كالكلية والجزئية ومفهوم النوع والجنس والفصل وغيرها
من المعقولات الثانية التي شرط عروضها كون الموضوع متعيناً في الذهن ودون السلوب والمعاني السلبية
وذلك لانه لا معنى لوجود شيء في الخارج الا كونه بحيث يصدق معناه على شيء صدقاً خارجياً كما في المحمولات
القضايا الخارجية واما الكلام في ان وجودهما هل هو زائد على وجود ذات المؤثر وذات المتأثر لكونهما
من الاعراض او لا فيكونان من الجواهر فذلك مطلب اخر ولنا ان نقول في بيان عرضيتهما بان لكل من المؤثر
والمتأثر على الوجه المذكور مهية اخرى ولها حد اخر غير كونه فاعلاً او منفعلاً فان السواد يمكن وجود نوع منه في
سواد لا اشتداد اي لا يتحرك في سواديته فيكون اسوداده بامر زائد على سواديته وكذا التسخين وجود غير تدريجي
يتحقق نوع التسخين فيه فيكون التسخين مؤثراً في شيء على التدريج امر زائد على وجود التسخين واما قوله لو كان
التأثير امراً ثبوتياً لكان من جملة الامور التي لا بد لوجودها من مؤثر فنقول ان بعض الصفات وان احتاج الى
مؤثر لكن لا يحتاج الى مؤثر جديد غير جاعل موصوفاتها فان الجعل كما لا يتخلل بين الذات والذاتيات فلا
يتخلل ايضاً بين وجود الملزوم ووجود لازمه فان الجاعل كما لا يجعل النار جوهراً بعد جعلها موجودة فكذلك
لا يجعلها حارة بعد جعلها موجودة بل جعل وجودها بعينه جعل حرارتها على وجه التبعية مع ان وجود

الحرارة غير وجود النارية لأن النار جوهر والحرارة عرض فكذا الحال فيما نحن فيه فنقول التأثير التجددي
وان كان امرا موجودا في الخارج لكن من لوازم هوية بعض افراد المقولات فالحرارة المتجددة مثلا قد لا يكون
كونها متجددة امرا زايدا على وجود ذاتها الشخصية وان كان زايدا على مهيتها وعلى تقدير زيادته على ذاتها
الشخصية فقد لا يكون مفتقرا الى جاعل اخر غير جاعل الذات بل ولا الى جعل اخر غير جعل الذات لكونه من لوازم
تلك الهوية الوجودية ولازم الهوية كلازم المهية غير مفتقر الى جعل مستانف غير جعل تلك الهوية فثبات
كون التأثير التجددي موجودا زايدا على ذات المؤثر لبس مما يحتاج الى تأثير اخر و[...] الى مؤثر اخر وكذا لو لم يكن
تأثير المؤثر في ذلك التأثير زايدا عليه غير مسلم اذ لا يلزم من كون التأثير التجددي الذي هو من مقولة ان
يفعل امرا زايدا على ذات المؤثر ان يكون التأثير الابداعي امرا زايدا على ذات الفاعل في الخارج بل هو بعينه
اضافة الفاعلية والابداع ووجود الاضافات قد علمت انها غير مستقلة في الخارج

في البحث عن احكام الجواهر واقسامها الاولية فانها من عوارض الموجود بما هو
موجود فحري بنا ان نذكر في العلم الكلي الباحث عن عوارض الموجود من غير نظر الى خصوصيات الاشيا
وفيها مقدمة ومطالب اما المقدمة ففي بيان مهية الجوهر والعرض واحوالهما الكلية وفيها فصول
ا في تحقيق مهيتها اعلم ان مفهومات الاشيا بعضها موجودة بالذات وبعضها موجودة
بالعرض فمثال الاول قولنا الانسان حيوان فان الوجود المنسوب الى الانسان بعينه منسوب الى الحيوان
الذي يحمل عليه بالحقيقة ومثال الثاني زيد اعمى وزيد ابيض فان الوجود المنسوب الى زيد بعينه ليس منسوبا
الى العمى والبياض بالحقيقة بل بضرب من المجاز بواسطة نحو علاقة للمحمول بالموضوع سواء كان عدميا او
وجوديا وتلك العلاقة ان يكون مبدا المحمول منتزعا عنه او قائما به فالموجود في القسم الثاني هو الموضوع
ولكن نسب وجوده الى المحمول بالعرض وهذا النحو من الموجودية غير معتد به فلنعرض عنه ونشتغل بالموجود
بالذات فنقول قد علمت ان كل موجود اما ان يصح ان يق ان انيته مهيته انه لا مهية له الا الوجود الصرف
الذي لا ازيد ولا يصح فالاول قد سلف بعض احكامه بحسب المفهوم وسياتي البحث عن نحو وجوده واوصافه
الكمالية واحكامه الوجودية وكلامنا الان فيما وجوده غير مهيته بالمعنى الذي سلف منا ذكره اي ليس
وجوده بذاته بل بغيره فاقدم اقسام هذه الموجودات هو الجوهر وذلك هو الموجود لا في اما ان يكون في

محل او لا يكون والمراد من كون الشيء في المحل ان يكون وجوده في شيء اخر لا كجزء منه مجامعا معه لا يجوز
مفارقته عنه وهذا اشكل على القوم ههنا تقرير كون الشيء في محل واستصعبوه لا في لفظة في من الاشتراك
والتشابه بين معان كثيرة كما نقول في الزمان وفي المكان وفي الذهن وفي الخارج وفي الغاية وفي الكل وفي
الاجزاء وفي العام وفي الخصب وفي الراحة وفي اللفظ فلا اشتراك لها في معنى واحد يجمع الكل وليست نفس
الاضافة مما يصلح ان يكون مرادة بلفظة في والا لصدقت على نحو مع ومن وعلى غيرها من المعاني الحرفية
ولصدقت على الابوة والبنوة وغيرها وتخصيص الاضافة بعدم الاستقلال بالمفهومية وغيره وان اخرج المعاني
الاسمية الا ان بالخصوصية الواحدة منها لا تبلغ في النزول وتقليل الشركاء الى حيث يشمل المعاني المستعملة فيها لفظ
في ويخرج الاغيار وكما ان كلا من معنى مع والاين مما يستعمل فيهما لفظ في ولا يشملهما معنى واحد يخصهما بل
لكل منهما خصوصية يدخل فيما وضع له اللفظ فكذا القياس اذا انضمت معهما امور اخرى يكون على هذا المنوال نعم
يمكن ان يؤول استعمال في في كثير من هذه المواضع على المجاز التشبيهي ككون الكل في الاجزاء لكونه عين الجميع وككون
الكل في الجزء لكون الجزء في الكل فلو كان الكل في الجزء بالمعنى الذي يكون الجزء في الكل يلزم اشتمال الشيء
على نفسه وهو امر مستحيل بديهة فان قلت لفظ في موضوع لمعنى الاشتمال والاحاطة وهو يجمع الكل فيكون
اشتراكه معنويا قلت الكلام يعود فيما ذكرت جذعا لانه بعينه معنى الظرفية وهو مختلف فان ظرفية الزمان للحركة
ليست كظرفية المكان للجسم وكذا كون الشيء في الحركة غير كون الحركة في الشيء والغرض ان كون الشيء في المحل ليس
له معنى محصل شامل للمواضع التي يستعمل فيها وليس الغرض التطرف في معنى اللفظ بما هو معنى اللفظ ليكون عن
هذا الفن وان كان المذكور ايضا فضلا على ما يقصده السالك المستقيم الطريق فاذا كان في المحل اشتراكا لفظيا
فكل ما ذكروه من القيود لا يكون فاصلا معنويا وقيدا احترازيا اذ اللفظ المشترك لا يحتاج الى امر مميز معنوي
اذ ليس فيه معنى واحد جنس او عرض عام بل معان متعددة ينصرف الى كل منها بقرينة خارجة لفظية او معنوية فان
طريق ازالة الشبهة باشتراك الاسم اما بالحد او بالرسم او بنفي المعاني الداخلة تحت الاسم المشترك حتى يدل على ما
بقي لا من ذاته بل بسلب ما ليس هو مقصودا واذا كان الحال كذلك فالمذكور في تعريف الحلول وهو وجود الشيء
في شيء لا كجزء منه شائعا فيه بالكلية مع امتناع المفارقة عنه يكون كتراكيب للفظ في المستعملة في هذا الموضع
بالنسبة الى مواضع الاستعمال لكونه يقوم مقام الرسم في القيود المرتبة والخواص المميزة مع مساهلة ما بان لو فرض
ههنا ان المنسوب الى شيء بفي كان له معنى مشترك بين ذي المحل وغيره كان المذكور في التعريف قيودا مميزة لذي

المحل من حيث هو ذو المحل عن المشاركات في امر معنوي فكان بمبنا اما بالشيوع والجامعة بالكلية نحو
كون الخاص في العام وكون الشيء في الزمان والمكان واما باتباع المفارقة والانفعال فعن الكون
في المكان ايضا وفي الحصر وغيره وقد عرف معنى الشيء هنا اي الحلول بتعريفات كثيرة وليس شيء منها خاليا
عن الفساد والخلل اما طردا او عكسا او كليهما كقولهم الاختصاص الناعت وكقولهم اختصاص شيء بشيء بحيث
يكون احدهما نعتا والاخر منعوتا به فانتقض عكسه بالسواد والبياض وغيرهما ان كان المراد بالاتصاف بالنعت
الحمل بالمواطاة وطرده بالمكان والكوكب بل الجسم مطلقا ان المراد به الحمل بالاشتقاق وربما تكلف بعضهم بان
المراد به الاشتقاق الجعلي وكقولهم ان الحلول كون الشيء ساريا في شيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة
الى الاخر ثم زادوا قيدا اخر عليه حين ما ورد النقض فيه باحوال المجردات عن المادة بقولهم تحقيقا او تقديرا فبقي
النقض بالنقطة والابوة وغيرهما مما لا سراية فيه فالتجأوا الى نفي وجود هذه الاشياء عن الخارج ولم ينتبهوا لان
لا اختصاص لهذا الايراد بالاطراف والحدود الخارجية بل النقض وارد بالخياليات والوهميات منها وقد ذكرنا
في شرح الهداية الاثيرية شطرا من النقوض والابحاث الواردة على التعاريف المذكورة للحلول واما الذي الهمنا
الله تعالى من خزاين علمه في تعريف الحلول هو ان يقال معناه كون الشيء بحيث وجوده في نفسه وجوده لشيء
اخر على وجه الاتصاف وقولنا على وجه الاتصاف لان لا يرد النقض بالجواهر الصادرة عن الواجب تعالى المبدأ
العالي جميعا هو المحقق من ان وجود المعلول في نفسه هو وجوده لموجده وهذا التعريف سالم عن النقوض و
الايرادات طردا وعكسا لصدقه على الاعراض والصور الحالة كلها وكذبه عن ساير الحصولات النسبية التي ليست
على وجه الحلول ككون الجزء في الكل والجزئي في الكلي وكون الشيء في الزمان وفي المكان وفي الراحة وفي
الخصب وكحصول الفصل للجنس فان وجوده عين وجود الجنس لا له وكذا حصول الوجود للماهية لانه نفس وجودها
لا وجود شيء لها كما علمت سابقا وبالجملة لا خلل في هذا التعريف كما يظهر بالتفتيش والتامل واذا علمت معنى
الحلول هكذا علمت ان الحال يفتقر لا محالة الى محله اما في وجود ذاته الشخصية وقوام هويته الناعتة لذاتها جميعا
او في وجود ذاته الشخصية دون حقيقته النوعية حتى يمكن ان يكون لحقيقته نحو من الوجود مستقلا بذاته
من غير محل فالاول يسمى عرضا عند الكل والثاني يسمى عند المحصلين من المشائين صورة فحينئذ نقول لا يجوز
ان يكون للمحل افتقار في وجوده الى الوجود الشخصي للحال سواء كان عرضا او صورة والا لدار الافتقار من
الجانبين بجهة واحدة وهو دور مستحيل فالمحل اما ان يكون مستغنيا عن الحال حقيقة وتشخصا هوية ووجودا

فيسمى باسم الموضوع عند الكل او يكون مفتقرا في وجوده التشخصي الى الوجود المطلق العامي للحال بان
تشخص مكون فيسمى عند هؤلاء بالهيولى فالعرض والصورة يشتركان في امر يعمهما وهو مفهوم الحال وكذا
الموضوع والهيولى يشتركان في امر يعمهما وهو مفهوم المحل ومحل الشيء سواء كان ذلك الشيء صورة او عرضا
في صورة او عرضا في عرض ان جاز ذلك لا بد وان ينتهي اخر الامر الى محل لا محل له فيكون مقوما للجميع فكل
عرض مفتقر في وجوده الى الجوهر دون العكس فيجب ان الجوهر اقدم بالطبع من العرض واما عند اتباع الرواقيين
فكل حال عرض ولا شيء من الجوهر بحال لكن بعض الاعراض عندهم مقوم للجوهر متقدم عليه لانهم جوزوا كون
الجوهر من محل جوهر وحال عرض فليس الجوهر مطلقا متقدما بالطبع على العرض وسيأتي تحقيق هذا المقام من
ذي قبل انشاء الله ثم انهم مع يفرقون بين الصورة والعرض فرقا ما اعتباريا لا حقيقيا وكذا بين الموضوع
والهيولى وهو ان كل معنى نوعي سواء كان طبيعيا او وضاعيا اذا كان له تالف ما من حال ومحل فيسمى كالسرير
مثلا فيكون المحل عندهم يسمى مادة كالخشب والحال يسمى صورة كالهيئة المخصوصة باعتبار كونهما جزئين لامر
واحد نوعي مطلقا وليس من شرط الجزء الصوري عندهم ان يكون محصلا للمحل حتى يكون جوهرا لكون مقوم
الجوهر اولى بالجوهرية منه ولا من شرط الجزء المادي ان يكون مفتقرا الى الحال في نحو وجوده النوعي بل المسمى
صورة عندهم هو بعينه نفس العرض مع اشتراط كونه جزءا للمركب منه ومن ما يحله فعلى هذا جميع الاعراض المخصصة
والمصنفة يصلح عندهم ان يكون صورا ومحالها هيوليات فاذا تقرر تغاير المذهبين وتخالف الاصطلاحين
في هذه المعاني والاسامي مع ما سلف من ضوابط الميزان ان رفع العام او لازمه المساوي اخص من رفع
الخاص او لازمه المساوي وقلنا ان معنى الجوهر او لازمه المساوي له ما لا يكون في موضوع فنقول
اللاكون في المحل لما عرفت ان الموضوع اخص من المحل عند المشائين فنقيضاهما يكونان بالعكس فيكون
الجوهر اعم مما يكون في محل ومما لا يكون فيه اذ كلاهما مندرجان تحت معنى الموجود لا في موضوع وكذا العرض
وهو ما يكون في موضوع يشمل الحال والمحل عند من جوز قيام العرض بالعرض فيكونا اعم من كل منهما بوجه لان
الحال قد يكون عرضا وقد يكون صورة والمحل قد يكون جوهرا وقد يكون عرضا على هذا التقدير واذا ثبت
ما ذكرناه فيكون الاقسام الاولية للجوهر على مذهب اولئك القوم خمسة لانه اما ان يكون في محل او لا يكون
فيه والكائن في المحل هو الصورة المادية وغير الكائن فيه اما ان يكون محلا لشيء متقوم به او لا يكون والاول
هو الهيولى والثاني لا يخ اما ان يكون مركبا من الهيولى والصورة وهو الجسم او لا يكون وحينئذ

لا يخ اما ان يكون ذا علاقة انفعالية بالجسم بوجه من الوجوه وهو النفس او لا يكون وهو العقل والاجود في
هذا التقسيم ان يقال الجوهر ان كان قابلا للابعاد الثلثة فهو الجسم والا فان كان جزءا منه هو به بالفعل سواء
كان في جنسه او في نوعه فصورة اما امتدادية او طبيعية او جزء هو به بالقوة فمادة وان لم يكن جزءا منه
فان كان متصرفا فيه بالمباشرة فنفس والا فعقل وذلك لما سيظهر من تضاعيف ما حققناه كون الجوهر
النفساني الانساني مادة للصور الادراكية التي يحصل بها جوهرا اخر كاليا بالفعل من الانواع المحصلة التي
يكون لها نحو اخر من الوجود غير الوجود الطبيعي الذي لهذه الانواع المحصلة الطبيعية وتحقيق ذلك المرام من
فضل الله علينا وجوده **فصل** في تعريف العرض هذا المقصد وان خرج من التقسيم الذي وقع لذي
المحل مطلقا الا انا نورد ههنا ما ذكرنا في تعريفنا العرض اقتداء بالاقدمين فنقول العرض هو الموجود في شيء
غير متقوم به لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون ما هو فيه فهذه قيود اربعة فقولنا في شيء لاستحالة وجود
عرض واحد في شيئين او ما زاد عليها اما العدد ومعنى الكل والبنية وغيرها فالموضوع في كل منها من حيث
كونه موضوعا لها امر واحد لعدم اشتراط كون المحل واحدا حقيقيا بل يكفي جهة وحدة بها يكون الموضوع واحدا
كالعشرة فان موضوعها مجموع الوحدات التي فيها لا كل واحد والا لكانت العشرة عشرات ومجموع الوحدات امر
واحد فان قلت ينقل الكلام في كيفية عروض تلك الوحدة لها قلنا لا يلزم ان يكون جهة الوحدة نسبتها الى
الموضوع نسبة العرض الخارج بل ربما يكون متقومة لقوام ما اعتبرت هي معه كحال الوجود بالنسبة الى الماهية
وخصوصا على ما ذهبنا اليه كما مر ذكره سابقا من ان لكل شيء وحدة هي بعينها هو وجودها الخاص الذي به تحقق
ذلك الشيء وقد سبق ايضا ان الوجود ليس عرضا لما هو موجود به بل الوجود لكل شيء صورة ذاته المحصلة به
حقيقته الموجودة وبذلك كان مخرج الجواب عن الشبهة التي اعيت اذهان الفضلاء عن حلها كما علمت واما الاضافات
وخصوصا المتشابهة الطرفين كالمجاورة والمقاربة والمعية والاخوة وغيرها فيجوز ان كلا من الطرفين سواء
كانا متخالفين كالعلية والمعلولية او القبلية والبعدية او متماثلين كالتماثل والتجانس مختص بامر لا يوجد
في صاحبه وربما يتوهم ان قولنا في شيء لاخراج وجود الكل في الاجزاء وهو فاسد لان وجود الكل في
الاجزاء قول مجازي وانما هو موجود بحسب نفسه في نفسه لا في الاجزاء اذ لو كانت لوجوده نسبة الى الاجزاء
فاما ان يكون وجوده في كل جزء جزء فيكون كل منها كلا فيكون ثم كلات لا كل واحد والمفروض خلافه
هذا خلف واما ان يكون في مجموع الاجزاء وهو ايضا محال لانه نفس المجموع لا انه موجود في المجموع والا لكان

الشيء موجودًا في نفسه وهو ممتنع اذ لا مغايرة بين الشيء ونفسه فلكل كل صورة تمامية في اجزائه هي نفس وجود
اجزائه جميعا لا انه شيء اخر موجود في اجزائه كما ظن ولا انه موجود في واحد واحد كما توهم ومن هيهنا ينكشف
ما حققناه من ان الصورة النوعية للمركب الخارجي عين وجود ذلك المركب وان المركب الخارجي انما
فيما له مادة وصورة في الخارج وان العشرة مثلا صورتها عين جميع الوحدات التي هي مادتها فعليك بالتثبت
في هذه الامور من تلعثم وتزلزل واما قولنا غير متقوم به فاحتراز عن وجود ما يحل في المادة ويتقوم بها موجودا
بالفعل نوعا من الانواع فلا جرم لا يكون عرضا بل صورة جوهرية اعلم ان صفات الامور تكون على اقسام
لان الموصوف اما ان يكون قد استقرت له ذات متقررة بالفعل ام لا يكون فعلى الاول اما ان يكون
الصفة التي يلحقها خارجة عنه لحوق عارض لازما او مفارقا وليست تلحقه من خارج بل هو جزء من قوامه وعلى
الثاني اما ان يكون الصفة تلحقه ليتقرر بها ذاته سواء كانت جزءا من معنى ذاته او ليست جزءا من معنى ذاته او لا يكون
الصفة مما يتقرر ذاته بل يكون لحوقها يكون لحوق امر يلحق الشيء بعد تمام تقرره ووجوده لحوقا بحسب التبعية لما يتقرر
بالذات لحوقا لازما او مفارقا فالمثال الاول وجود البياض للجسم والفصل للانسان وللثاني وجود النفس
للحيوان وللثالث وجود الصورة الطبيعية للجسم المطلق بما هو طبيعة امتدادية على الاطلاق وللرابع وجود الصور
للهيولى وللخامس وجود البياض له التجرد للهيولى واما وجود الفصل للنوع او للجنس من حيث كون الفصل ماخوذا
فصلا والجنس جنسا فهو قول مجازي كما مر لان هذه الامور اذا اخذت على الوجه المذكور يكون وجود الجميع
واحدا ومقتضى النسبة سواء كانت بقي او اللاحق هي الغيرية فذلك مما قد خرج بالقيد الاول واما اخذ كل من
الجنس والفصل امرا محصلا بحسب المفهوم والمعنى فيكون نسبة الفصل الى حد النوع بالدخول في تقرر ماهيته
وتحصيل معناه الى الجنس بالدخول في تقومه ووجوده وفعليته ذاتا كما مر في مبحث الماهية فيكون خارجا عن
مفهوم العرض بالقيد الثاني ومنهم من فسر العرض بما يقوم بشيء متقوم بنفسه وهو بظاهره فاسد عند من جوز
قيام العرض بعرض والا لزم كون العرض الذي هو المحل جوهرا ولكن ان لم يثبت عندنا واما الامثلة التي ذكروها
في اثبات قيام عرض بعرض اخر كالسرعة للحركة والاستقامة للخط والشكل للسطح والنقطة للخط والخط للسطح فمحل
تامل لان جميع هذه في اوصافيتها الى الموصوفات بها من الاعراض اشبه بنسبة الفصول الى الاجناس في
الماهيات البسيطة من نسبة الاعراض الى الموضوعات والعجب ان الشيخ الرئيس ممن جوز قيام العرض بعرض اخر وقال
ليس بمنكر واحتج عليه بالامثلة المذكورة مع انه قد صرح بان الاستقامة والاستدارة من فصول الخط و

السطح وهو ابيض فقد فرّ ان مناط الفرق بين الحال عرضا في شيء او متقوما هو جواز تحصل ذلك المحل بحسب
نوعيته بدون ذلك الامر الحال ومقابله وعدم جواز تحصله كذلك فان كان الاول فالحال والمحل موضوع
وان كان الثاني فهما صورة ومادة او فصل وجنس فعلى هذا لا شك ان الحركة لا يمكن وجودها الا
مع حد من السرعة والبطوء ولا شك ان الحركة السريعة مثلا ليس لها من حيث كونها حركة وجود تام في حد
حقيقتها ونوعيتها بحيث اذا لوحظت معراة عن مراتب السرعة والبطوء يكون قد تمت حقيقتها ثم لحقتها
مرتبتها من السرعة بعد تمام حقيقتها بل انما يتم نوعيتها بشيء من حدود السرعة والبطوء فيكون هي من
الفصول المقومة للموصوف لا من الاعراض المتقومة به واحتج الشيخ ايضا بقوله هذه الاعراض تنسب
الى الوحدة والكثرة وهذه كما سنبين لك كلها اعراض واقول انك قد علمت في مباحث الوحدة و
الكثرة ضعف ما ذكره هو وغيره في عرضية الوحدة وقد بيّنا ان وجود كل شيء هو وحدته وتشخصه و
الوجود في الموجود ليس عرضا فيه لتقومه بالوجود بل وحدة العرض كوجوده عرض بعين عرضية ذلك
العرض وكذا وحدة الجوهر جوهر كوجوده وليست الكثرة الا الوحدات وحكمها في الجوهرية والعرضية
حكم الوحدات وحكمها في الجوهرية والعرضية حكم الوحدات وربما فسر بعضهم المتقوم بنفسه بان معناه المتقوم
لا بما يحل فيه وقد ذهل ان معنى المجازي للالفاظ مهجور في التعريفات الحقيقية واما قولنا لا كجزء فاحتراز
عن وجود الجزء في الكل ووجود طبيعة الجنس في طبيعة النوع الواحد من حيث هما طبيعتان ومن وجود عمومية
الجنس في عمومية النوع من حيث هما عامان ومن وجود كل من المادة والصورة في المركب فان كل واحد
من هذه الامور موجود في شيء هو جزء منه ووجود العرض في الموضوع ليس كذلك واما قولنا لا يمكن قوامه
دون ما هو فيه فالمراد ما هو استحالة وجود ذلك الشيء من حيث طبيعته الا في محل ومن حيث شخصيته
الا في ذلك المحل المعين وبهذا يقع الامتياز بين وجود العرض في موضوعه وبين وجود الجسم في الزمان
ووجوده في المكان ووجود الشيء في الغاية والغرض لكون النفس في السعادة وكون المادة في الصورة
وذلك بجواز مفارقة هذه الاشياء عما ينسب اليها بحسب الطبيعة فلو كان في شيء منها امتناع مفارقة
لامر خارج عن ذاته وعن نحو وجوده الخاص كلزوم الكوكب في فلكه ولزوم المحوي من الفلك في حاويه فهو
لا يقتضي العرضية ثم عدم مفارقة الجسم عن حيز مطلق وزمان مطلق وعدم مفارقة الانسان عن غاية مطلقة
وغرض مطلق لا يوجب كون المنسوب اليه موضوعا وذلك لان معنى عدم القوام دون ما هو فيه كما مر

هو ان الشيء بطبيعته يقتضي محاذاة وبتشخصه يقتضي محاذاة تخصيصا والامور الكلية لا وجود لها من حيث
كليتها في الخارج وما لا وجود له يستحيل ان يوجد فيه شيء اخر في الخارج وكلامنا في ان العرض في الموضوع
بحسب الوجود الخارجي لا بحسب وجود الذهني على ان في الحكم بان كل جسم يستدعي مكانا عاما او
خاصا مناقشة لاستحالة كون المحدود ذا مكان وتبديل لفظ المكان بالحيز لا يفيد لعدم صدق الموجود
في موضوع على الموجود في الحيز اذا اريد منه غير المكان كالوضع والمحاذاة وكذا في كون كل جسم في زمان
على طريق اللزوم المستوعب للازمنة والانات جميعا كما هو شان العرض بالقياس الى الموضوع محل نظر وذلك
لان الجسم عند حصوله في الان لا يكون في زمان فان قلت لو صح هذا وجود الجسم في ان فهو عند كونه فيه
اما متصف بالحركة او بالسكون اذ لا يمكن خلوه عنهما جميعا والاتصاف بكل منهما يقتضي مقارنة الزمان لان
كلا منهما زماني فيلزم كون الجسم مقارنا للزمان عند كونه مفارقا عنه وهو محال قلت يمكن الجواب عنه بوجهين
الاول انا نختار الشق الاول ونقول ان الجسم المتحرك كالفلك مثلا يتصف في كل ان من الانات المفروضة
في زمان حركته بانه متحرك اي متصف بالحركة وهذا بحسب المفهوم اعم من ان يكون حركته واقعة في نفس ذلك
الان او في الزمان الذي هو حد من حدوده فان قولنا هذا الجسم متحرك في الان او متصف بالحركة في الان
يحتمل وجهين احدهما ان قولنا في الان يكون قيدا وظرفا للاتصاف بالحركة وثانيهما ان يكون قيدا وظرفا لنفس
الحركة لا للاتصاف بها فالاول لا يستدعي ان يكون وجود الحركة في الان ولا السكون وان كان معناه سلب
الحركة عما من شانه ان يكون متحركا وذلك لان نفي الحركة في الان اذا كان قيدا للمنفي اي الحركة لا يستلزم ان
يكون النفي والرفع فيه حتى يلزم منه كون السكون في الان لان رفع المقيد اما برفع ذات المقيد او برفع قيده
فيكون رفعه اعم من رفع كل منهما والعام لا يوجب الخاص فيجوز ان يحصل رفع الحركة في الان بوجود الحركة لا في
الان بل في الزمان الذي هو ظرفه لصدق رفع الحركة في الان عليه والثاني ان الترديد غير حاصر لجواز ان لا يكون
الجسم في ان متحركا في الان ولا ساكنا في الان لان ارتفاع النقيضين او ما في قوتهما وان استحال عن نفس الامر لكن
لا استحالة في ارتفاعهما عن مرتبة من مراتب نفس وحيثية من حيثيات الواقع وحد من حدوده الامر الواقعي
فكما ان زيدا مثلا الموجود مثلا في الارض لا يكون في السماء متحركا ولا ساكنا ومع ذلك فهو اما متحرك او
ساكن في الواقع اذ الواقع اوسع واشمل مما ذكر فان قلت ان الاجرام الكوكبية ابداعية الوجود عند القوم
فيمتنع عليها المفارقة عن امكنتها الخاصة فيكون اعراضا لصدق قولنا الموجود في موضوع لا يمكن مفارقته

عنه قلت قد علمت ان استحالة المفارقة عن الموضوع في العرض لاجل ان تشخصه بنفس الموضوع بخلاف
تلك الاجرام فان تشخص كل منها بذاته وبامور متقررة في ذاته لا بحصوله في مكانه وذلك لان نوعها
مقصور على شخصها في الوجود الطبيعي فالمشخص لها من طبيعة نوعها وحصولها لتلك الاحيان تابعة لتشخصها
ونحو وجودها فان قلت ما ذكره غير جار في مواد الاجرام الفلكية فانها موجودة في صورها وصورها
متحصلة القوام وليست المواد جزءا منها ولا يصح قوامها دون ما هي فيه اعني الصور قلت قد تفصى
بعض الفضلاء عن هذا الاشكال بقوله لا نم ان المادة يصح ان يق انها في الصور لانا ذكرنا ان معنى
في هو ان يكون ناعتا للمحل والمادة لا ينعت الصورة بل الامر بالعكس انتهى قوله وهو في غاية السقوط
فان المراد من قوله لا يصح ان يق ان كان مانعا لفظيا فهو غير مجد في تحقيق الحقايق وان كان مانعا
معنويا فهو غير ثابت مما ذكره لما سبق ان مجرد الناعتية لا يصلح ان يكون رسما للحالية سواء كان المراد
بالنعت ما يحمل على الشيء مواطاة ويق له حمل على او اشتقاقا ويق له وجود في ثم ان اريد بالناعت
وجود التابع للشيء في الوجود فيكون الهيولى حريا بهذا المعنى لانها في الوجود تابعة للصورة كما سيجيء فلا
وجه لما ذكره من التعكيس بل الحق في الجواب ان يق ان الهيولى امر مبهم الوجود بالقوة انما يحصل وجودها
بالفعل بالصورة بمعنى ان الصورة بنفسها نحو وجود الهيولى بخلاف العرض لان له وجودا تابعا لوجود
موضوعه لا ان وجودها بنفس الموضوع وبالجملة معنى العرض هو الموجود في شيء متقوم بنفسه ومعنى
الهيولى هو الموجود بشيء متقوم بنفسه وبعبارة اخرى وجود العرض في نفسه هو وجوده للموضوع ووجود
الهيولى في نفسها هو وجود صورتها الموضوعة وبين المعنيين فرقان واضح واعلم ان بين الهيولى والعرض
مشاركة في خسة الوجود وضعف الحقيقة ولكل منهما فضيلة على الاخر ودناءة بوجه اخر اما فضيلة العرض
فلكونه متميز الوجود عن وجود الموضوع واما دناءته فلكونه خارجا عن قوام ذات الموضوع حافظا عن
الحصول في تلك المرتبة واما فضيلة الهيولى فلكونها داخلة في الموضوع قوامه واما دناءتها فلكونها
مبهمة الذات غير متميزة الوجود **فصل** في رسم الجوهر وهو الموجود لا في موضوع قد مر تحقيق معناه
في مباحث الوجود بوجه لا انتقاض لطرده بالواجب تعالى ولا لعكسه بالصور المعقولة للذهن عند من ذهب
الى انها قائمة بالذهن على وجه الحلول واما على ما ذهبنا اليه من ان الصور الجوهرية الخيالية غير مرتسمة
في الخيال ولا العقلية مرتسمة في العقل بل العاقل يتحد بالمعقول والنفس الخيالية والحسية تتحد بصورها

للخيالية والحسية فلا اشكال واعلم ان لنا منهجا اخر في دفع الاشكال بالصور الجوهرية الثابتة في الذهن وهو ان عنوانات الاشياء التي تحصل بانفسها في الذهن لا يلزم ان يكون كل منها فردا لنفسه فالذي في الذهن من الجوهر هو مفهوم قولنا الموجود لا في موضوع وكذا الحاصل فيه من الحيوان هو مفهوم قولنا جوهر قابل للابعاد نام حساس ولا يلزم ان يكون مفهوم الجوهر فردا لنفسه ولا ايضا معنى الحيوان فردا لنفسه حتى يكون ذلك المعنى مما يصدق عليه جسم نام حساس متحرك بل الذي يلزم من وجود معاني الاشياء في الذهن ان يكون كل من تلك المعاني متضمنا لما يدخل في معناه ويحمل عليه هو حملا ذاتيا اوليا ولا يلزم ان يكون بل صادقة عليه محمولة حملا عرضيا متعارفا كون الحقيقة فاذا تقرر هذا فنقول لا منافاة بين كون الشيء مفهوم الجوهر وفردا للعرض كما لا منافاة بين كون معنى ذهني مفهوما للجزئي وفردا للكلي واعلم ايضا قد سبقت الاشارة الى انه اذا اطلق لفظ مشتق كالموجود والواحد والكاتب مثلا من غير تقييد بشيء اصلا فيه تصور معناه على وجهين احدهما ان يكون هناك شيء ذلك الشيء يكون موجودا او واحدا او غيرهما حتى ينحل معنى المشتق الى معروض وعارض ونسبة بينهما فاريد بالواحد مثلا انسان موصوف بانه واحد ففيه معنى الانسانية ومعنى اخر ايضا هو معنى الواحد ونسبة بينهما بالمعروضية لاحدهما والعارضية للاخر وثانيهما الامر البسيط الذي لا يقبل التحليل بعارض ولا معروض ولا نسبة الا بمجرد الاعتبار والعرض من غير سبب يقتضي ذلك كنفس مفهوم الواحد من حيث هو واحد اقول ان بديهة العقل بوجود كل من هذين المعنيين في الخارج كلا فان الحكم بوجود كل منهما لا ينافي الا بحجة وبرهان بل العرض ان مفهوم اللفظ عند الاطلاق لا يابى عن ارادة شيء من هذين المعنيين عنه فكذا الحال في لفظ الموجود فانه يحتمل المعنيين اللذين اشرنا اليهما اعني البسيط والمركب لكن المراد هنا هو المعنى المركب بقرينة ان الكلام في تعريف الامر الذي من الاجناس العالية والمفهومات والموجود بالمعنى البسيط ليس كذلك وقد علمت فيما سبق ان كل ما يعرضه الكلية والعموم فهو غير حقيقة الوجود البحت حتى مفهوم الوجود والشيئية فانهما مع بساطتهما مما يخرج عن حقيقة الوجود لتعاليها عن ان يكون لها صورة ذهنية مطابقة لكنهها والذي في الذهن يكون وجها من وجوهها لا كنهها لها وهو حكاية الوجود لا عينه فيكون مفهوم الوجود او الموجود يعرضه العموم والكلية كسائر الامور الذهنية فقولنا الجوهر موجود لا في موضوع انه ماهية كلية حق وجودها ان لا يكون في موضوع فان وجود كل شيء الخاص به هو ما يكون مبدا للاثار المخصوصة ومنشأ للاحكام المعينة المتميزة بها عن غيره فالوجود الذي بالنسبة

هو ما لا يكون في موضوع فاذا احضرت مهيته في النشأة الذهنية ووجدت فيها بنحو اخر من الوجود
فلم يكن هذا مما يتبدل به مهيتها وحال جوهريتها لجواز ان يكون لمهية واحدة انحاء متعددة من الوجود
بحسب عوالم متعددة ونشآت متخالفة التركيب وقد نرى معنى واحدا في هذا العالم تارة موجودا بوجود عقلي
تجردي واخرى موجودا بوجود مادي كالعلم والقدرة المشتركين بين الملك والحيوان وكذا يوجد معنى واحد
تارة بوجود ابداعي محفوظ عن الخلل واخرى بوجود كائن فاسد كالجسمية المشتركة بين الفلكيات والعنصريات
وجسمية الفلك في القوة والشدة كما قال تعالى وجعلنا السماء سقفا محفوظا وقال وبنينا فوقكم
سبعا شدادا وقال في حق الارض وما يتركب منها كل من عليها فان انك ميت وانهم ميتون واما الفناء
والموت العام للجميع فهو ضرب اخر من العدم غير الفساد وهو المشار اليه في قوله ونفخ في الصور فصعق من
في السموات ومن في الارض فالمعاني الجوهرية وان كانت في موضوع الذهن كما يراه القوم لكن يصدق
عليها انها مستغنية الوجود الخارجي عن الموضوع فيكون جوهرا بهذا المعنى واما الباري جل ذكره فهو مقدس
عن صدق هذا المعنى في حقه لكونه قيوما بذاته لا بنحو خاص من الوجود هذا اذا كانت الجوهرية حال
المهية واما اذا كان المراد الوجود الجوهري فامتيازه عن الواجب بالامكان والوجوب والنقص والكمال
والمراد بالنقص انه وجود محدود بحد لا يتجاوزه وينعت بالكم والكيف وغيرهما من المقولات واشياء
اخرى والواجب جل ذكره لا يتحدد بحد ولا ينتهي الى غاية بل غاية الاشياء محيط بالكل وهو الاول والاخر
والظاهر والباطن وهو بكل شيء محيط واما امتيازه عن وجودات الاعراض حتى عن وجود المعاني الجوهرية في
الذهن كما هو رأيهم من ان تشخصاتها بنحو الحلول في غيره فبالاستغناء عن الموضوع لم وعدم الاستغناء لها فافقه
ما علمناك فانك لم تجد في الكتب المتداولة على هذا الوضوح والانارة فصل في ان حمل معنى الجوهر على
ما تحته حمل الجنس ام لا اعلم ان اكثر الحكماء على ان حمل معنى الجوهر على ما تحته حمل المقوم المقول في جواب ما هو
بحسب الشركة والاقلون على ان حمله كحمل اللوازم الخارجة وربما تمسكوا على هذا بحجج ضعيفة مجملة اوليها
ان الوجود داخل في معناه وهو خارج عن المهيات وسلب الموضوع ايضا خارج عنها لاستحالة تقوم حقيقة
من الحقايق من الاعدام والسلوب والمركب من الخارج خارج فالجوهر مفهومه خارج عن كل مهية حقيقية
وثانيها انه لو كان جنسا لكان الواجب لاشتراك الجوهرية بينه وبين غيره مركبا من جنس وفصل وثالثها انه
لو كان جنسا لكان العقول والنفوس لاشتراكها مع الاجسام في الجوهرية غير بسيط الحقيقة فيكون الصا

الأول عن الواحد الحقيقي كثيرا وبهذا تهدم قاعدتهم في امتناع صدور الكثرة عن الذات الاحدية ورابعها
انه متفاوت صدقه على المبدع والكائن والمجرد والمادي والبسيط والمركب بالتقدم والتأخر لغاية بالاولوية
وعدمها فان جواهر العالم الاعلى اولى بالجوهرية من السفليات والجوهر الصوري اولى بالجوهرية من الجوهر الهيولاني
وخامسها ان كليات الاجسام مساوية لجزئياتها في المعنى والمهية فلو كانت الجوهرية مقوما لها لكانت مساوية لها
فيها وهو ضروري البطلان واما بيان الخلل في هذه الوجوه ففي الاول بما مر مرارا من الفرق بين الموجود بما هو
موجود مجردا عن الموضوع وبين ما من شأنه ان يكون موجودا بلا موضوع وان احدهما عارض للمهيات كلها والآخر
يصلح لان يكون مقوما لبعضها وفي الثاني ايضا يعرف الخلل بما ذكرنا في الاول وفي الثالث يحل العقدة بتذكر
الاول ان المعلول الاول بسيط الذات في الخارج فيصح صدوره الخارجي عن الذات الاحدية الثاني انه عند التحليل
ومن حيث اعتبار التركيب العقلي بحكم العقل بتقدم الفصل على الجنس ولا استحالة في ان يكون تأثير المؤثر في
الفصل اقدم من تأثيره في الجنس تقدما عقليا وفي الرابع بما حققه المحققون من محصلي الحكماء ان التقدم والتأخر
في شيء ما اما ان يكون في نفس المفهوم من ذلك الشيء او في مفهوم آخر فالاول كتقدم الجوهر على العرض في معنى
الوجود لكون وجود الجوهر علة ومتقدما ووجود العرض القائم به معلولا ومتأخرا فمعنى الجوهر ليس من حيث
كونه معناه علة لمعنى العرض بل وجود احدهما سبب لوجود الآخر فيكون الجوهر بوجوده سببا للعرض بوجوده
والثاني كتقدم بعض انواع الجوهر على بعض او فرد نوع واحد منه على بعض آخر فان تقدم الأب على الابن ليس في
معنى الانسانية حتى يكون حد الانسانية للابن اي حمله عليه متوقفا على ثبوته وحمله على الأب بان يكون
جاعل جعل انسانية الأب قبل ان جعل انسانيته كيف وقد سبق ان لا تأثير للجعل الا في نفس المهيات فكيف يكون
مهية بعضها سببا لمهية اخرى متقدمة عليها بل الحق ان صدق الانسان عليهما بالسوية بل صدق جميع المهيات
على ذوات المهيات بالسوية كما مر تحقيقه واما وجودها الزماني او غير الزماني ففي بعضها قبل وفي بعضها
بعد فالوجود في الأب قبل الوجود في الابن قبلا بالذات وكذا الحال في التقدم الذاتي بين العقل والجسم
وفي نسبة الهيولى والصورة الى ما يتركب منهما فان الجزء الخارجي للجوهر كالهيولى للجسم ليس سببا لكون المركب
كالجسم جوهرا لكون الجسم لذاته جوهرا من غير سبب ولا اشتراط للهيولى والصورة في حمل الجوهرية على الجسم ولا
جوهرية شيء منهما في انها جوهرية سببا للجوهرية جوهر ما سواء كان جسما او غيره لست اقول في كونه جوهرا موجودا
اذ فرق بين كون الهيولى والصورة احق بالموجود من حيث هو موجود من الجسم وبين كونهما احق بالموجود

لا في موضوع بالمعنى الذي علمت من اعراض الجسم وهذا كالعدد في كونه كمية منفصلة لا تقدم منها للجزء على
الكل واما تقدم الجزء كالخمسة على الكل كالعشرة في الوجود وهو خارج عن معنى الكمية المنفصلة هذا ما
ذكره الحكماء في هذا المقام وقد مر تحقيق التشكيك فيما سبق منا فتذكره سنزيدك بيانا في الفصل الآتي
لهذا الفصل لاثبات الجواهر الاولى والثانية وما بعدها واما الخامس فكليات الجواهر جواهر بالحمل الاولي
لا الشايع الصناعي مستعيدا القول في بيانه بزيادة توضيح وبحث وكشف وربما يوجد في كلام بعضهم الاستدلال
على كون كليات الجواهر جواهر بوجوه ثلثة سموها براهين الاول ان معنى الجوهر الذي جنسه كون الشي بحال
متى وجد في الخارج كان مستغنيا عن الموضوع كما سبق ولا شك ان الصور الكلية الذهنية بالصفة المذكورة
فيكون جوهرا والثاني ان الكليات تحمل على الجزئيات التي لا شك في جوهريتها بما هو هو ولا شي من الاعراض
مقولا عليها كذلك فلا شي من كليات الجواهر باعراض وكل ما لم يكن بعرض كان جوهرا فكليات الجواهر يكون
جواهر وهو المطلب والثالث ان جوهرية الشخص ان كان لهويته الشخصية وجب ان لا يكون ما عداه من الاشخاص
جوهرا وان لم يكن الشخصية بل لماهيته وجب ان يكون الماهية جوهرا فيكون الماهية الكلية جوهرا وهذه الوجوه
الثلثة كلها سخيفة عندنا وهي اشبه بالمغالطة منها بالبراهين اما بيان الغلط في الوجه الاول فلان الامر ان
ماهية الجوهر المعقولة في الذهن مما يصح ويمكن له الخروج عن الموضوع الذي هو الذهن والاستغناء عن ما يقوم
به كيف والكلي من الجوهر موجود في الموضوع الخارجي الذي هو الذهن وهو محل مستغن عن الحال فيكون
عرضا لكونه علما يعلم به معلوم نعم معلومه جوهر وهي الماهية المطلقة لا بشرط كونها معقولة او محسوسة فههنا
مغالطات واشتباهات احدها الخلط بين الاعتبارين المذكورين في مبحث الماهية وهما اخذ الماهية كلية ومعقولة
تارة واخذها مطلقة ولو عن هذا الاطلاق تارة اخرى وهو المراد بالكلي الطبيعي الذي وقع الاختلاف في انه
موجود بعين وجود الاشخاص ام لا بل انما وجوده بمعنى وجود اشخاصه فمنشا الغلط من اشتراك لفظ الكلي بين
المعنيين وثانيها الخلط بين كون الشيء نفس ماهية الجوهر او كونه ذا ماهية جوهرية والحق في كليات الجواهر الذهنية
هو المعنى الاول دون الثاني فان مفهوم العقل الاول ليس ذا العقل الاول ومفهوم القائم بنفسه ليس قائما بنفسه
وهذا بعينه هو الغلط في سوء اعتبار الحمل والخلط بين معنيي الحمل الاولي والصناعي وثالثها الاشتباه بين
العلم والمعلوم وهما ليسا بواحد في جميع المواضع وفي جميع الاحكام فان العلم بالممتنع ليس ممتنعا والعلم بالمعدوم
ليس معدوما ورابعها الاشتباه بين الموجود الذهني والموجود في الذهن وليس كل ما يوجد في الذهن يكون

وجوده ذهنيا فان القدرة والشجاعة الموجودتين فى القادر والشجاع من صفات نفسهما والنفس ذهن وصفة
الذهن موجودة فيه فهى ليست ذهنية بالمعنى المقابل للوجود المتأصل وان كانت موجودة فى الذهن فقدرة
القادر وشجاعة الشجاع موجودتان بوجود اصيل فى الذهن فكذا الكلى المعقول من الجوهر موجود خارجى
من عوارض النفس وهو بعينه جوهر ذهنى اى عنوان ماخوذ من الجوهر موجود فى النفس من غير ان يصدق عليه معنى
الجوهر صدق الطبيعة الكلية على فردها فالذى يتضح به مذهب جمهور القوم من الحكماء ان كليات اى معقولاتها
التى فى الذهن ليست بجواهر والحل الشايع اللهم ان يراد بها المعقولات القايمة بذواتها كما هو مذهب افلاطون
والافلاطونيين واما بيان تخافت الوجه الثانى فلانا لا نسلم ان الكليات بما هى كليات محمولة على الجزئيات
بل هى بهذه الحيثية مباين الوجود لوجود الجزئيات لان وجودها وجود عقلى والجزئيات قد يكون وجودها
وجودا ماديا فلا يكون هى محمولة عليها بانها هى هى اذ الحمل هو الاتحاد بين الطرفين فى الوجود فان قيل الم
يكن الكلى محمولا على معنى الانسان مثلا والانسان محمول على زيد وعمرو فيكون الانسان الكلى محمولا على
اشخاصه فاذا كان زيد جوهرا اى فى ذاته كان الانسان الكلى ايضا جوهرا فالكلى من الجوهر جوهر قلنا فى هذا
الكلام مغالطة فان الانسان المذكور فى الحكمين اعنى قولنا زيد انسان والانسان كلى معقول ليس امرا
واحدا بالمعنى والحيثية فلم يتكرر الاوسط ولو كان مثل هذا الاستدلال صحيحا لكان الجزئى كليا والنوع
جنسا فان الانسان يحمل على زيد بهو هو والكلى يحمل على الانسان بهو هو فيكون زيد كليا وهو ممتنع وكذا مفهوم
الجنس يحمل على الحيوان المحمول على الانسان فيكون الانسان جنسا وهو محال وان مثل هذه الاقيسة معدودة فى
باب المغالطات فى كتب المنطق ومنشاها الخلط بين الاحكام الذهنية والخارجية ومن جهة اخذ الوسط
فى الصغرى من وجه وفى الكبرى من وجه اخر فلم يتكرر فيهما بمعنى واحد ذاتا واعتبارا وبالجملة فقولنا الكليات
تحمل على الجزئيات الجوهرية ان اراد من الكلى مفهوم الكلى وهو الكلى المنطقى او معروضه بما هو معروض او مجموع
المعروض والعارض على وجه التقييد فغير صحيح وان اراد منه نفس المهية التى من شانها ان يكون معروضة الكلية
اى المهية من حيث هى هى بلا اعتبار قيد اخر وهى التى يقال لها الكلى فليس المبحوث عنه ههنا هو الكلى بهذا المعنى
لان البحث فى ان الصورة المعقولة من الجوهر بما هى صورة معقولة هل هى جوهر ام عرض واما تخافت الوجه
الثالث فلان الوسط هى المهية لم يتكرر فى الجانبين بمعنى واحد فان جوهرية الشخص مسلمة انها المهية الانسانية
لكن لا نسلم ان المهية المعقولة منه جوهر بل اللازم منه ان المهية المطلقة اعم من ان يكون محسوسة او معقولة

مميز جوهر اي مهية امر موجود لا في موضوع فاللازم منه ان يكون بعض افرادها اعني المحسوسات الخارجية
جواهر اذ المهملة في قوة الجزئية فيكفي لصدقها تحقق المحمول في بعض الافراد فيثبت في هذا المقام ولا
يمكن من الخابطين ولنرجع الى ما كنا فيه من تحقيق كون الجوهر جنسا لما تحته من الافراد الخارجية او عرضا لازما
طلبوزوافات ان لصاحب المباحث المشرقية وجوها من الحجج اعتمد عليها في نفي كون معنى [illegible]
للانواع المندرجة تحته فلنورد كلا منها على الوجه الذي قرره ثم نذكر بيان الخلل الواقع فيه فالوجه الاول
ان الجوهر لو كان جنسا للانواع الداخلة فيه لوجب ان يمتاز بعضها عن بعض بفصول وتلك الفصول اما ان
يكون في مهياتها جواهر او لا يكون فان لم يكن كانت اعراضا وذلك محال لان العرض قوامه بالجوهر وما يتقوم
بالشيء لا يكون مقوما له فتعين ان يكون جوهرا فقول الجوهر عليها اما ان يكون قول الجنس او قول اللوازم فان
كان الاول يحتاج الفصل الى فصل اخر ويتسلسل وان كان الثاني فهو المطلوب اقول وهذا مختل بوجوه اما اولا
فلانا نختار ان بعض الجوهر ليس بجوهر في ذاته ولا يلزم من هذا ان يكون عرضا اذ المعتبر في تقسيم الممكن الى الجوهر
هو الامر المتأصل في الوجود المتميز الذات عن غيره والفصل البسيط وكذا الجنس القاصي ليس كذلك اذ ليس ذا
مهية تامة الذات واما ثانيا فلجواز ان فصل الجوهر جوهر ولا يلزم منه ان يكون الجوهر داخلا في حد نفسه
حتى يحتاج الى فصل اخر ولا ان يكون عرضا لانه ما من العوارض الخارجية حتى يكون هو في مرتبة وجوده الخاص
عرضا غير جوهر بل نقول فصل الجوهر جوهر في نفس الامر وان لم يكن جوهرا في مرتبة ذاته من حيث هي هي ولا يلزم
من ذلك ان يكون هو في تلك المرتبة عرضا لما عرفت من جواز خلو بعض مراتب الشيء من ثبوت المتقابلين وكان
زيدا ليس من حيث انسانيته موجودا ولا يلزم منه ان يكون من تلك الحيثية معدوما والا لكان ممتنع الوجود
وكذلك ليس زيد من حيث مهيته متشخصا ولا يلزم منه ان يكون كليا في ذاته وبالجملة ما يقال ان الفصل من عوارض
الفصل او الوجود من عوارض المهيات فليس المراد بالعروض في هذه المواضع وامثالها هو العروض بحسب الوجود
بمعنى ان يكون للعارض وجود غير وجود معروضه بل هذا النحو من العروض انما يتحقق في ظرف التحليل بين
معنيين موجودين بوجود واحد فاذا تقرر هذا فنقول فصل الجوهر جوهر في الواقع ولكن لا يدخل معنى
الجوهر في حده ولا يلزم من ذلك ان يحتاج الى مميز اخر لاجل اشتراكه مع النوع الذي هو فيه ومع الانواع الاخر
في معنى الجوهرية لامكان ان يمتاز بنفسه وذاته عن النوع الذي يقومه ويميزه بالجزئية والكلية وبالبساطة والتركيب
وعن الانواع التي يميز عنها بالمخالفة التامة والمباينة الكلية ذاتا ووجودا واما ثالثا فان المحقق عندنا كما

لوحنا اليه ان حقايق الفصول البسيطة هي الوجودات الخاصة للمهيات والوجود بنفسه متميز وبحسب مراتبه في
الشدة والضعف والكمال والنقص يحصل المهيات ويمتاز بعضها عن بعض كما علمت وسنكشف لك هذا
المقصد اي كون الفصول البسيطة الاشتقاقية هي عين الوجودات من ذي قبل عند كلامنا في مباحث الصور النوعية
ان شاء الله تعالى واما ثانيا فلانتقاض ما ذكره في كل جنس اذ لو صح ما ذكره يلزم ان لا يكون شيء من الاشياء
جنسا لماهيته كالحيوان مثلا فان فصله الذي يحصل منه نوع حيواني ان كان في حد ذاته حيوانا فيجب ان يمتاز
من ساير الانواع الحيوانية بفصل اخر وان لم يكن حيوانا فيلزم ان يتقوم مهية الحيوان من غير الحيوان فيكون اللاحيوان
صادقا على الحيوان لصدق حمل الفصل على النوع الذي يتقوم منه والحل في الجميع ان جنسية الجنس لا تقتضي
ان يكون جنسا لجميع ما يندرج تحته سواء كان نوعا محصلا او فصلا محصلا بل الاجناس كلها عرضيات بالقياس
الى الفصول البسيطة الفاصلة لكن يجب ان يعلم ان عارضية الجنس للفصل ليس بحسب الوجود كما ذهب اليه
بعض الافهام القاصرة ومنشأ امثال هذه الاغاليط على نحو عروض المهية النوعية للتشخص والعجب عن
مثله كيف غفل عن كون الجوهر الذي هو الجنس عرضيا للفصول الجوهرية مع انه مصرح به في عدة مواضع من
الشفاء والنجاة وغيرهما واما خامسا فان الذي ذكره في ابطال الشق الثاني وهو قوله لان الغرض في قوام الجوهر
وما يتقوم بالشيء لا يكون مقوما له فيه نوع من الالتباس اذ لو فرض كون جوهر مركبا من جوهر وعرض يتقوم
بذلك الجوهر لم يلزم فيه كون المقوم للشيء ما يتقوم به فان الجوهر المتقوم بذلك العرض وهو المركب غير الجوهر
المقوم له وهو البسيط كما لا يخفى وهذا الاحتمال وان لم يكن صحيحا عندنا لكن الغرض التنبيه على ان فساد
احتجاجه والوجه الكائن من الوجوه التي اعتقدها واعتمد عليها ان النفس الانسانية جوهر مجرد قائم بنفسه ويدل
على ان علمها بنفسها لا يمكن ان يكون مكتسبا والحكماء اتفقوا على ذلك واذا كان كذلك فلو كان الجوهر ذاتيا
لها كان من الواجب ان يكون العلم بها بجوهريتها حاصلا دائما ويكون علما اوليا اقول والحق في الجواب عن
هذا الايراد ان يقع الاستمداد فيه من بعض الاصول لنا التي سلفت في مبحث المهية وغيره من كيفية اندراج النفس
وساير البسايط الوجودية تحت مقولة الجوهر باعتبار وعدم اندراجها باعتبار اخر ومن ان قول الموجود لا في
موضوع على المهيات الجوهرية بمعنى اخر وعلى الوجودات المستغنية عن الموضوع وهو باحد المعنيين يصلح لان
يكون جنسا لطائفة من المعاني الخارجة عنها طبيعة الوجود وبالمعنى الاخر ليس الا عرضيا منتزعا عن الوجودات
صادقا عليها وعلى تلك المهيات ومن ان المعلوم بالعلم الحضوري هو وجود المعلوم وهويته دون مفهومه

ومهيته الكلية ومن ان النفس وسائر البسايط الصورية وجودات صرفة وان الحصول في نقول ان النفس
الانسانية بل كل صورة نوعية حيوانية وغير حيوانية امور بسيطة ووجودات محضة لا يمكن العلم
بخصوصياتها الا بحضورها وهوياتها في انفسها عند من له صلاحية العلم كما ذكره المعترض ...
حضورها وشهودها له مع غفلته من كل معنى كلي وفضلا عن الامور الغيبية والسلبية ... جواب
عنه بوجه اخر انسب بالطريقة المشهورة وهو ان معنى الجوهر المشهور عنوان لحقيقة واحدة جنسية مشتركة
في الجواهر عبر عنها العقل بالوجود لا في موضوع ومفهوم الموجود عرض عام للكل ومفهوم قولنا لا في
موضوع سلب مضاف والمركب من العرض العام وسلب شيء لا يكون جنسا للحقايق الخارجية بل الجنس هو الطبيعة
البسيطة المشتركة بين الجواهر ولا يمكن التعبير عنها الا بامور عرضية خارجة عنها فيكون المجموع رسما لها الا
انها لما كانت عنوانا لها ومراة لملاحظتها اقيمت مقام الحد فاذا تقرر هذا فنقول على ان النفس على تقدير
كونها مندرجة تحت مقولة الجوهر اندراج النوع تحت الجنس المقوم لكن المقوم لها ليس الرسم المذكور بل ذلك
الامر البسيط فلا يلزم عند تصور النفس ذاتها بذاتها خطور مفهوم الجوهر اعني رسمه المذكور فلا يستحيل
وقوع الشك في ثبوت هذا العنوان لها ولا يلزم العلم بثبوت السلب عن الموضوع لها ثم كل من رجع
الى ذاته يجد ذاته حاضرة عنده مع جواز سلب كل امر عنه فاذا ظهر ان هذه الحالة تسمى في عرف الحكماء
بالجوهرية فان الموصوف بها اذا كان في حد ذاته مع قطع النظر عن غيره موصوفا بها كان جوهرا وكان الجوهر
ذاتيا له وعند ذلك لا يشك في كون ذاته جوهرا ومن يتوقف في كون نفسه جوهرا او عرضا فذلك اما لعدم
اطلاعه على معنى الجوهر او لعدم تهذيبه وتلخيصه لهذه المعاني الثابتة عنده او لاستغراقه فيما يشغل سره و
يحجبه عن ذلك الحق ومثل هذه الحجب والغفلات واقع لاكثر الخلق لاشتغالهم بما يلهيهم عن تذكر ذواتهم ومقوم
ذواتهم وما ينسيهم انفسهم ويحول بين المرء وقلبه كما اشار اليه بقوله في كثير من ايات الكتاب المبين ومما يجب
ان يعلم ايضا ان النفس الانسانية في اول تكونها مفارقة القوام عن البدن بالفعل بل لها استعداد القوام
بنفسه والاستغناء عن المحل والمفارقة عن المواد عند استكمالها باداء كل العقليات وتصفيتها عن الكدورات
وليست هذه الحالة لكل احد بل الذي يدعي ان لكل انسان ان يلاحظ نفسها كانها فارقت الاجسام والاوضاع
والامكنة والحركات والازمنة في معرض المنع بل الظاهر ان اكثر الناس لا يمكنهم هذه الملاحظة ولا يتيسر
لهم تجريد النظر الى ذاتهم وتلخيصها عن الزوايد لانغمارها في ظلمة بحر الهيولى وغسق ليل الطبيعة والكون

الثالث من الوجوه المعتمد عليها عنده ان لكل ماهية جوهرية منضودا امور ثلثة استغناؤه عن الموضوع وكون المهية
علة للاستغناء عند شرط الوجود والمهية التي عرضت لها هذه العلية فان اريد بالجوهر المعنى الاول فلكونه
سلبيا [illegible] لح للجنسية وان فسر بالثاني لم يكن ذلك ايضا معنى جنسيا لان العلية حكم من احكام المهية
بحسبها بعد [illegible]ها فان الشيء ما لم يتحقق مهيته استحال ان يصير علة بالفعل لشيء من الاشياء على ان علية العلة
ليست امرا ثبوتيا فضلا عن ان يكون معنى جنسيا وان فسر بالثالث فنقول من الجائز ان يكون معروض هذه العلية
في كل جوهر هو خصوص كونه ذلك الجوهر ففي الجسم خصوص كونه جسما وفي العقل خصوص كونه عقلا لجواز اشتراك المهيات
المختلفة في لازم واحد واذا كان ذلك محتملا لم يكن هناك امر مشترك فكيف يجعل الجوهرية جنسا مع ان ادنى مراتبه
ان يكون وصفا مشتركا فيه وفيه بحث اما اولا فلان ما ذكره يجري مثله في كل معنى يدعى فيه الجنسية فالحيوان
لا شبهة لاحد في انه جنس طبيعي لانواع الحيوانات وما ذكر في معناه ليس الا الادراك والتحرك الارادي مع الجسم
النامي وهو ايضا مما يدعى فيه الجنسية ومعناه مؤلف من الجسمية ونوع من الحركة كالتغذية والتنمية والتوليد
والجسم ايضا قيل انه جنس للاجسام يوجد في حده الجوهر القابل وشيء من هذه المعاني غير صالح لان يكون جنسا
او ذاتيا للانواع الجنسية والحيوانية لان كلا منها اما معنى نسبي او سلبي ومع ذلك الامر غير مشتبه على ذي
الحدس الصحيح والقلب السليم لان المراد مبادي هذه الامور وكذا حال الفصول كلها لانها امور بسيطة يعبر
عنها بلوازمها وآثارها فما من فصل الا وقد ذكر في التعبير عنه صفة نسبية او استعدادية كالحساس والناطق
فانهما فصلان مقومان للحيوان والانسان وقد فسر الاول بالادراك مطلقا او الادراك الجزئي والثاني
بادراك الكليات والادراك امر سلبي عند بعضهم واضافة عند بعض آخر وهما خارجان عن الحقائق المتأصلة
الخارجية فكيف يكون كل منهما مقوما للحقيقة موجودة والحل في الجميع ان المقصود من هذه المعاني مباديها
الخارجية وموصوفاتها العينية التي لا يمكن التعبير عنها الا بهذه اللوازم ولست اقول المبادي والموصوفات
من حيث كونها مبادي او موصوفات حتى يعود الكلام بان مفهوما[illegible]ها امور نسبية اضافية ولا يمكن دخول
الاضافة تحت مقولة الجوهر بل المراد نفس ذواتها المشار اليها بهذه النعوت والاوصاف الانتزاعية المنتزعة عن
حاق حقيقتها ولاجل ذلك صيرت عنوانا لذواتها واقيمت مقام الحدود لها

واما ثانيا فلان الشقوق التي ذكرها غير حاصرة لجواز ان يكون المعنى الذي وقع جنسا هو كون الذات بحيث
اذا وجدت يكون وجودها الخارجي مستغنيا عن الموضوع كما علمت وهذا المعنى ثابت لها سواء كانت في الخارج
او في الذهن وسواء كانت محققة الوجود او مقدرته واما ثالثا فلان ما ذكره من تجويز اشتراك الامور المتخالفة
في امر واحد وكذا يستحيل اشتراك المتخالفات لانه غير صحيح من كل وجه اذ قد اقيم البرهان على استحالة كون المتخالفات
مشتركة من حيث تخالفها في امر واحد وكذا يستحيل اشتراك المتخالفات في امر لانه لكل واحد من حيث حقيقته
ذاته مع قطع النظر عن غيره الا المقوم جامع اذ كما يستحيل استناد معلول واحد شخصي الى علتين مستقلتين
وكذا استناد معلول نوعي الى طبيعتين مختلفتين لا من جهة اشتراكهما في امر ذاتي كما علم في موضعه كذلك يمتنع
ان يكون للاشياء متخالفة لازم ذاتي هو مقتضى كل منها بنفس ذاته الا الجامع ذاتي وههنا كذلك فان جميع الماهيات
الجوهرية تشترك في امر واحد حاصل لها على وجه اللزوم مع قطع النظر عن الامور الخارجة وهو كونها عند وجودها
الخارجي مستغنية عن الموضوع فهذا المعنى اما مقوم مشترك لها او لازم لامر مقوم لها مشترك بينها فيكون جنسا
لاحالة اذ العقل السليم ان يعرض امر واحد لامور كثيرة لذواتها بلا جهة واحدة في ذواتها جامعة لمعانيها بحسب
انفسها واما رابعا فغاية الامر فيما ذكره احتمال ان لا يكون مفهوم الجوهر جنسا لما تحته مع اشتراكه بينها كما دلت
عليه قوله واذا كان كلّ ذلك محتملا لم يكن هناك امر مشترك واين هذا من الدليل المعتمد عليه على ان قول
الجوهر على ما تحته قول عرضي خارج واما خامسا فلا يخفى ان كلامه في هذا الموضع مشتمل على التناقض اذ قد
سلم ان معنى الجوهر بحسب التفسير الثالث الذي ذكره مشترك بين الماهيات المختلفة بمعنى واحد لكن جوز ان يكون
عرضيا لكل ماهية بحسب خصوص تلك الماهية لا لامر ذاتي مشترك بينها ثم قال واذا كان ذلك محتملا لم يكن
هناك امر مشترك فكيف يجعل الجوهرية جنسا مع ان ادنى مراتبه ان يكون وصفا مشتركا فهذا الوجه الرابع ان
الماهية التي يقع عليها انها جوهر اما بسيطة واما مركبة اما البسيط فغير داخل تحت جنس والا لاحتاج الى ما
يميزه عن النوع الاخر فيكون مركبا وقد فرض بسيطا هف فالجوهر البسيط داخل تحت الجوهر وليس داخلا

تحت الجنس فلا يكون الجوهر جنسا واما المركب فبعض اجزائه بسيط وكل واحد منها اما غني عن الموضوع او ليس غنيا
عنه فان لم يكن كان مقومات الجوهر اعراضا والمتقوم من العرض لا يكون جوهرا فالمركب ليس جوهرا وقد
فرض جوهرا هذا خلف وان كانت تلك الاجزاء جوهرا وليس لها جنس لبساطتها فلا يكون للجوهر جنسا لما تحته
صلاة وهو المطلوب وفيه بحث من وجوه الاول انتقاض ما ذكره بكل جنس بسيط بل بكل جنس سواء كان بسيطا
او مركبا وذلك لجريان صورة الدليل فيه مع تخلف المدعى اذ لاحد ان يقول مثل ما قال في الحيوان من انه
ليس جنسا للحيوانات والا لكانت الماهية المقول عليها الحيوان اما امرا بسيطا او مركبا فان كان بسيطا فلم يكن
للحيوان جنسا له مع كونه مقولا عليه وان كان مركبا فاجزاؤه اما حيوانات او ليست بحيوانات ويتم الدليل
بتمام ما ذكره فيلزم ان لا يكون للاشياء جنس في الوجود واللازم باطل كما لا يخفى فالملزوم مثله فعلم ان
ما ذكره مغالطة باطلة الثاني وهو الحل ان يقال ان للبسيط الذي يتركب منه ومن غيره النوع المندرج تحت
جنس ان لم يكن مندرجا تحته فذلك يتصور من وجهين احدهما انه لم يصدق عليه معنى ذلك الجنس والثاني انه يصدق
ولكن ليس ذاتيا له فلا يكون مندرجا تحته اندراج النوع تحت الجنس والشق الاول ايضا يحتمل وجهين احدهما انه
لم يصدق عليه معنى الجنس لكونه عين معنى الجنس والشيء لا يكون فردا لنفسه وثانيهما ان لا يكون كذلك فهذه الثلثة
وجوه في عدم اندراج الشيء تحت الجنس والذي يمنع ان يكون المركب من غير المندرج تحت الجنس ومن امر اخر نوعا
من انواع ذلك الجنس هو احد هذه الوجوه الثلثة لا غير فالانسان مثلا ماهية واقعة تحت جنس الحيوان وهو مركب
من جزئين هما الحيوان والناطق وليس شيء منهما مندرجا تحت الحيوان اندراج الشيء تحت الذاتي الاعم له اما
الحيوان المطلق الماخوذ جنسا فهو غير مندرج تحت نفسه اذ لا تغاير هناك اصلا واما الحيوان الماخوذ مجردا
عن القيود الفصلية فهو اما غير موجود في الخارج فلا يكون مقوما لنوع موجود فيه واما مادة للمركب منه ومن
الفصل فلا يكون جنسا محمولا على ذلك النوع المركب على ما عرفت من تفاوت الاصطلاحين في التجريد واما
الناطق مطلقا فالحيوان عرضي له واما الماخوذ مجردا فالحيوان غير معتمد عليه اما لعدم وجوده على احد الا صطلا
واما لكونه صورة لا فصلا والحيوان مادة لا محمولا فان قلت الحيوان الماخوذ مجردا مندرج تحت الحيوان
الماخوذ مطلقا اندراج النوع تحت الجنس لانه الجنس بعينه مع قيد التجرد فيكون نوعا منه قلت الجنس الماخوذ على
هذا الوجه وان كان نوعا لكنه نوع اعتباري عقلي لا يحصل له في الخارج من هذه الحيثية اذ لو كان متحصلا
فيه لكان مركبا من الجنس والفصل وقد فرض بسيطا هف على ان مثل هذا الاندراج لو كفى في كون الشيء واقعا

بحث معنى جنسى فى الخارج فليكن فى محل النزاع اعنى الجوهر البسيط او احد جزئى النوع الجوهرى وهو معنى
الجوهر المأخوذ مجردا عن شرط وقيد فجاز ان يكون البسيط جوهرا موجودا مفصلا فى كون بعض الجواهر
اقدم واولى عن بعض من عادة الحكماء ان يقسموا الجواهر الى جواهر اولى كالاشخاص والى جواهر ثانية كالانواع
والى الثوالث كالاجناس وحكموا بان الاشخاص لاوليتها اولى بالجوهرية من الانواع وكذا الانواع اولى
بالجوهرية من الاجناس وقالوا ليس المراد انها كذلك باعتبار نفس المعنى بكون الجوهر جنسا فان من قواعد
ان الذاتى لا يكون متفاوتا بوجه من وجوه التشكيك وقد سبق تحقيق الامر فيه بل باعتبار ما يتبعه
مفهوم الجوهر من الوجود المعتبر فى تعريفه او الاستغناء عن الموضوع وعند الوجود بالفعل او باعتبار الكثرة
والفضيلة فالاشخاص بحسب هذه المعانى اولى بالجوهرية من الانواع واحق بكونها موجودا مستغنيا عن
الموضوع لانها اشد استغناء عنه واسبق وجودا من الانواع الكلية واقدم لتسمية الجوهر منها اما من جهة الاستغناء
والحاجة فلان الكلى يحتاج الى الشخص اذ لولا الشخص لما كان للكلى وجود بخلاف العكس اذ لو احتاج الشخص الى
الكلى لاحتاج الشخص الى شخص اخر بكون الكلى مقولا عليهما وليس كذلك كما بين سابقا واما من جهة الوجود
لا فى موضوع فالاشخاص قد حصل لها ذلك الوجود والكليات لم يحصل لها ذلك بعد لان الكلية من الامور النسبية
فيحتاج الكليات الى ما يضاف هى اليه بالكلية واما من حيث الفضيلة فالقصد من الطبيعة فى الايجاد والتكوين
متوجه الى صيرورة المعنى النوعى شخصا ليمكن ان يحصل فى الاعيان واعلم انهم اذا قالوا ان الجواهر المحسوسة اولى
اولى بالجوهرية من المعقولة لم يعنوا بالمعقولة الا ذهنيات الامور المحسوسة ومهياتها الكلية لا الذوات
العقلية والمفارقات الشخصية فانها اولى بالجوهرية والوجود من الكل لانها اسبق السوابق الجوهرية واقواها
فى الوجود لكونها اسبابا فعالة لوجود غيرها من الشخصيات والنوعيات وقياس الانواع الى الاجناس فى الاولية
والاولوية كقياس الاشخاص الى الانواع فان الطبيعة النوعية اقرب الى التحصيل واكمل فى الوجود واتم فى جواب
السائل عن مهية الشئ من الطبيعة الجنسية واما الفصول المنطقية اعنى المشتقات فهى جواهر لكونها محمولة على
الجوهر حمل على واما البسيطة فهى ايضا جواهر لانها مقومات للانواع الجوهرية والمقوم للجوهر جوهر هذا ما ذكره
القوم وفيه ما لا يخفى من المساهلة تعرف بتذكر ما اسلفناه فى كيفية حال الفصول البسيطة فى باب الجوهرية
وايضا لو كان حمل الشئ على الجوهر مقتضيا لجوهريته ذلك الشئ لكان الابيض جوهرا مع انه عرض ابحاث واجوبة
ان الشيخ اتباع الاشراقيين وجوها من الاعتراض على الحكماء اصحاب المعلم الاول احدها انه لم قلتم ان

الجوهر جنس والجنس لا يقع على ما تحته بالتشكيك فان قلتم لا اولوية في الجوهرية بل في معنى اخر فبطل قولكم ان الجواهر
الشخصية اولى بالجوهرية من الانواع والانواع من الاجناس بل كان يجب ان يقولوا بعضها اولى بالوجود من بعض
او انها بالوجود من [illegible] اولى بالاستغناء عن الموضوع من بعض لا بالجوهرية وثانيها انه لا يصح ايضا ان يقال
بان الشخص [illegible] بالوجود العيني من النوع والجنس لانهما كليان والكلي لا وجود له من حيث كونه كليا فلا وجود لهما من
حيث الجنسية والنوعية ليكون حمل الموجود العيني عليهما بالتفاوت اللهم الا ان يراد بالكلي الطبيعة من حيث
هي هي سواء كانت في الاعيان او في الذهن وح لا يكون الشخص اولى بالجوهرية من النوع ايضا فان التشخص زائد على
الطبيعة النوعية باعراض زائدة وجوهرية زيد مثلا انما هي باعتبار سواده وبياضه فلا معنى اصلا لهذه الاولوية
في الجوهرية وثالثها ان من قال ان الجوهرية يقع بالتشكيك له ان يقول ان البسيط اولى بالجوهرية من المركب كالجسم
مثلا فانه مركب من جوهرين هما الهيولى والصورة والمجموع هوية تحصل من الاجزاء فلولا جوهرية اجزائه ما كان
المجموع جوهرا فكما انه لحقت الجسمية بالانسان بتوسط الحيوان فكذلك لحقت الجوهرية بالمجموع الذي هو الجسم بتوسط جزئه
وكما انه لولا جسمية الحيوان ما كان الانسان جسما فكذلك لولا جوهرية الجزئين ما كان مجموعهما جوهرا اذا كانت
الجسمية لاحقة بالانسان بتوسط الحيوان والجوهرية ايضا لحقت بالحيوان بواسطة الجسمية والنفسية فيكون
الجوهرية بالجسم اولى منها بالمجموع ورابعها ان الوجود عند من لا صورة له عنده في الاعيان لا يصلح للعلية والمعلولية
فالعلل والمعلولات الجوهرية لا يتقدم بعضها على بعض بالوجود لانه وصف اعتباري عنده لا وقوع له
في الاعيان فلا يبقى التقدم في الجواهر العلية والمعلولية بالذات والحقيقة وخامسها ان الجسم المركب من
الهيولى والصورة لما بين ان جعل منهما منه غير جعل الاخرى فهما موجودان ومجموعهما جسم فالجسم لا جوهرية له في
نفسه فانه ليس الا الجوهرين ومعنى الاجتماع بينهما والجمعية بينهما امر اعتباري وعرض من الاعراض فلا يحصل
جوهرية ثالثة غير الجزئية اذ المجموع ما زاد على الجزئين الا بالاجتماع وهو عرض فالجوهرية ليست على سبيل الاستقلال
للمجموع والشيء الواحد لا يجوز ان يكون جوهرا وعرضا هذه خلاصة ايراداته على الحكماء وانا اريد ان اجيب عنها جميعا
بعون الله وحسن توفيقه اما عن البحث الاول فلان كون بعض الجواهر اولى من بعض في الجوهرية ليس مناقضا
للحكم بان الجوهر لا يقع على افراده بالتشكيك فان معنى ما حكموه كما اشرنا اليه سابقا ان نفس الجوهرية لا يكون
مابه التفاوت لا انها يكون فيه التفاوت وهذا بعينه نظير ما ذكره الشيخ في فصل خواص الكم من قاطيغورياس
الشفا بعد ما ذكر ان ليس في طبيعة الكم اذديادو لا تنقص لست اعني بهذا ان كمية لا يكون ازيد وانقص

من كثيرة ولكن اعني ان كمية لا يكون ازيد في انها كمية من اخرى مشاركة لها فلا خط اشد خطية اي في انه ذو
بعد واحد من خط اخر وان كان من حيث المعنى الاضافي ازيد منه اعني الطول الاضافي فلا يجوز ان يكون
كثير اشد وازيد في طبيعتها من كثيرة اخرى انقص او اكثر منها وبالغ في بيانه بايراد الامثلة [illegible] فصح له فكان مقصودهم
من بعض كون الجواهر اولى في الجوهرية بعض انه كان بالمعنى الحقيقي وبحسب حتى يكون ما فيه [illegible]
التفاوت بل مجرد كون بعض الافراد اولى في الجوهرية وان لم يكن كل بحسب نفس كونه جوهرا وهذا هو محل
الخلاف بين الفريقين كما اسلفناه فاما اذا قلنا مثلا ان زيد الاب اقدم في الانسانية من عمرو الابن فهذا لا
ينافي ما قدمنا اثبتنا من قولنا ان لا تفاوت في نفس المهية او الذاتي نعم لو قلنا ان زيدا من حيث كونه انسانا اقدم
من عمرو كان في الكلام تناقض فالحاصل ان بعض الجواهر اقدم واولى من بعض في الجوهرية من حيث سبق
وجود جوهريته لا من حيث سبق جوهريته بما هي هي وهذا الفرق مما تقع الغفلة عنه كثيرا فينشأ منه الاشتباه
بين ما هو محل الخلاف بينهم وغيره واما الجواب عن البحث الثاني فلان الكلي وان لم يكن موجودا في الخارج الا
انه موجود في الذهن بوجود عقلي متشخص بصفات النفس بل موجود بنحو اخر من الوجود غير الذي به يكون موجودة
افراد المهية التي عرضت لها هذه الكلية في الخارج فان مهية الانسان مثلا لها نحو وجود في الخارج بعين
وجود افرادها الخارجية يترتب عليه اثار مخصوصة بها فاذا وجدت في النفس وعرضت لها الكلية كان
وجودها حينئذ وجودا يترتب عليه اثار مخصوصة بنوع من الكيف النفساني وهو العلم فيكون في الذهن
من باب الكيف لكونه مصداقا له وفردا منه وليس الجوهر من باب الجوهر اذ ليس مصداقا له ولا فردا منه هو بعينه نفس
الانسانية كما مر تحقيقه مرارا ولا شبهة في ان الجوهر الخارجي اولى بالجوهرية لكونه مما يصدق عليه الجوهرية
بالذات من الجوهر الذهني لانها عرض صادق عليه حملا متعارفا بل هو مجرد مفهومها المعتبر فيه وهذا وجه اخر
لطيف في توجيه كلامهم من ان الاشخاص بالجوهرية اولى بالجوهرية من الانواع والاجناس واما الجواب عن
البحث الثالث فبان نقول [illegible] سابقا ان الجوهر المفسر بقولنا الموجود لا في موضوع يعتبر بوجهين
احدهما حال المهية والاخر حال الوجود المستغني عن الموضوع لان الوجود عند هؤلاء القوم موجود بحسب
نفسه كما مر ذكره فالتقدم والتاخر اذا وصف بهما المهيات يكون ملاك التقدم والتاخر غيرها كالوجود
في التقدم العلي والتاخر المعلولي وكذا الزمان في التقدم والتاخر الزمانيين والمكان وغيره في الرتبيين
والشرف والخسة واما اذا وصف بهما الوجود فربما يكون الملاك ايضا نفسه اذا تقرر هذا فنقول لا شك

فان وجود الجوهر المركب بما هو مركب غير وجود البسايط فجوهريته بالعدد غير جوهرية جزئية ويتوقف عليهما
واما ان جوهرية المركب كالجسم مثلاً فى انها جوهرية غير جوهري الجزئين فى كونهما جوهرين وبحسبهما متوقفة عليهما
فالحكماء المشاؤن واتباعهم يتحاشون عن ذلك فمن الذي قال ان جوهرية الجسم في كونها معنى الجوهر غير جوهرية
الهيولى والصورة مثل الذي قالوا بل ليس الا ان جوهرية المركب غير جوهرية الجزئين بالوجود والعدد وهذا امر
واضح في النوع الواحد الطبيعي واما فيما ليست له وحدة طبيعية كالحجر الموضوع بجنب الانسان فليس هناك شئ
الجوهرين جوهر ثالث كما ذكره وبالجملة الجوهرية لا ينتقل من العلة الى المعلول لانها مفهوم واحد لا تفاضل فيه
ولا تعدد من حيث المعنى والمفهوم واما الوجود فالحق فيه كما سبق انه نفس حقيقة وذاته يكون متقدماً ومتأخراً
وجاعلاً ومجعولاً وتعدده وتكثره ليس من نحو تكثر مفهوم واحد كلى نوعي او جنسي لان تعدد المعاني والكليات
انما يكون بالوجود وتعدد الوجود بنفسه كما يعرفه الراسخون فى العلم وحرمت هذه المعرفة على غيرهم ومما ينبغ
منه كالذهن ويعرضه العموم والكلية ليس حقيقة الوجود بل وجهاً من وجوهها وحكاية عنها وهو المفهوم
العام المصدري والحاصل ان جوهرية العلة والجزء كجوهرية المعلول والمركب فى انها جوهرية وهي اقدم و
افضل في انها موجودة من جوهرية المعلول والمركب وملاك التقدم والفضيلة فى الوجود نفس الوجود كما ان الجسمية
اقدم بالوجود من الحيوانية لا فى الجوهرية وكذا الحيوان اولى واقدم وجوداً من الانسانية لا بالجسمية والجوهرية
فكما ان لحقت الجسمية بالانسان بتوسط الحيوان فى كونها وجوداً لا فى كونها جسمية فكذلك لحقت الجوهرية بالحيوان
بتوسط الجسمية فى كونها موجودة لا فى كون الجوهرية جوهرية وكذا لولا جوهرية الجزئين موجودة ما كان
مجموعهما جوهراً موجوداً لا انه لولا جوهرية الجزئين جوهرية ما كان مجموعهما جوهراً لان الجوهرية المجموع كالجوهرية
للجزئين من غير تفاوت وليست احديهما مستفادة من الاخرى وبه التفريع الذي ذكره من قوله فيكون الجوهرية بالجسم
اولى منها بالمجموع واما الجواب عن البحث الرابع فنقول ان من قال بنفي العلية والمعلولية والتقدم والتأخر في
المهيات الجوهرية بل في المهيات مطلقاً هم الحكماء المشاؤن ومن مذهبهم ان للوجود صورة فى الاعيان بل الصورة
العينية لكل شئ ليست الا نحو وجوده واما من ذهب الى ان الموجود لا حقيقة له ولا صورة منه فى الخارج فلا
محالة يلزمه القول بان العلية والمعلولية والتقدم والتأخر الذاتيين لا يكون الا من جهة المهيات وبحسبها
فاذا كانت العلية والمعلول جوهرين كالعقل والنفس او كالمادة والصورة وما يتركب منها فلا بد على مذهبه
ان يكون المهية الجوهرية فى كونها مهية جوهرية علة لمهية جوهرية اخرى كذلك لان هذا من ضروريات

كون الوجود امرًا اعتباريًا فانّ الامر الاعتباري لا يكون فاعلًا مؤثرًا ولا مجعولًا مستقلًا ومما ذكره هذا
المعترض غير وارد على شيء من المذهبين بل ذلك وارد على من جمع في مذهبه من كل واحد من المذهبين
شيئًا فرأى رأي المشائين في نفي التفاوت بين الذاتيات والمهيات بالتقدم والتأخر والأولوية
وعدمها ورأى رأي الرواقيين في ان الوجود امر ذهني لا تأثير لها ولا تأثر وانما الجا[illegible]
بحسب المهيات لا غير فيلزم عليه التناقض وقد مرّ في اوائل هذا السفر ورود هذا الالزام على جمع من
الاعلام وقد خرقوا الاجماع المركب الواقع من الحكماء العظام وصادموا البرهان المتبع المعقول في
الاحكام واما الجواب عن البحث الخامس فبانا نقول ان جوهرية الجسم وان لم يكن غير جوهرية مجموع الجزئين
ولا زايدة عليها الا ان جوهريته غير جوهرية كل واحد من الجزئين بالعدد بناء على ما ذهب اليه تبعًا لاكثر القوم
من ان جعل المادة غير جعل الصورة فاما اذا كان جعلاهما واحدًا لم يكن لاحد ان يقول جوهرية الجسم غير
جوهرية كل منهما بالعدد كما في النوع البسيط بالنسبة الى جنسه وفصله فالجسم جوهر موجود لا محالة و
ليس وجوده الجوهري على ما اختاره عين وجود احد جزئيه ولا جوهرية الجزء والكل واحدًا بالعدد بل بحسب
المفهوم من المعنى الجنسي بمجرد انه لم يكن معنى الجوهرية التي في الكل غير معنى الجوهرية التي في الجزئين لم يلزم ان
لا يكون الكل في نفسه جوهرًا ثانيًا بل للكل جوهرية اخرى غير الجوهريتين اللتين للجزئين بالعدد لا في كونها
جوهرية بل لا شيء في كون الكل جوهرًا الجوهرية الكل جوهرية ثالثة غير جوهرية الهيولى وجوهرية الصورة الا
انها ليست غير جوهر المجموع بما هو مجموع وليست غير جوهرية كل واحد من الجزئين في معنى الجوهرية وبحسبها بل
بالعدد **فصل** في ذكر خواص الجوهر منها انه لا ضد له وهذا ان عني بالمتضادين ما يتعاقبان على موضوع
واحد وبينهما غاية الخلاف واما ان عني بالموضوع ما هو اعم من موضوع الاعراض ومادة الجواهر اي المحل
مطلقًا كان للجوهر ضد كالصورة النارية فانها تضاد الصورة المائية ونقل بعضهم عن الشيخ الرئيس ان
هذا النزاع لفظي وهو ليس كذلك كما ستشير اليه ويشارك الجوهر في هذه الخاصية بعض انواع الكم اذ لا ضد
للعدد كالثلثة والاربعة لعدم التعاقب لهما على موضوع واحد وايضًا ما من عدد الا وفوقه عدد آخر
فلا يكون بين عدد وعدد غاية التباعد اللهم الا عند من شرط غاية التباعد في التضاد وقد علمت اختلاف
الاصطلاحين فيه بين المنطقيين والالهيين قالوا ومن توابع هذه الخاصية خاصية اخرى للجوهر وهو
نفي الاشتداد والضعف عنه اذ الاشتداد والضعف انما يكونان فيما يقبل التضاد لان معناهما الحركة

نحو الكمال او النقص واجزاء الحركة غير مجتمعة في محل واحد ولان بقاء الموضوع شرط في تمام الحركة والمسافة
فهو ان كان الفرد الضعيف فبطل بالاشتداد وان كان الفرد الشديد فبطل بالضعف فلا يكون
الموضوع باقيا فلا حركة في الجوهر وستعلم ضعف هذا القول عند كلامنا في اثبات حدوث العالم بوقوع
الاستحالة في الطبايع والصور الجوهرية وللقايل ان يقول ايضا ان عد هذا الحال خاصية للجوهر غير مستقيم
فان الكم لا يقبلهما عندهم لان المحققين لا يفرقون بين الاشتداد والضعف وبين الازدياد والنقص
في المعنى فان الحركة في الكمال معنى واحد سواء كانت في الكيف وسمي بالاشتداد او في الكم وسمي بالازدياد
وكذا الحركة في النقص معنى واحد سواء سمي بالتضعف او بالنقص ولان الكمية الواحدة المعينة ايضا يبطل
بالازدياد والانتقاص اذا كانت متصلة وان كانت منفصلة فليس ما هو الزايد عين ما هو الناقص فلا حركة
للكم في كميته فكذا لا حركة للكيف في كيفيته لان الاشتداد ليس بان كيفية ما تبقى بعينها وينضم اليها مثلها فان
الشديد من الكيفية عرض بسيط كالضعيف منها ليس انه يتالف من امثال الضعيف كما مر نعم المادة يتحرك في
المقادير كما يتحرك الموضوع في الكيفيات لكنك تعلم ان مقصودهم ليس ان الجوهر لا يتحرك بل ان لا حركة فيه فلا يكون
مرادهم ان لا حركة للكم ولا للكيف بل الوزان انما يتحقق لو ثبت ان لا حركة في الكم او الاشتداد ولم يثبت
مما ذكر فلا يبطل الخاصية المذكورة بما اوردوه وكثيرا يقع الاشتباه بين هذين المعنيين لمن نظر في كلامهم حتى
ان صاحب حكمة الاشراق غير العبارة في المطارحات عند عدة خواص الجوهر فقال ومن احوال الجوهر العقل انها
بدلا من ومن خواص الجوهر انه لا يشتد ولا يضعف وهذا الاستحالة الصادقة فيه فان الاشتداد والضعف
انما يكونان بين الضدين وهذا ليس خاصية للجوهر فان الكم ايضا لا يقبلهما على ما سيأتي في الكلام انتهى قوله
وليس فيما ذكره في مستانف كلامه الا نفي الحركة من الكم لا نفيها فيه واين هذا من ذلك كيف والمتحرك بالذات
في كل حركة ليس الا الجرم المادية بل الذي عد من الخواص لمقولة الجوهر نفي كونه حاصلا بالتدريج متحركا وهذا
ما راموه بقولهم لا اشتداد ولا حركة لها بدلا من قولهم لا اشتداد ولا حركة فيها ولهذا قالوا ان جوهرا لا يكون
اشد في الجوهرية من جوهر اخر وان كان اولى منه في الوجود لان الاولوية يتعلق بوجود الشيء والاشدية
يتعلق بمهيته بحث وتحقيق ولاصحاب المكاشفة المويدين بقوة البرهان ونور العرفان ههنا نظر حكمي
وهو ان الاشتداد كما يقع في الكيف يقع في الجوهر وان الموضوع للحركة الجوهرية في الطبايع المادية وحدته
الشخصية محفوظة بوحدة عقلية نورية فاعلية للفاعل العقلي الحافظ للتشخص الطبيعي في مراتب الاستكمالات

الذاتية والأطوار الوجودية وبوحدة ابهامية قابلية للمادة المحفوظة وحدتها في مراتب الانفعالات و
الانقلابات فاذن يصح وقوع الحركة في الجوهر اما في مراتب التمامية والكمال او في مراتب الاشخاص نقصًا
لكن الاولى بحسب مقتضى الطبيعة من جهة العناية الربانية والثانية بحسب قسر القاسر او قصور القابل فالاول
كما في استكمالات الجوهر الانساني من لدن تكونه جنينًا بل نطفة الى غاية كونه عقلًا بالفعل و[illegible]
العقل الصافي والذهن السليم يحكم بان التفاوت في هذه المراتب الانسانية ليس بامور عرضية زايدة من
احوال المزاج وغيره من المقدار والوضع وما يجري مجراها حتى انه لا فرق بين الطفل الناقص والشيخ الكامل
الا بالاعراض فان بطلان هذا قريب من البديهيات واما الثاني فكانقلاب العناصر بعضها الى بعض فان
الماء اذا صار هواء عند ورود الحرارة الشديدة عليه المضعفة للمائية قليلًا قليلًا بالتدريج حتى يقرب
طبيعة طبيعة الهواء فيصير هواء فليس ذلك بان الماء مع كونه ماء صار هواء او فسد الماء في ان وحدث الهواء
في ان اخر مجاور له فيلزم تتالي الانين وهو محال او غير مجاور له فيلزم تعري الماء عن الصور فيهما وهو ايضًا باطل بل الحق
ان الجوهر المائي ينتقص جوهريته المائية على التدريج حتى صار هواء وذلك لان الموضوع لهذه الحركة الجوهرية
هو الهيولى ولكن لا بنفسها لعدم قوامها الا بصورة ما بل هي مع صورة ما لا على التعيين موضوعة لهذه الحركة
وانما يقع حركتها في خصوصيات الصور الجوهرية وهذه كالحركة الكمية فان الهيولى مادة الكم المقداري لا
يمكن خلوه عن مقدار ما فهي مع مقدار ما باقية موضوعة للحركة في خصوصيات المقادير فلا يبطل وحدتها المعتبرة
في بقائها وانحفاظها بتعاقب الصور عليها كما لا يبطل بتوارد المقادير عليها وقد علمت ان المقدار التعليمي ليس مما
يمكن تجرد المادة عنها لا في الوجود ولا في الوهم ايضًا فاذن الموضوع للحركة الجوهرية باق بحاله التي اعتبرت
في قوام وجوده مع توارد خصوصيات الجواهر الصورية عليه فلا محذور في ذلك كما زعمه الشيخ الرئيس وغيرنا بعوم
وايضًا فلو لم يكن حد مشترك بين الماء والهواء حتى يكون اسخن الافراد المائية وابرد الافراد الهوائية يلزم
المحذور المذكور انفًا من خلو الهيولى [illegible] عن الصور في ان وهو مستحيل اتفاقًا وبرهانًا وهذا مما لا مخلص
لهم عنه لا تجويز الحركة في الصور الجوهرية او الاشتداد والتضعف تنبيه ومما ينبه على هذا المطلب ويؤكده
ان المني في الرحم تزداد كمالات حتى يصدر عنه فعل النبات ثم يتكامل حتى يصدر عنه افعال الحيوان ثم اثار
الانسانية فلو كان حدوث هذه الكمالات دفعيًا بلا تدرج في الاشتداد والاستكمال على سبيل فساد شيء
وكون اخر يلزم تعاقب الفواعل المتباينة الذوات على مادة مشتركة وذلك غير صحيح في الافاعيل الطبيعية فان

تفويض احد الفاعلين مادة فعله الى الاخر انما يصح في الصناعات الاختيارية الواقعة بالقصد والروية
دون الطبيعة فان مادة كل فعل طبيعي متقومة بفاعله وايضا لاشك ان للطبيعة القايمة بمادة النطفة
اقتضاء في الاستكمال وتوجها غريزيا نحو تحصيل الكمال وليس توجهها واقتضاؤها باطلا لنفسه ومفسدا
للصورة ان حصلت علة الفساد وسبب البطلان للصورة الاولى حتى يحدث الثانية والطبيعة لا
يقتضي لا حفظ صورتها والتوجه الى غايتها وكمالها بامداد من القوى العالية فكما ان الصورة الطبيعية
كمال للمادة الجسمية فكذا الصورة النباتية كمال وسبب غائي للصورة الطبيعية وكذلك الحيوانية
غاية كمالية للنفس النباتية وهلم جرا الى درجة العقل المستفاد وما بعده وفي جميع هذه الدرجات
والمقامات وحدة موضوع الحركة محفوظة بواحد بالعموم من الصورة وهو نوع ما من الصور المتعاقبة
على الاتصال يستحفظ وحدته الاتصالية بواحد بالعدد من الجوهر الفعال المفيض للكمال بعد الكمال بحسب
تزايد الاستكمال بتوارد الاحوال والاتصال ايضا ضرب من الوحدة الشخصية وان كان على سبيل التدريج
وعدم الاستقرار وهذا وان كان فيه حيد عن المشهور لكنك تعلم ان العاقل لا يحيد عن المشهور و
لا يجاوز ما عليه الجمهور ما وجد عنه محيصا فمن نظر في اطوار الانسان وعجايب نشأته وعوالمه
راه كيف يعرج تارة الى سماء العقل رقيا وينزل الى ارض الطبيعة هويا لم يشك في ان له اشتدادا و
تضعفا بحسب جوهر ذاته واني لا ابالي بمخالفة الجمهور ومجاوزة المشهور بل المسافر يخرج بهاوي عن حرقات
الجمهور مستقرون ساكنون في البلد الذي هو مسقط رؤسهم وارض ولادتهم واول وجودهم منزل ومقر وجودهم
وانما يسافر منه ويهاجر الاحاد منهم دون الاعداد واما الذي يكررون استنكارك واستبعادك
حيث تقول انه يلزم الانقلاب في الماهيات والذاتيات فهو انك ان تحققت وادعنت ما اسلفناه في ان
الوجود هو الاصل في الموجودية والوقوع والماهيات تابعة لانحاء الوجودات وعلمت ان افراد الوجود بعضها
اشد وبعضها اضعف كما ان بعضها اقدم من بعض بالذات علمت ان الاشتداد سواء كان في الكيفية او في
الصورة الجوهرية حركة في وجود الشيء لا في ماهيته والشاون فالقول من مراتب الاشد والاضعف انواع مختلفة
لكنها عند الاشتداد ليست متمايزة موجودة بالفعل والا لزم ترك الحركة من اكوان انية غير متناهية وهو
محال وانكشف لك ان انحفاظ الماهيات على ما هي هي في كل مرتبة من الوجود بحاله من غير انقلاب فيها فان
كل معنى من المعاني وكل ماهية من الماهيات بحسب ذاتها ليس الا هو وكذا كل نحو خاص من الوجود الا نفسه

الا ان لحقيقة الوجود انحاء واطوارا كثيرة في شئون ذاتها ودرجات نفسها لا بجعل جاعل وتاثير فاعل وهذا
شديد الغموض لدي ههنا موضع كشفه ولنرجع الى ما فارقناه فنقول ومن خواص الجوهر كونه مقصودا بالاشارة
قيل انها دالة لا حسية او عقلية الى الشئ بحيث لا شريك فيها غيره فالاشارة لو كانت الى الاعراض فهي
ان كانت حسية فمخصوصية الاعراض انما هي بامور تابعة للمواد والاجرام فالاشارة اليها [illegible]
الى محالها وان كانت اشارة عقلية فهي لا تتناول الاعراض المخصصة الا من جهة العلم باسبابها وعللها
فلا يكون لنا العلم بها الا كليا فلا يكون اشارة اذ الاشارة الى شئ لا يحتمل الشركة كما قلنا ومن ههنا يعلم ان
كليات الجواهر ايضا لا يمكن الاشارة اليها ككليات الاعراض فقد اخطا من ظن ان هذه الخاصية شاملة لجميع
الجواهر وكذا الجوهر الجزئي الجسماني غير قابل للاشارة العقلية لكونه غير معقول على ما هو المشهور عندهم فلا
يشار اليه باشارة عقلية الا بتبعية العلم باسبابها وعللها ومنهم من زعم ان العرض قابل للاشارة العقلية
لانها تعقل من حيث طبيعته دون الاضافة الى محل مخصوص فلم يبق فرق بين الجوهر والعرض في قبولها اذ
الكلي من كل منهما مقصود بالاشارة العقلية والجزئي من كل منهما مقصود بالاشارة الحسية الا ان من عرف
معنى كون الشئ مقصودا بالاشارة وان مرجعها نحو من الوجود الحضوري ولا يكفي فيها مطلق المعلومية
على الوجه الكلي لم يشتبه عليه الامر فان مهية العرض مما يتقوم وجوده بالموضوع بخلاف الجوهر فانه لا حاجة
له الا الى [illegible] والذي يتوهم فيه الحاجة الى المحل من الصور المادية ليس كما توهم فان الحاجة لها الى المادة ليست
في تقوم وجودها بل في لوازم تشخصها كما سيجيء فمهية كل جوهر بحسب وجودها الذهني الذي يعرضه العموم
والاشتراك مما لا اشتباه في قبولها الاشارة العقلية من حيث تعينها العقلي الذهني وان لم يقبلها من حيث
ابهامها الخارجي بخلاف مهية العرض فانها تابعة لغيرها في الوجود مطلقا فليست مقصودة الا بالعرض كما يظهر
بالوجدان واما الجوهر المفارق البحت فلا يمكن ان يقع اليها اشارة عقلية مخصصة عينا وعقلا فالمشاؤن
ينكرونها الا في علم المفارق بذاته وصفاته الذاتية والرواقيون اثبتوها والحق في ذلك مع الرواقيين
كما سيأتي في مباحث علم الله ومن خواص الجوهر كونه موجودا لنفسه بالمعنى المقابل للوجود النسبي وهذه
يختص بما لا محل له من الجواهر فان الصور المادية وكذا كليات الجواهر على راي المشائين وجودها لغيرها
ليس قوامها بذاتها اصلا وانما قلنا على راي المشائين لما تقرر من مذهب الاقدمين من وجود الكليات
الطبيعية في عالم المفارقات قائمة بانفسها ولقائل يقول اما الصور المادية فهي من حيث طبيعتها مستغنية

عن المادة وامّا الحاجة لها الى المادة من حيث تشخصها وليست المادة متقومة لها بخصوصها لبقاء المادة دونها
فما هو اصل الجوهر وحقيقته فليس وجوده لغيره وما هو لغيره فهو عرض وامّا الكليات والصور الذهنية
فقد مرّ انها ليست من مقولة الجوهر بل من مقولة الكيف وان كانت حدودها ومعانيها الجوهرية حاصلة في
العقل والجزء محمول عليها لا بالحمل الشايع الصناعي فلم ينقدح بشيء من القبيلين عموم هذه الخاصية للجوهر
لكنا نجيب عن الاول بان الجوهر الصوري وان كان بحسب المهية مستغنيا عن المادة الا انه لما كانت مهيته
متحدة مع التشخص في نحو من الوجود اتحادا بالذات صدق ان هذا النوع من الجوهر وجوده التشخصي لغيره
ومن الثاني ايضا بمثل ما ذكرناه فان مهية الانسان واقع تحت مقولة الجوهر بالذات فيكون جوهرا لكن
يصدق عليها انها مما يوجد مفتقرا الى موضوع عقلي قائما به فيكون عند وجودها الذهني موجودة
لغيرها هذه الخاصية ليست ثابتة لمقولة الجوهر في جميع افرادها الشخصية التي يحمل عليها معنى الجوهرية او يشتمل
في ذواتها عليه ومن خاصية الجوهر ان الواحد العددي منه يقبل صفات متقابلة كالسواد والبياض
للجسم والرجاء والخوف في النفس فان قلت الظن الواحد قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا وهو نوع من
العلم القائم بالنفس والعلم الحصولي عرض فالكيف ايضا اشترك مع الجوهر في هذا الوصف قلت المراد بتبدل
تلك الصفات المتضادة في انفسها لا بحسب نسبتها الى امر خارج والصدق والكذب من الامور النسبية فالظن
الصادق اذا الكذب كان لتغير الامر الخارج عنه فالصورة العقلية بحالها عندما كذبت نسبتها الى الواقع بعد
الصدق وهذا ايضا من الخواص الغير الشاملة فان الجواهر المفارقة لا تغير فيها والعالم العقلي مصون عن
التبدل والتجدد ولوحه محفوظ عن النسخ والمحو والاثبات وانّما القابل لشيء منها هو ما دون ذلك العالم
كالعالم النفساني السماوي فان فيه كتاب المحو والاثبات لتطرق النسخ والتبديل في النفوس لقوله تعالى يمحو الله
ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب ولا يتوهمن ان الكلي من الجوهر الذي عندهم من الجواهر الثانية او الثالثة
مما يتغير لاجل كونه محمولا على الابيض تارة وعلى الاسود اخرى لان ذلك المطابقة للمختلفات لا لتغيره بالذات
في صفة من الصفات فالكلي يشتمل على كل شخص وليس يحق ان كل شخص منه ابيض وكل شخص منه اسود فلا يتغير الجواهر
الثواني والثوالث من جهة ما هي ثوان وثوالث اعني الانواع والاجناس كما لا يتغير المفارقات بالفعل
لا يتوهمن ان هذه الخاصية توجد في الاعراض بواسطة ان يتخيل ان اللون المطلق يجوز كونه سوادا وبياضا
فيتغير من السواد الى البياض وذلك لان البياض اذا بطل فصله بطلت لونيته لانهما مجعولان بجعل واحد

زال اللون زال بتمامه وحصل لون اخر وليس يجوز ان ياخذ فصله مع بقاء سنخه منه لان ذلك غير ممكن الا في

١٩

النوع البسيط فاللون المطلق العقلي نسبته الى الجميع سواء وما اشتهر من ان الجنس يستعد لورود الفصول

فذلك انما يصح في جنس الانواع المركبة لا بما هو جنس بل بما هو ماخوذ مادة وقد علمت الفرق بين الاعتبارين

فيما سبق فلو اطلق في جنس البسائط انه مما يقبل الفصول فمعناه ان الوهم يمكنه ان يجرد الطبيعة ... كالنسبة

شلاة منسوبة الى احد الفصلين شاء كالقابضة للبصر المفرقة له على ان وما عد من خواص الجوهر هو القبول

الخارجي لا مرين متقابلين عرضين لقابل واحد ولو ان الكلي بما هو كلي يقبلهما لكان كل لون سوادا وبياضا

ولو كانت طبيعة اللون يقبل السواد كانت مسودة لا سوادا وكذا لو قبلت البياض كانت مبيضة لا بياضا فلم

يكن في الوجود سوادا ما ولا بياضا ما ولو كانا لم يكونا متقابلين على التعاقب في الوجود وكثيرا ما يقع الغلط من

الاشتباه بين الوحدة العددية والوحدة اللغوية **فصل** في استحالة ان يكون موجود احد جوهرا و

عرضا هذا الحكم مما يعرف صدقه ضرورة بملاحظة مفهوم الجوهر والعرض لكون احدهما بمنزلة سلب الاخر و

الشئ وسلبه لا يصدقان على شئ بديهة فان مفهوم العرض الموجود في موضوع ومفهوم الجوهر الموجود لا

في موضوع فلا يعني بالجوهر الا ما لا يكون متعلق الوجود بالموضوع ولا بالعرض الا ما يكون متعلق

الوجود بموضوع ما اي موضوع كان فالشئ الواحد يستحيل ان يصدق هذان المفهومان وقد جوز ذلك

قوم من العلماء والشيخ الرئيس استبعده ولهم وجوه تمسكوا بها احدها ان فصول الجواهر جواهر مع ان الحكماء

يقولون لكثير من الفصول انها كيفيات والكيفيات اعراض فتلك الفصول يكون جواهر واعراضا معا وقد اجاب

الشيخ عنه بان اطلاق الكيف على الفصول وعلى التي من مقولة الاعراض بالاشتراك اللفظي ويمكن ان يوجه

نفي كون فصول الجواهر اعراضا ان الفصل كما انه ليس موجودا متميزا عن الجنس الا في العقل عند التحليل فلو كان

عرضا للجنس لوجب ان يتميز وجوده عن وجوده ما يتوهم كونه موضوعا له ضرورة ان وجود العرض مباين لوجود

موضوعه في الواقع والفصل متحد مع الجنس في الوجود لانه يحمل عليه حمل هو هو واما عند التحليل العقلي

واعتبار كل منهما متميزا عن صاحبه فيكون نسبة الفصل الى الجنس حينئذ نسبة الصورة الى المادة لا نسبة

العرض الى موضوعه فيكون الفصل صورة عقلية والجنس مادة عقلية يحتاج في تحصل وجودها وتعينها

الى تلك الصورة اذ المبهم بما هو مبهم لا وجود له بالاستقلال وكذا الحال في فصول المركبات واجناسها

الا ان لها في الخارج ايضا تعدد في الوجود بوجه فيكون مادة وصورة خارجيتين لا عرضا وموضوعا

ورابعها ان الصورة موجودة في حامل الصورة لا كجزء منه فكانت عرضا وكانت في الجوهر المركب منهما جزءا منه وجزء الجوهر جوهر فكان امر واحد جوهرا وعرضا والجواب ان الصورة ليس وجودها في حامل الصورة كوجود الشيء في الموضوع ولا في المركب ايضا كلّ على ما قررنا ولا وجود لها في غير هذين فلا يكون عرضا لسلامة امرتم حاجتها الى شيء من الاشياء حاجة العرض الى الموضوع فيكون جوهرا في ذاتها مطلقا وثالثها ان الحرارة جزء من الحار والحار جوهر فالحرارة جزء الجوهر وجزء الجوهر جوهر فالحرارة جوهر بالنسبة الى الحار من حيث هو حار لكنها عرض بالنسبة الى الجسم القابل لها فهي تكون جوهرا وعرضا بالنسبة الى الامرين والجواب ان الحرارة ان اريد بها الطبيعة النارية الغير المحسوسة فحالها كما علمت من ان وجودها في الجسم الناري اعني مادة النار ليس كوجود شيء في الموضوع بل كوجود شيء في المادة اعني الصورة وان اريد بها الكيفية المحسوسة فهي ليست جزء الحار لا في النار ولا في غيرها الا بمجرد الفرض والاعتبار ورابعها ان العرض في المركب كجزء منه فلا يكون عرضا فيه وكل ما لا يكون عرضا في الشيء كان جوهرا فيه لكنه بالنسبة الى القابل له عرض فالشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا والجواب ان هذه شبهة نشأت من الخلط بين مفهومي الجوهر والجوهري وكذا بين مفهومي العرض والعرضي فان الاخيرين اعني الجوهري والعرضي امران نسبيان والاولان امران حقيقيان فكما ان الجوهر جوهر دائما في ذاته لا يتغير جوهريته بالقياس الى شيء بل لانه في نفسه غير مفتقر الى الموضوع اصلا فكذا العرض عرض في نفسه لا بالقياس الى شيء واما العرضية والجوهرية بمعنى كون الشيء عرضيا اي خارجا محمولا او جوهريا اي ذاتيا فذلك مما يكون بناؤه على احد هذين الاعتبارين واحدى هاتين النسبتين اعني الدخول في شيء والخروج عنه فههنا احتمالات فان شيئا واحدا يجوز ان يكون عرضا في نفسه وعرضيا لشيء ويجوز ان يكون عرضا في نفسه وجوهريا لشيء وان يكون جوهريا في نفسه وجوهريا لشيء او جوهرا في نفسه وعرضيا لاخر كالانسان بالقياس الى الضاحك ويحتمل ايضا ان يكون شيء واحد عرضا في نفسه وجوهريا وعرضيا لشيئين اخرين كالبياض فانه عرض في نفسه وعرضي بالقياس الى الجسم القابل وجوهري بالقياس الى المركب منهما وان يكون شيء واحد جوهرا في نفسه وجوهريا وعرضيا بالقياس الى اخرين كالحيوان فانه جوهر في نفسه وجوهري للانسان وعرضي للماشي فقد انكشف ان مجرد كون الشيء في المركب جزءا له لا يوجب كونه جوهرا الا اذا لم يكن مهيته محتاجة الى الموضوع فان كانت مهيته مفتقرة الى الموضوع فهو عرض سواء كان جزءا للمركب ام لا وما وجد في كلام القوم ان جزء المركب الجوهري جوهر

مشروط ان يكون المركب ذا طبيعة واحدة لان جزء المركب الطبيعي اذا وجد في شيء فلا يكون وجوده فيه
كوجود شيء في موضوع بل كوجوده في مادة وهذه المعاني مبسوطة في قاطيغورياس الشفاء بما لا مزيد
عليه فمن اراد فليرجع الى ما هناك لكن ما ذكرناه يكفي السالك الطالب لان غرضه مجرد السلوك الى طريق
وتحصيل ما لابد الواجب من مطلوبه الابدي وازالة الموانع ودفع العوائق والقواطع ومجاهدة مع الشياطين
والمدافعة مع قطاع الطريق والمضلين لا الاحاطة بجميع الاقوال والمذاهب في الابحاث عقدة
وحلها ثم العجب من صاحب المباحث المسماة بالمشرقية انه بعد ما نقل اكثر هذه المعاني مرارا كثيرة في كتبه
وشروحه لكلام الحكماء رجع وقال ان لهم ان يحتجوا لمذهبهم ان كل ما حل في شيء فانه يكون لذلك الحال
اعتباران في محل واعتباره في المجموع اما الاعتبار الثاني فلا شبهة في انه لا يوجب العرضية لانه جزء
ومن شرط العرض ان لا يكون جزءا واما اعتبار كونه في المحل فلانه اما ان يعقل محل يتقوم بما يحل فيه او لا
يعقل والاول باطل لوجهين احدهما ان الحال محتاج في وجوده الى المحل فلو احتاج اليه المحل لدار لاحتياج
كل منهما الى الاخر والدور باطل الثاني ان هيولى العناصر مشتركة بين صورها فلو كان لوجود شيء
من الصور العنصرية مدخل في تقويم وجود الهيولى وتتميم ذاتها لزم ارتفاع الهيولى عند ارتفاع تلك الصورة
ثم لا يكون الهيولى مشتركة هذا خلف فيكون الحال جوهرا وعرضا وهذه هي العقدة التي لفقها من قبل
المجوزين لكون الواحد جوهرا وعرضا واما حلها فتذكر ما سلف حتى يظهر وجوه الفساد فيما ذكره اولا
فلانه خلط بين الجوهر والجوهري اعني الذاتي وبين العرض والعرضي اعني الخارج عن الذات فاستدل على جوهرية
كل ما حل في موضوع بانه جزء للمجموع وجزء المجموع لا يكون عرضا والحق ان جزء المجموع لا يكون عرضيا له لا
انه لا يكون عرضا في نفسه فلا يوجب كونه جزء الشيء كونه جوهرا في نفسه بل كونه جوهريا له فلا منافاة بين
كون الشيء عرضا في نفسه جوهريا لغيره واما ثانيا فقد وقع الخلط والاشتباه ايضا بين حال الشيء في نفسه
وبين حاله مقيسا الى غيره فاستدل من نفي احدهما على اثبات مقابل الاخر وذلك باطل فان عدم كون الشيء
عرضيا لا يوجب كونه جوهرا اذ ليس مقابلا له انما المقابل له الجوهري بمعنى الذاتي فلا يثبت من نفي كون الشيء
عرضيا الا كونه ذاتيا وليس كل ذاتي جوهرا في نفسه فان اللونية مثلا ذاتية للسواد وليست جوهرا واما ثالثا
فما ذكره من التعليل مستحيل مطلقا لان جهة الاحتياج بين الحال المقوم للمحل كالصورة والمحل المتقوم به
كالهيولى مختلف كما ستقف عليه في مباحث التلازم بين المادة والصورة وليس كلما يطلق عليه لفظ

ولو بالاشتراك مستبعدا انما الحق من التعدد ما يكون جهة الافتقار في الطرفين واحدة لان البرهان
انما قام على هذا لا على غيره وان اطلق لفظ التعدد عليه لغة او عرفا واما ثانيا فلما سيجي من اثبات ان المادة
مفتقرة في تقومها الى نوع من الصور اي نوع كان وليست مفتقرة اصلا الى شئ اخر من الافتقار وهذا
هو مناط الفرق بين كون المحل صورة وبين كونه عرضا فالعرض طبيعته نوعيته لا يمكن قوامها الا بالمحل
واما الصور الجوهرية فحاجتها الى المحل ليست بطبيعتها بل بعوارض تخصيصها ولوازم وجودها الخارجي فليكن
هذا اخر ما قصدنا ذكره من خواص الجوهرية والعرضية واما المطالب فالمطلب الاول في احكام الجواهر وفيها
فنون الفن الاول في تجوهر الاجسام الطبيعية وفيه مقدمة وعدة فصول اما المقدمة ففي مهية الجسم
الطبيعي اعلم انك لما علمت في اوائل هذه السفرات حقايق الاشياء عبارة عن وجوداتها الخاصة التي هي
صور الاكوان وهويات الاعيان وان المهيات مفهومات كلية مطابقة للهويات خارجية ويعرض لها العموم
والاشتراك في العقل ومعنى وجودها في الخارج صدقها على الوجودات وهي في حد نفسها لا موجودة
ولا معدومة ولا كلية ولا جزئية ومعنى عروض الوجود لها اتصافها عند العقل بمفهوم الوجود العام
البديهي لا بقيام فرد حقيقي من الوجود بها لاستحالة ذلك كما علمت مرارا وبالجملة الوجود هو بنفسه موجود في
الخارج ويكون متقدما ومتاخرا وعلة ومعلولا وكل علة فهي في رتبة الوجود اشرف واقوى واشد
واعلى من معلولها وكل تابع فهو في رتبة الكون اخس وادون وانزل ينبغي من علته حتى ينتهي سلسلة الوجود
في جانب العلية الى مرتبة من الجلالة والرفعة والقوة يحيط بجميع المراتب النشات ولا يغيب عن وجوده شئ
من الموجودات ولا يعزب عن علمه الذي هو ذاته ذرة في الارض والسماوات وكذا ينتهي في جانب المعلولية
وجهة القصور الى حيث لا حضور لذاته عند ذاته بل تغيب ذاته عن ذاته وهو الوجود الامتدادي ذو الابعاد
المكانية والزمانية وليس له من الجمعية والتحصل الوجودي قدر ما لا ينطوي وجوده في عدمه ولا يندمج
حضوره في غيبه ولا يتشابك وحدته في قوة كثرته وهو كالجسم فان كل بعض مفروض منه غايب عن بعض اخر
وكذا حكم بعض البعض بالقياس الى بعض بعضه الاخر وهكذا فالكل غايب عن الكل فهذا غاية نقص الوجود
في الذوات الجوهرية ولا بد ان تصل نوبة الوجود لان كل وجود هو مبدا اثر واثره ايضا نحو من الوجود انقص
منه وهكذا فلو انتهت سلسلة الوجود الى شئ يكون حيثية وجوده متضمنا لحيثية عدمه يلزم عدم الوقوف
الى حد فلا بد ان يوجد الهيولى التي هي محض القوة والامكان لكن لا بد من وجودها كما ستعلم وهذا اغنى

الصورة الجسمية وان كان امراً ظلمانياً الا انه من مراتب نور الوجود فلو لم يفض نور الوجود اليه لكان عدمه نزرا
وعدم ايجاده بخلاً وامساكاً من مبدعه وهو غير جائز على المبدا الفياض المقدس عن النقص والامكان على
مقتضى البرهان ولان عدم فيضان هذا الجوهر الظلماني يستلزم وقوف الفيض على متناه من الموجودات لقيام
البراهين الدالة على تناهي المترتبات في الوجود ترتباً ذاتياً علياً ومعلولياً فينسد بذلك باب الرحمة والايجاد
عن افادة الكائنات الزمانية المتعاقبة سيما النفوس الانسانية الواقعة في سلسلة المعدات والعائدات
وايضاً لو لم ينته سلسلة الايجاد الى الجوهر الجسماني لزم ان ينحصر الممكنات في العقول فان ما سوى العقل كالنفوس
والطبائع والصور والاعراض كالكم والكيف والاين والمتى وغيرها لا يمكن وجودها الا مع الجسم
او بالجسم فهذه الوجوه وغيرها من القوانين الحكمية يدل دلالة عقلية على تحقق الممتدات الجوهرية في الوجود
مع قطع النظر عما يوجبه الحس من وجود جوهر ممتد فيما بين السطوح والنهايات حامل الكيفيات
المحسوسة فهذا الجوهر الممتد هو المسمى بالجسم الذي من مقولة الجوهر وقد يطلق بالاشتراك على معنى آخر من مقولة
الكم كما ستقف على الفرق بينهما وقد عرفوا الجسم بالمعنى الاول بحسب شرح اسمه بانه الجوهر القابل لفرض الابعاد
الثلثة ونقل عن الشيخ انه متردد في ان هذا التعريف للجسم حد او رسم له وابطل الفخر الرازي كونه حداً بان الجوهر
لا يصلح جنساً للجسم ولا قابلية الابعاد فصلاً له اما الاول فلوجوه سنذكرها في كلامه من كون الجوهر معنى
الموجود لا في موضوع والوجود لا يصلح للدخول في الماهيات فلا يكون جزءاً لانواع الجوهر ولا في موضوع
امر سلبي والسلوب خارجة عن الحقائق الموجودة وايضاً لو كان الجوهر جنساً لاحتاج الى فصل وفصله ان
كان عرضاً يلزم تقوم الجوهر بالعرض وان كان جوهراً احتاج الى فصل آخر ويعود الكلام فيه واما الثاني
فلان معنى القابلية وامكان الفرض وصحته ونحو ذلك من العبارات امور نسبية لا يتحقق لها في الخارج
ولا القائم بمحل قابل لها ضرورة انها من المعاني العرضية فيحتاج الى قابلية اخرى ويعود الكلام الى قابلية
القابلية فيلزم التسلسل في المترتبات الموجودة ضرورة توقف كل قابلية على قابلية سابقة عليها ومثله باطل
سيما وهذه السلسلة امر محصورة بين حاصرين هما هذه القابلية والمحل والجواب اما عن الاول فلما عرفت
فيما مر فانه واكثر الناس زعموا ان قولهم الموجود لا في موضوع حد للجوهر وفهموا منه الموجود بالفعل مسلوباً
عن الموضوع وعليه بنوا اعتراضاتهم على جنسية الجوهر ولم يعلموا ان لا حد للاجناس العالية لكونها بسيطة
ولا حد للبسيط فما ذكر في تعريف الجوهر خواص ولوازم تصلح رسماً له وعدم جنسيته رسم الشيء لا يوجب

عدم حيثية واما عن الثاني فقد ذكر العلامة الطوسي في شرح الاشارات ان الفصل ليس قابلية الابعاد لانها لا يحمل على الجسم بل الفصل هو القابل المحمول وهو ليس في شيء فان المراد من الالفاظ المشتقة المذكورة في التعاريف هي مفهوماتها البسيطة وح الفرق بينها وبين مباديها الاشتقاقية بمجرد الاعتبار فان مفهوم الابيض بما هو ابيض [illegible] الفرق بينهما فانه ان اخذ بشرط ان لا يكون معه شيء فهو عرض غير محمول وان اخذ اعم من ذلك بلا شرط غيره كان عرضيا محمولا وكذا الحكم في جزء الحد كالناطق من جهة كونه جزءا غير محمول بالاعتبار الاول وفصلا محمولا بالاعتبار كما هو المحقق فالفرق بالوجود والعدم بين المشتق ومبدائه غير سديد بل الحري بالجواب ان يق ليس المراد من الفصول المذكورة في اكثر الحدود في لزوماتها التي لا يمكن التعبير عنها الا بتلك اللوازم كالناطق المذكور في تحديد الانسان فان المراد قوة النطق وكونه بحيث يمكنه ادراك الكليات لا نفس هذه الادراكات الذي من قبيل الاضافات ضرورة ان المضاف غير داخل في ما هو تحت مقولة الجوهر بالذات فهذه العنوانات المذكورة اقيمت مقام الفصول والمراد منها ملزوماتها ويؤيد هذا ما ذكره الشيخ الرئيس في الهيات الشفا اذا احد الحس في الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل بل هو دليل على ما هو الفصل فان فصل الحيوان انه ذو نفس دراكة متحركة بالارادة وليست هويته نفس الحيوان ان يحس ولا هويته ان يتخيل ولا هويته ان يتحرك بالارادة بل هو مبدأ الجميع ذلك انتهى ولعل من حد الجسم بانه الطويل العريض العميق اراد بها نحو ما ذكرنا لان هذه المعاني مما يثبت عرضيتها كما مر فان الجسمية قد ينفك عنها في مطلق الوجود اما انفكاكها عن الخط مطلقا ففي الوجود الخارجي والذهني جميعا واما عن السطح المستوي فكما في مثل الكرة والحلقة المفرغة واشباههما واما عن الجميع فذلك وان لم يتحقق في الوجود لكن مما يمكن تحققه في الوهم والعقل لان التناهي ليس من لوازم ماهية الجسم فان من تصور جسما غير متناه لم يتصور جسما لا جسما بل تصور جسما وشيئا آخر وهو كونه غير منته الى سطح فمن تصور في خياله جسما منبسطا في الجهات الثلث من غير ان يتصور او يعتبر معه تناهيه فقد ادرك وتصور جسما ولم يعوزه شيء من تصور حقيقة الجسم وان لم [illegible] تناهيه ومن تصور جسما غير متناه ومن تصور جسما غير متناه لم يخط في التصور بل انما اخطا في التصديق كمن قال ان الجسم عرض فقد تصور الطرفين البسيطين من غير خطاء فيهما لكن اخطا في التركيب الايجابي فلو كان التناهي مقوما لحقيقة الجسم لم يمكن الانسان عند الفرض المذكور متصورا لحقيقة الجسم لم يمكن الانسان مع انه قد تصورها هف واما مغايرة الجسم بهذا المعنى للجسم التعليمي الذي هو من باب الكم فلما سيأتي من الدليل اذ لا انفكاك بينهما في شيء من الوجود.

حتى يثبت عرضيتها بالانفكاك فقد ثبت انه لا يجوز تحديد الجسم بهذه الابعاد ولا بقبوله اياها بالفعل
بحث في التحقيق وربما احتج القائل بصحة تعريف الجسم بهذه الابعاد بان الجسم لا يخلو عن صحة فرض الابعاد والخطوط
وهذه الخطوط المفروضة اما ان يكون مفروضة في اتصال الجسم فيكون الاتصال حاصلا بالفعل في الجسم
والا لم يكن مفروضة فيه بل في شيء اخر غير الاتصال والمتصل بنفسه هيولى كان او غيرها فلا بد ان يكون
ذلك متصفا بالاتصال حتى يمكن فرض الابعاد فيه والا لما كان الفرض صحيحا ضرورة ان ما لا اتصال له ولا
بعد فيه لا يمكن فرض الابعاد فيه فاذا كانت صحة هذا الفرض موقوفة على وجود الاتصال فوجب كونه موجودا قبل
الفرض والا لكان الفرض مستحيلا فيه والمقدر خلافه واذا كانت صحة الفرض موقوفة على وجود الاتصال فاستحال
ان يكون وجود الاتصال موقوفا على صحة الفرض والا لكان يكون معها والا لزم توقف الشيء على نفسه اما بمرتبة
او بمرتبتين وهو محال فثبت ان الاتصالات في الجهات الكثيرة موجودة قبل فرض الخطوط لان الجسم غير منفك
والجواب ان للجسم اتصالا واحدا في نفسه هو المصحح لفرض الخطوط المتقاطعة فان كان مرادكم بوجود الاتصال
قبل فرض الابعاد هذا فهو صحيح لكنه بعينه الوحدة هو الجسم وان عنيتم ان في الجسم جهات متباينة موجودة
بالفعل يفرض فيها الخطوط المتقاطعة المفروضة فليس الامر كذلك بوجهين احدهما انه لو كان عدد الجهات
بالفعل بحسب الخطوط الممكنة الانفراض لكانت الجهات غير متناهية كما ان الخطوط التي يمكن فرضها غير
متناهية وثانيهما ان الجهة ليست الا منتهى الاشارة كما ستعرف ولا تتعين الجهات الخطية الا بوجود الخطوط
ولولاها لما كان لتلك الجهات من حيث انها تلك الجهات حصول بالفعل فحق انه وجد قبل فرض الخطوط الاتصال
الذي عرض له الان ان نحكم عليه بانه هذه الجهة كما انه اذا احدث خط في سطح فانه لم يكن هذا الخط موجودا قبل
حدوث هذا الخط وان كان الاتصال الذي وجد فيه الان هذا الخط موجودا قبل هذا الخط ثم للقائل ان
يقول الاتصالات البعدية اذا كانت موجودة في الجسم بالقوة والانفصالات التي بازائها ايضا موجودة
بالقوة فان الجسم في اتصاله وانفصاله بالقوة وما بالقوة غير موجود فالجسم ليس بمتصل ولا منفصل هف
والجواب عنه ان الاتصال بالمعنى الحقيقي غير الذي هو لفظ مشترك في الصناعة بين الخطوط والمقادير وبين
الصورة الاتصالية كما ستتضح لك فنقول الاتصالات الخطية موجودة في الجسم بالقوة فاما الاتصال
بمعنى الصورة الجسمية فذلك موجود بالفعل لانه صورة مقومة لماهية الجسم المطلق فقد تقرر ان قابل الابعاد
ليس بمعناه القبول الاضافي المتاخر عن وجود القابل والمقبول ولا ما يوجد فيه الابعاد بالفعل والا لكان

الكرة جسما بل المراد منه هذا القبول كما علمت وعلمت نظيره في تعريف الجوهر بالموجود الذي مر بيانه وعزوا القول
الموروث من القدماء الى قولهم هو الجوهر الطويل العريض العميق وفيه ان كل واحد من هذه الالفاظ مشترك بين معان
مختلفة فالطول يطلق تارة للخط كيف كان كما وقع في كتاب اقليدس ولاعظم الخطين والمحيطين بالسطح
مقدارا او لاعظم الابعاد المتقاطعة خطا كانت او غيره وللبعد المفروض اولا وللبعد المفروض بين راس الحيوان
ومقابله من القدم او الذنب وللبعد المفروض بين السماء والارض وكذا العرض يطلق على السطح نفسه ولانقص
البعدين مقدارا وللبعد المفروض ثانيا وللبعد الواصل بين اليمين واليسار وكذا العمق يقع لما بين السطحين من
الثخن ولثالث البعدين المفروضين طولا او لما يوجد ابتداؤه من فوق حتى ان يسمى المأخوذ عكسه سمكا وقد يطلق
على الجسم نفسه وليس من شرط الجسم كما علمت ان يكون فيه خط او خطوط كالكرة الغير المتحركة ولا ان يكون الجسمية مما
يستدعي ان يكون ذا سطح فانه لم ينفك عنه في الوجود ولا ايضا ان يكون ذا سطوح او خطوط كثيرة بل ربما كان
كالكرة والبيضوي والشلجمي ولان السطوح والابعاد التي وقعت في الجسم مما يجب ان يكون متفاصلة بل ربما
يكون كالمكعب ثم جسمية المكعب ليست بسبب السطوح الستة المحيطة به حتى اذا زالت زالت الجسمية بزوالها
وكذا جسمية الاجسام ليست بانها واقعة بين السماء والارض او في جوف المحدد حتى يفرض لها الجهات وان لم
يكن بد من ان يكون الجسم مما يحدده او في محدد فظهر من هذا ان وجود الابعاد الثلثة الموجودة بالفعل
باحد من المعاني المذكورة مما ليس مقوما للجسم ولا لازما من لوازم ماهيته ولا من لوازم وجوده بما هو وجود الجسم
من حيث هو جسم حتى لا ينفك شيء من الاجسام الموجودة عن تلك الابعاد الثلثة بشيء من الوجوه المفهومة منها
بل يجب الرجوع في تاويل هذا الرسم الى ما وقع التحقيق اولا في التعريف السابق فمعنى هذا الرسم ان الجسم
هو جوهر يمكنك ان يوضع او يفرض فيه خطا كيف ما وقع اولا فيسمى طولا وخطا اخر متقاطعا له على نقطة من
النقاط الموجودة او المفروضة تقاطعا على زوايا قوائم فيسمى هذا الثاني عرضا وخطا ثالثا متقاطعا لهذين
على القوائم في النقطة المفروضة في التقاطع الاول حتى يكون موضع تقاطع القائمي للخطوط الثلثة نقطة
واحدة واستحال وجود بعد اخر عمودي على نقطة واحدة غير الثلثة الموصوفة فالمراد من ما ذكر في تعريف
الجسم بانه طويل عريض عميق هو كون الجسم بالحيثية التي مر وصفها وقد مر ذكر نظايرها واشباهها ثم سائر الابعاد
والسطوح والتعليميات الموجودة او الموهومة في الجسم ليست داخلة في جوهر الجسم بل هي اعراض خارجة لانها
او مفارقة من توابع الجسم ولواحقه كما ستعلم ولفظ الاتصال مما يطلق تارة على صورة الجسم وتارة على المقادير

التعليمية وغير التعليمية بحسب الاشتراك كما ستفصله ان شاء الله تعالى مستقصًا قد علمت ان معنى كون
الجسم طويلا عريضا عميقا عند ما ذكرت عنوانا له وتعريفا بها اياه هو كونه بالصفة المذكورة ولما لم يفهم
هذا المعنى من ظاهر اللفظ من المتاخرين عدلوا عنه وذكروا في تعريف الجسم انه هو الذي يمكن ان يفرض
فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على الزوايا القوائم فزادوا قيودا ثلثة هي الامكان والفرض وكون الابعاد
على وجه القيام العمودي اما قيد الامكان فلما عرفت ان وجود الابعاد ليس واجبا في الجسم لانها ليست
مقومة لمهيته ولا لازمة لوجوده فلو لم يقيد بالامكان فهم منه الفعلية المطلقة التي هي ادنى مراتب ما بالفعل
الامكان فلم يصدق التعريف على الجسم الذي لم يوجد فيه الابعاد ولو في وقت من الاوقات فاذا قيد به
دخل فيه ذلك الجسم وكل جسم وان خلا عن وجود هذه الابعاد لكن لم يخل عن امكانها ونقل صاحب المباحث
المشرقية عن الشيخ الرئيس قدس سره ان هذا الامكان هو الامكان العام ليتناول ما يكون ابعاده حاصلة
على طريق الوجوب كما في الافلاك وما يكون حاصلة لا على طريق الوجوب مثل ابعاد الاجرام العنصرية
وما لا يكون شيء منها حاصلة بالفعل لكنه يكون ممكن الحصول كالكرة المصمتة فانا لو حملنا هذا الامكان
على الامكان المقارن للعدم لكان الطعن متوجها بان يقال انك لما جعلت هذا الامكان جزء حد او جزء
رسم فالجسم الذي قد عرض فيه بعض هذه الابعاد او كلها بالفعل فقد بطل جزء حده او رسمه لان القوة
لا تبقى مع الفعل فقد بطل ان يكون جسما انتهى وفيه بحث اما اولا فان فرض الابعاد المذكورة على الموصوف
بصفة التقاطع القائمي يمكن على انحاء شتى ووجوه غير متناهية كلما خرج منها الى الفعل بقي بعد في القوة
وجوه غير متناهية حسب قبول الجسم انقسامات غير متناهية فكل نقطة من النقاط الغير المتناهية المفروضة
في الجسم يمكن فرضها مجمع تقاطع ابعاد ثلثة في الجسم بالصفة المذكورة فلو حمل الامكان المذكور على القوة
الاستعدادية المقارنة لعدم ما هي استعداد له لم يلزم من وجود الابعاد الثلثة على الصفة المذكورة بطلان
مطلق الاستعداد بل بطلان استعداد مطلق الابعاد الثلثة او بعضها وهو ايضا استعداد خاص لا يوجب
دفعه رفع مطلق الاستعداد اذ الامكان بهذا المعنى صفة وجودية ليس معنى سلبيا هو سلب ضرورة ما لجانب
او جانبين كما سلف بيانه فبطلان فرد ما منه لا يستلزم بطلان طبيعته بخلاف بطلان فرد ما من المعنى
السلبي المساوق لتحقق طبيعة ما هو سلب له فانه يوجب بطلان طبيعة ذلك السلب الا ترى ان طبيعة رفع
حركة ما في هذا اليوم يرتفع بوجود فرد ما من الحركة ولكن طبيعة الحركة لا يرتفع برفع فرد ما منها بل

يرفع جميع الافراد لها وذلك لان تحقق الطبيعة بتحقق فرد منها وارتفاعها بارتفاع جميع افرادها واما ثانيا
فلان الامكان المذكور في هذا التعريف على الوجه الذي قرره الرئيس في انه يمكنك ان تفرض فيه في الهيات
الشفا ليس وصفا للجسم حتى يبطل بوجود ما هو قوة عليه بل هو وصف بحال متعلقه فانه وصف للفارض
بعد تسليم ان هذا الامكان اذا كان بمعنى الاستعداد فانما يبطل طبيعته بوجود فرد ما من طبيعته ما هو امكان
له وقوة عليه يلزم ان يبطل صفة الامكان من الفارض بتحقق الفرض فيه لا بتحقق البعد في الجسم واما ثالثا فبعد
تسليم ان الامكان المذكور في تعريف الجسم وصف للجسم والابعاد ان بعدم بثبوت ما هو امكان له باي وجه
كان فهو انما يلزم ان يتعدم بوجود فرض الابعاد لا بوجود نفسها واين احدهما من الاخر على ان معنى الامكان
غير منحصر في مفهوم الامكان العام او الاستعدادي بل له معنى اخر يجوز ان يراد هيهنا وهو الامكان الوقوعي
بحسب نفس الامر اعم من ان يكون معه استعداد ام لا وزيادة قيد الفرض لادخال الفلك فظهر فايدة قيد الفرض
ايضا وهو لا يغني عن قيد الامكان اذ ربما لا يتحقق بالفعل ولا وقوعا في جسم من الاجسام فيلزم ح ان
يبطل جسميته بعدم ذلك الفرض وهو مستحيل وليس المراد منه نحو الفروض التقديرية التي قد تجري في المستحيلات
بل التجويز العقلي الذي يستعمل في الرياضيات فلا يحتمل طرده بالجواهر المجردة واما تقييد الابعاد على النحو المذكور
فلاخراج السطوح فانها انما يمكن فيها الخطوط الكثيرة المتقاطعة لكن التقاطع على وجه القيام لا يمكن فيها
الا بين خطين لا اكثر منهما وذلك لانه لم يتحقق بعد نحو وجود السطوح ولم يبرهن على انها لا يمكن ان يكون
الا اعراضا فالتعريف الاسمي لامر يختلف الناس في نحو وجوده لا بد وان يكون على وجه يصلح ان يتوافق فيه
القوم حتى يكون التنازع المعنوي في معنى واحد بينهم والا لجاز ان يكتفوا في تعريف الجسم ببعد واحد فان
الجوهر الممتد منحصر في الجسم لكن العلم بهذا الانحصار انما هو يحصل بعد اقامة البرهان على نحو وجوده وهو مطلب
من الحقيقية فذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه المذكور واما احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من تالف الاجسام
عن السطوح الجوهرية واما ايفاء بتمام تصوير ماهية الجسم واشعار بان المعتبر في جسمية الجسم قبوله للابعاد على
الوجه المذكور وان كان قابلة للابعاد كثيرة لا على هذا الوجه فقد وضح هيهنا ايضا ان جسمية المكعب وغيره ليس
بحسب ما وجد فيها من الابعاد حتى يبطل ذلك الامكان بتحققها ويبطل ببطلانه الجسمية بل المعتبر في الرسم او
الماخوذ في الحد كون الجسم بحيث يمكن لاحد ان يفرض في داخل بعدا وبعدا اخر عمودا عليه وبعدا ثالثا
عمودا عليهما وهذا المعنى لا ينفك عن الجسم ابدا سواء وجدت فيه الابعاد ام لا وسواء وجد الفارض ام لا وسواء

يحقق منه الغرض اولا عقد ثم حل وربما قال قايل ان هذا الرسم غير صحيح لوجوه اما اولا فلصدقه على
الهيولى الاولى لانها جوهر يقبل الابعاد وان كان بواسطة الصورة الجسمية فان صحة فرض الابعاد
بالواسطة اخص من صحة فرض الابعاد مطلقا ومتى تحقق الخاص تحقق العام بالضرورة واما ثانيا فلان الوهم
مما يصح فيه الابعاد الثلثة كالمقادير الموجودة فيه والتعليميات مع ان الوهم ليس [illegible] واما ثالثا
فلان الصحة والامكان ونظايرهما امور عدمية واوصاف لا ثبوت لها في العين والتعريف بالعدميات
لو جاز لجاز في البسايط التي لا سبيل الى معرفتها الا باللوازم واما الجسم فمهيته مركبة لوقوعها تحت جنس
الجوهر فلها فصل يتركب هي منه ومن الجنس ولتركبها من الهيولى والصورة والتركيب في الوجود يستلزم
التركيب في المهية فنقول في الجواب اما عن الوجه الاول فلان الابعاد اعراض قايمة بالجسم لانه موضوع لها
وليس للهيولى الاولى وجود في ذاتها مستقل حتى يقبل شيئا شانه ان لا يكون عارضا الا بعد تمام
تحصل ذلك الامر الذي يقبله سواء كان بواسطة او بدون واسطة بل لا يمكن لها في ذاتها الا قبول ما يكملها
ويحصلها موجودا بالفعل ونفس مهيتها نوعية خارجية نعم لو اريد بالواسطة الواسطة في العروض بازاء ما
هو المعروض بالذات دون الواسطة في الثبوت لكان صحيحا ان يقال ان الهيولى يقبل الابعاد بالواسطة مثل
ما يقال لمن يجلس في السفينة انه متحرك بالواسطة لكن صحة هذا الاسناد الذي هو بحسب الواسطة في العروض ضرب
من التجوز ليس كالاسناد الذي هو امر متوسط في الثبوت كاتصاف الماء بالسخونة بتوسط النار لان هذا اسناد
بالحقيقة دون الاول واللازم في التعريفات صدقها على افراد المعرفات صدقا بالذات وعدم صدقها على
غيرها كذلك فلا يقدح في صحة التعريف ان يصدق صدقا بالعرض على غير افراد المعرف وبهذا يندفع كثير من
الاشكالات التي يكون من هذا القبيل فان المعلم الاول حد المتصل بانه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء يتلاقى على
حد مشترك ورسمه بانه القابل لانقسامات غير متناهية وحد الرطب بانه القابل للاشكال بسهولة واليابس بانه
القابل لها بصعوبة فيتوهم ورود النقض بالهيولى الاولى في جميع هذه الحدود ونظايرها وبما ذكرناه يندفع النقض
عن الجميع وذلك لانا نقول ان مهية الجسم مركبة بحسب الوجود الخارجي من الجزئين هما الهيولى والصورة والهيولى هو
الجزء الذي يكون الجسم قابلا منها لحصول الاشياء له والصورة هو الجزء الذي به يتحقق الحصول والفعلية ولا دخل
للصورة في القابلية اذ جهة القابلية انما هي الهيولى فقط فالقابل للابعاد في الحقيقة هي الهيولى لا الصورة
فينتقض التعريف طردا وعكسا لصدقه على الهيولى وان كان بشرط الجسمية وعدم صدقه على المجموع المركب منهما

اي الجسم لما بينا ان الصورة لا مدخل لها في القابلية فليس القابل هو المجموع بل الهيولى بالشرط المذكور ولنا ان
نجيب عنه بان القبول ههنا بمعنى مطلق الاتصاف بشيء سواء كان على وجه الانفعال والتأثر التجددي الذي
يقارنه الاستعداد او لم يكن والذي يكون من خواص الهيولى هو الاستعداد لا مطلق الاتصاف لوجود الامور
الكمالية في المفارقات من غير انفعال هناك فقبول الابعاد الثلثة بحسب الفرض لا يحتاج الى انفعال مادة اصلا
او لا ترى ان الجسم لو كان محض الجسمية من غير هيولى لكان قابلا للابعاد الفرضية باتفاق العقلاء ولهذا عرف
الجسم به من لا يعتقد وجود الهيولى او نقول ان امكان القبول للابعاد صفة للجسم لا القبول فلا شيء في هذا
كون القبول من احد جهة جزئية او لا ترى ان امكان الانسانية صفة للمني وليس المني انسانا فامكان قبول الابعاد
من لوازم الجسم التي لا يحتاج ثبوتها له الى قابلية واستعداد وان كان القبول بالفعل من عوارض الهيولى المفتقر
الى تغير وانفعال فافهم هذا فان الاهمال عنه مما يغلط كثيرا واما الجواب عن الشك الثاني فلان المراد من قبول
الابعاد او صحة فرضها وامكان وجودها ما يكون بحسب الوجود الخارجي والنشأة التي نحن نتكلم فيها مع احد
او نقيده له او نستفيده منه والوهم وان قبل اشياء كثيرة وابعادا واجراما عظيمة الا ان قبوله لها بنحو اخر من
الوجود غير وجود هذا العالم وابعاد هذا العالم هي التي يمكن ان يشار اليها بالحواس الظاهرة وعالم الخيال
عالم اخر سمٰوته وارضه وابعاده واجرامه واشخاصه وكيفياته كلها مباينة الحقيقة لابعاد هذا العالم و
اجرامه واشخاصه وكيفياته واليه الاشارة في قوله جل ذكره يوم تبدل الارض غير الارض واما اذا قلنا
في تعريف الرطب ما يكون قابلا للاشكال بسهولة لم نفهم الا ما يكون قابلا لها في وجوده الخارجي وكونه
الدنياوي واما في غير هذا الكون فليس من شرط معنى الرطوبة ان يتشكل بسهولة او صعوبة اما ترى ان القبر
ههنا واعداده متشابهة وفي البرزخ اما روضة او نيران والوضوء ههنا وضوء وهناك حور والجماد ههنا
جماد وهناك نور والدار ههنا جماد وفي الاخرة حيوان ولنعرض عن هذا النمط من الكلام لان الاسماع
مملوة من الصمم عن استماع مثله والاعين عماة عن شاهد نشأة اخرى والقلوب مغشوة غيظا وعداوة
للذين امنوا بها او عملوا بموجبها واما الجواب عن الشك الثالث فبان التعريف المذكور لم يقع بنفس القبول
لكونه غير محمول ولا بالقابل بما هو قابل حتى يرد عليه ما ذكره من كونه وصفا اعتباريا لا يليق لتعريف
الحقيقة الخارجية بل وقع التعريف بكون خاص ونحو من الوجود وهو الجوهر بحيث الذي يكون بحيث يصلح
لان يفرض فيه الابعاد او الجوهر الذي يوجد فيه بحسب الفرض كذا وكذا فان مفاد الذي ما يرادف الوجود

او شيئا وقولنا التعريف للشيء بنحو من الكون والوجود ليس تعريفا بامر اعتباري لا تحقق له كيف ووجود كل شيء
هو المتحقق بالذات لا مهيته الكلية وكذلك الحال في اكثر التعريفات الحقيقية للاشياء كتعريف الحيوان بانه الجسم الذي
من شانه ان يحس ويتحرك وتعريف الانسان بانه الحيوان الذي من شانه ان يدرك الكليات اي يقبل المعاني
الكلية ويتصورها ثم لا فرق في البسايط والمركبات فيما ذكره فان تعريف الحقايق الموجودة بنفس المطلوب
والاعدام غير جائز سواء كانت بسيطة او مركبة لان الغرض من التعريف تحصيل امر في الذهن والعدم والعدم
مفهوم مما ذو الشيء لا تحصيل له **فصل** في ذكر اختلاف الناس في تحقيق الجوهر الجسماني ونحو وجوده الذي
يخصه اما الاعتقاد بوجوده على الوجه الذي يستلزم الجوهرية مع ما يصح الطول والعرض والعمق مطلقا فهذا
امر ضروري لا نزاع فيه لاحد من العقلاء واما انه متصل بنفسه ام لا وانه بسيط او مركب من جوهرين او
من جوهر وعرض فليس بضروري ولهذا وقع الاختلاف بين الناس في نحو وجوده فمن قايل من زعم انه مركب
من ذوات اوضاع جوهرية غير منقسمة اصلا لا وهما ولا فرضا ولا قطعا ولا كسرا وهؤلاء ايضا تشعبوا
الى قايل بعدم تناهي الجواهر الفردة في كل جسم حتى الخردلة وهو النظام من المعتزلة واصحابه وقايل الى تناهيها
وهم جمهور المتكلمين ومن قايل انه متصل في نفسه فمن هؤلاء من ذهب الى انه يقبل الانقسام بانقسام لا الى نهاية
وهم جمهور الحكماء ومنهم من ذهب الى انه يقبله عددا متناهيا ثم يؤدي الى ما لا ينقسم اصلا وهو صاحب
الملل والنحل ومنهم من ذهب الى انه لا يقبل من الانقسام الا ما سوى الخارجي اعني الفك او القطع لكون الجسم
المفرد عنده صغيرا صلبا لا يقبل شيئا منهما لصغره وصلابته وهو ذيمقراطيس من الفلاسفة المتقدمين
والقايل بانقسامه باقسامه لا الى نهاية ثم من هؤلاء فرق فرقة ذهبت الى انه جوهر بسيط هو الممتد في
الجهات المتصل بنفسه ايضا لا امتدادا لا جوهرا قايما بذاته وهو راي افلاطون الالهي كما هو المشهور ومذهب
شيعته المشهورين بالرواقيين ومن بعده وحدهم وسلك منهاجهم كالشيخ الشهيد والحكيم السعيد شهاب
الدين يحيى السهروردي في كتاب حكمة الاشراق وفرقة الى انه جوهر مركب من جوهرين احدهما صورة الاتصال
والاخر الجوهر القابل لها وهم اصحاب المعلم الاول ومن بعده وحدهم من حكماء الاسلام كالشيخين ابي نصر
وابي علي وفرقة الى انه مركب لكن من جوهر قابل وعرض هو الاتصال المقداري وهو ما ذهب اليه الشيخ الا
في كتاب التلويحات اللوحية والعرشية وقد شنع عليه بعض الناظرين في كتبه لما وجدنا قضا بين كلاميه
في هذين الكتابين حيث حكم ببساطة الجسم وجوهرية المقدار في احدهما واختار انه مركب من جوهر سماه هيولى

وعرض هو المقدار بناء على تجويزه تركب نوع واحد طبيعي من جوهر وعرض وبين الكلامين تخالف بحسب الظاهر
لكن الشارحين لكلامه مثل محمد الشهرزوري صاحب تاريخ الحكماء وابن كمونة شارحي التلويحات والعلامة الشيرازي
شارح حكمة الاشراق كلهم اتفقوا على عدم المنافاة بين ما في الكتابين في المقصود قائلين ان الفرق يرجع
الى تفاوت اصطلاحية فيهما وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدارين ثابت هو جوهر
لا يزيد ولا ينقص يتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب المقادير في الجوانب وهو عرض في المقدار الذي
هو جوهره ومجموعهما هو الجسم والجوهر منهما هو الهيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري هو الجسم
على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيئات والانواع المحصلة الهيولى فلا تناقض بين
حكمه ببساطة الجسم وجوهرية المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الاخر فان ذلك
الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما طرء من اشتراك اللفظ **بحث واشارة**
ان كلام هذا الحكيم العظيم في بعض مواضع من كتابه الكبير المسمى بالمشارع والمطارحات صريح في انه كان ينكر
الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض الكم وفصوله ويبطل الاتصال الذي مقوم للجسم وما ذكر في
التلويحات ايضا يدل على ان ما سماه هيولى يكون امتدادا جوهريا ممتدا بذاته ومقدارا قائما بنفسه بل اثبت له
خواص الهيولى التي هي عند المشائين ابسط من ماهية الجسم بما هو جسم اعني ما يصلح جنسا للاجسام النوعية البسيطة
او المركبة اذ صرح فيه وبان الامتداد ليس خارجا عن حقيقة الجسم والا لما افتقر في تعقلها الى تعقله اولا فهو
بان في الجسم ما يقبل الاتصال والانفصال جميعا والاتصال نفسه لا يقبل شيئا منهما فالقابل لهما امر اخر والقابل
له المسمى بالهيولى جزء اخر للجسم وهذا صريح في ان رايه ههنا في الهيولى موافق لراي جمهور الحكماء وفي حكمة الاشراق
نص على ان ما هو المسمى بالهيولى مقدار جوهري قائم بنفسه فالتناقض بين كلاميه بحاله في جوهرية المقدار
وعرضيته بلا تخلص وكذا في بساطة الجسم وتركبه فان ما سماه هيولى في احد كتابيه يجوز كونه جسما كما حكم عليه
بناء على ما راى من كونه متصلا بذاته ومقدارا جوهريا وليس كمال الجسم الا بهذا المعنى او بما يلازمه واما الهيولى
التي اثبتها في كتابه الاخر فانها لا تصلح الا جزء الجسم لان الجسمية لا تتم ولا تتصور الا بما يجري مجرى الصورة
الامتدادية لا بمجرد القابل له فقط وسيظهر لك الفرق بين الامتداد والاتصال بالمعنى الذي هو مقوم
للجسم عند اصحاب ارسطو وبين ما هو نوع من الكمية عارض للجسم عندهم ومجرد الجسمية عند صاحب الاشراق
وهو منكر للمعنى الاول مطلقا فهذا تفصيل ما اشتهر من مذاهب الناس في حقيقة الجسم المطلق ونحن بصدد

ان ينتج قول الحكماء الذاهبين الى تركبه من جوهرين جوهر مادي وجوهر صوري ان شاء الله العزيز الحكيم
فصل في شرح الاتصال المقوم للجوهر الجسماني وما يلزمه ويتوارد عليه اخاذه مع بقاء الاول ان اول
ما يجب عليك ههنا ان تعلم معنى لفظ الاتصال والمتصل بالمعنى الذي هو حقيقي لا بالقياس الى شيء اخر والمعنى
الذي هو مقيس الى الاخر اما ما هو صفة حقيقية فهو ايضا معنيان احدهما كون الشيء في مرتبة ذاته وحد مهيته
صالحا لان ينتزع منه الامتدادات الثلثة المتقاطعة مطلقا من غير تعيين مرتبة من الكبر والعظم ولا تفاوت
بحسبه بين متصل ومتصل في المساواة اي المماثلة في القدر فلا يكون متصل بهذا المعنى جزءا من متصل اخر
ولا مشاركا لا عادا ولا معدودا ولا جذرا ولا مجذورا ولا مباينا له ولا اقل ولا اكثر وهو بهذا المعنى
فصل مقسم المقولة الجوهر وثابت للجسم في حد نفسه كما سنبرهن عليه ان شاء الله اذ هو بعد ما حقق امره في عدم
كونه مؤلفا من غير المنقسمات الجوهرية الوضعية في مرتبة ذاته مصداق لحمل المتصل والممتد عليه مع قطع النظر
عن العوارض والحادثيات كلها فاتصاله وامتداده نفس متصليته ومتمديته لا امر اخر يقوم به فيصير منشأ لصدق
المتصل عليه وموضوعا لحمله عليه سواء كان الجسم مجرد الصورة الامتدادية او مؤلفا من صورة الامتداد و
جوهر اخر قابل له على اختلاف رأيي الحكيمين العظيمين المتقدمين فان قلت لو كان الجسم في حد نفسه متصلا
لامكن فيه فرض شيء دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية فيكون نوعا من الكم لان هذا المعنى
يعرض للكم المتصل لذاته ولغيره بواسطته قلنا ليس هذا القدر اي مجرد كون الشيء متصلا وممتدا مساوقا للقبول
القسمة المقدارية بل انما يستتم ذلك بعد تعين الكمية وتحصل قدر الاتصال اذ ما لم يتعين ذهاب التمادي
والانبساط اما على حد معين من الحدود والنهايات ومبلغ خاص من المبالغ والغايات او الى اللانهايات
فيهما لم يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين ولا يتميز فيه عيني عن جزء عيني بل وهمي عن وهمي باحداث
القسمة من الفك والوهم والقطع او اختلاف عرضين قارين كالبلقة او غير قارين كمحاذاتين او موازاتين
اذ المصحح والمهيئ لجميع هذه الانحاء في القسمة تعين المقدار سواء كان معروض القسمة والاثنينية نفس
المقدار او معنى اخر كالهيولى او الجسم وليس للجسم في مرتبة ذاته الا نفس الامتداد في الجهات كلها من دون
تعين الانبساط وتقدر الذهاب والاتصال وانما يعرض كمية الاتصال والدليل على ان كمية الاتصال غير
الاتصال ان مهية الجسم متصورة في الذهن مع قطع النظر عن الكميات المقدارية والعددية نعم لا بد له في الوجود
الخارجي من تعين مقداري وعددي فهو من اللوازم الوجودية دون المقومات او اللوازم الذهنية قال

الشيخ الرئيس عظم الله تقدسه في التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار الجسم فان الجسم بما هو جسم
ليس هو جزء او لا كل هو شارك في المتصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه اثنان من جملة خمسة اعداد
عرضت للجسم لا ان الجسم بما هو جسم واحدا وكثيرا وقال في الشفاء فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لما
قلناه من فرض الابعاد الثلثة وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية التعليمية فان هذا الجسم من حيث له هذه
الصورة لا يخالف جسما اخر بانه اكبر او اصغر ولا يناسبه بانه مساو او معدود به او عاد له او مشارك او مباين
وانما ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث جزء منه يعده وهذا الاعتبار غير اعتبار الجسمية التي ذكرناها و
ثانيهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه المخالفة الاوضاع الموهومة حدود مشتركة يكون كل حد نهاية لبعض وبداية
لاخر وهو من خواص المتصل بهذا المعنى قبوله للانقسام بلا نهاية وفصل هو من فصول الكم وتنقوم به ما سوى
العدد من الكميات كلها فان كانت وجودات منقسمة في الجهات كلها او في بعضها فقط فهذان المعنيان للمتصل
كلاهما حقيقيان والدليل على اطلاق المتصل على هذين المعنيين اللذين احدهما فصل الجوهر يتقوم به الجسم
والاخر فصل الكم يتقوم به الكم المتصل ما ذكره في فصل من الهيات الشفا معقود لبيان ان المقادير اعراض
بقوله واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم
بمعنى الصورة فهذه العبارة نص صريح على ان نفس الاتصال في الجهات كيف كان وعلى اي قدر ومبلغ كان هو مقوم
الجسم وجزء حده واما مقدار هذا الاتصال فهو قسم من انواع الكم يطلق عليه الجسم بالاشتراك وربما يقال الجسم
الذي هو الجوهر بالطبيعي والذي هو عرض منه بالتعليمي اذ يبحث عن الاول في الحكمة الالهية التي تسمى بالطبيعيات وعن الثاني
في التي تسمى بالتعليميات واما ما هو صفة اضافية فهو ايضا يطلق على معنيين احدهما كون المقدار او الشيء ذي المقدار
متحد النهاية بآخر مثله سواء كانا موجودين اثنين او موهومين فيقال لاحدهما انه متصل بالثاني بهذا المعنى والثاني
كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال لهذا انه متصل بذلك بهذا المعنى فالمعنى الاول من عوارض الكم المتصل وهذا
المعنى من عوارض الكم المنفصل مطلقا كاتصال خطي الزاوية او من جهة ما هو في مادة كاتصال الاعضاء بعضها
ببعض واتصال اللحوم بالرباطات والرباطات بالعظام وبالجملة كل مماس يكون عسر القبول لقابل المماسة
تلخيص وتوضيح فهذا استوضح بطلوع نور المعرفة من افق البيان ان الجسم الطبيعي بما هو جسم طبيعي امتداد او ابعاد
في الجهات الثلث مطلقا فهذا له بحسب طبيعته لانه من مقومات ماهيته وليس له من تلك المرتبة ان يتعين تماديه
بالنهاية واللانهاية ان امكنت بل احدهما من عوارض الوجود له لا من لوازم الماهية كما ان فالجسم من حيث

الجثية وفي هذه المرتبة لا يساوي جسما آخر ولا يفاوته بالعظم والصغر واذا اعتبر تعين الامتدادات لحق
لامكان انفراض الاجزاء المشتركة في الحدود المشتركة وعرض له الاتصال بالمعنى الذي هو مبدا فصل الكم وصح
قبول المساواة والمفاوتة ولا يتوهمن احد ان هناك امتدادين وممتدين بالذات جوهريا وعرضيا بل انما الممتد
بالذات موجود واحد ان اعتبر مطلقا فهو جوهر مقوم للجسم الطبيعي وليس يجب في هذه المرتبة ان يكون ممسوحا
وان اعتبر متعينا في تماديه فيصح ان يمسح بكذا وكذا مرة او مرات متناهية او لا متناهية ان جاز وجوده فكان
جسما من باب التعليميات وكذا السطح فيه اعتباران باحدهما نهاية الجسم الطبيعي وليس من الكميات وان كان عرضا
خارجا عن حقيقة الجسم وبالآخر نهاية للجسم التعليمي ويكون نوعا خاصا من المقادير القارة وكذا القياس في
الخط والذي يكشف الامر في جوهرية الجسم المتصل باحد المعنيين وعرضيته بالمعنى الآخر مع بقاء شخصية احدهما
مع تبدل تشخص الآخر عند تبدل اشكال جسم واحد بعينه بالتدوير والتكعيب كالشمعة الواحدة فهناك تشخص
الاتصال بالمعنى الاول باق والمقدار المساحي بحيث يمسح بكذا وكذا باق وهو حقيقة نوعية من الجسم التعليمي لان
كل مرتبة من الكم بالذات نوع تام مباين لمرتبة اخرى فوقها او تحتها وتبدل الاشكال مع انحفاظ المساحة يوجب
تبدل الاشخاص المتساوية في الكم لان التساوي يوجب المماثلة في الكم فعلم من هذا ان الجسم التعليمي عرض في
الجسم الطبيعي يفارقه في الوهم دون الوجود بحسب الطباع وكلاهما يفارقان المادة بطباعهما في الوهم دون
الوجود انما المفتقر الى المادة في الوجودين الوهمي والعيني تغيرات كل منهما وانفعالاتهما الشخصية وسيظهر لك
حقيقة هذه المعاني فضل ظهور وانكشاف في الفصول التالية من بعد ان شاء الله الحكيم **فصل** في ان جميع
الامتدادات والاتصالات مما يستدعي وجودها بالجوهر المتصل ان العقل بغريزته التي فطر الناس عليها يجد ان
يعرض المقدار والكمية الاتصالية لما ليس ممتدا في نفسه ومتصلا في ذاته كما قال الرئيس بلغة الفرس في كتاب
دانش نامه الموصوف بالحكمة العلائية جسم را حد ذات پيوسته است كه اگر گسسته بودي قابل ابعاد نبودي
فالابعاد سواء كانت زمانية او مكانية مما يتوقف وجودها على متصل بنفسه مجردا عن التعين الامتدادي والتحدد
الانبساطي حيث لم يكن ذاته ذاتا مقدارية اذ لو كانت في حد نفسه امورا متفاصلة لكانت بعد عروض المقدار
المتصل لها اما ان يكون باقية على حالها من الانفصال او لا فعلى الاول يلزم ان يكون المتصل منفصلا او تعدد العروض
يوجب تعدد العارض فاذا كان المعروض امورا متباينة الوجود غير مشتركة في الحدود المشتركة كان العارض كذلك
فلم يكن مقدارا متصلا وهو خلف الفرض واما الهيئة العارضة للعسكر ونظائره فليست عارضة لها في الخارج من

من حيث انها المتعددة بل انما عرضت لها في الذهن عند اعتبار العقل اياها امرا واحدا فثبت ان المقادير القارة
عارضة للجوهر المتصل اما بلا واسطة كالجسم التعليمي او بواسطة كالسطح وبعده الخط وكذا الحركة متصلة من جهة المسافة
وبحسب اتصالها المسافة صالحة لان يتكمم بالزمان ويتقدر به فان جملة الكميات المتصلة مما يصلح وجودها متعلقا
بالجوهر المتصل بالذات وان سلك الحق فالكمية المنفصلة والكثرة العارضة لنوع متفق الافراد لا يستصحح وجودها
الا بانفصال الجوهر الاتصالي لان تكثر النوع الوحداني لا يعرض الا لما يعرض له الوحدة الاتصالية وذلك لان
الموجب للتكثر لو كان امرا ذاتيا له او لازما للطبيعة النوعية لكان كل فرد منه افرادا كثيرة فلم يتحقق منه فرد واحد حيث
لم يكن يوجد واحد لم يوجد كثير هف فاذا لم يكن الكثرة لازمة ولا الوحدة لازمة والا لكان منحصرا نوعه ان لا يوجد
الا في شخص والمفروض خلافه فلابد ان يكون مثل هذا النوع صالحا في وجوده للاتصال والانفصال وقد علمت
ان المصحح للانفصال ليس خارجا عن حقيقة الجسم الطبيعي من حيث الجوهر الاتصالي وسيظهر لك عنقريب ان القابل للانفصال
جزء اخر من الجسم مباين للجزء الصوري واعداده اياه لقبول الفصل فعلم مما ذكرنا ان الكميات بجميع اجناسها وانواعها
مما لا يستصحح الا بالاتصال الجوهري فليكن هذا عندك محفوظا **فصل** في انحاء التقسيم الى الاجزاء المقدارية
وهي ثلثة احدها انفكاكية خارجية توجب كثرة بالفعل في الخارج وثانيها وهمية وجزئية توجب كثرة في الوهم
لا تخرج فيهما الى الفعل في الوهم الا جزئيات متناهية العدد بالفعل مع امكان ايجاد اخرى لا الى نهاية وثالثها
عقلية فرضية تحيط بجميع الاجزاء الممكنة الانفراض مجملة على ما هو شان العقل البسيط الاجمالي في ادراك الجزئيات
المبهمة العقلية ورابعها ما يحسب اختلاف عرضين قارين او غير قارين فالاول مبدا الافتراق الخارجي والثاني
منشا انتزاع الوهم صفة الافتراق بحسب حال الموصوف في الواقع والقسمة باقسامها اذا طرات الجسم انما ترد على الصورة
الاتصالية في درجة مقدارها التعليمي الا ان الانفكاكية مما يحتاج الى التهيؤ من المادة وهي التي يقبلها وتحفظ
معها كما ستعرف فهي من عوارضها بالحقيقة وان كان المهيئ لقبولها الانفكاك مقدار تعليمي عارض لصورة
اتصالية واما الوهمية فهي من عوارض التعليميات بما هي تعليميات من غير افتقار الى استعداد خاص بالمادة واما
العقلية فهي ايضا من عوارضها بما هي متصلة اتصالا بالمعنى الاول من الاولين ومما يجب ان يعلم ان اسم الجزء يقع
على ما يتركب منه الشيء وعلى ما ينحل اليه وعلى الجزء المقداري بضرب من الاشتراك او على سبيل المسامحة والتجوز فان
الاجزاء المقدارية اجزاء للمتصل بحسب الانفصال والانحلال اليها لا بالحقيقة بل المتشابهة بان تتعدد وبعرض انه
لو كان للمتصل بما هو متصل اجزاء اي بحسب تحققه ووضعه لا بتوهمه لكان اشبه الاشياء واليقها بالجزئية

هذه الامور المسماة بالاجزاء لانها لما اخرت وجودها عن وجود ما هو الكل فليست اجزاء بالحقيقة للحقيقة
بل جزئية كل منها بحسب وحدة الاتصالية الشخصية انما هي بالقياس الى عدد حاصل من الوحدات الاتصالية
ولهذا يكون متوافقة ومتوافقة للكل في الحد والاسم والعلم والجسم فاحفظه كي ينفعك في اندفاع ما ذهب
اليه ذيمقراطيس **فصل** في اثبات المتصل الواحد ليكشف به نحو وجود الصورة الجسمية اعلم ان المتكفل
لتحقيق الماهيات واثبات نحو وجودها انما هو الكلي العلم والفلسفة الاولى لا العلم الطبيعي كان ايجاد الحقايق
الابداعية لا يتصور الا من العقول الفعالة دون القوى الجسمانية المنفعلة الواقعة في عالم التغيرات
والاستحالات اذ العلم صورة المعلوم حقيقة واقول اذا اشتدت معرفة الانسان وحدث بصر بصيرته لعلم ان
الفاعل لجميع الاشيا وكذا الغاية ليس الا الباري جل اسمه بحسب قوة تاثيره في الاشياء وسراية نوره الناقد اليها
فما من مطلوب الا ويتكفل باثبات وجوده العلم بالله عز اسمه ومن عرف الله حق معرفته يحصل له بمعرفته تعالى
معرفة جميع الاشيا الكلية والجزئية فيكون علمه باي شيء كلي او جزئي من مسائل العلم الالهي لان علومهم حصلت
من النظر في حقيقة الوجود وتوابعها وعوارضها وعوارض عوارضها وهكذا الى ان ينتهي التخصيصات وهذا هو
العلم بالجزئيات على الوجه الكلي المسمى بالعلم الالهي والفلسفة الاولى الا ان العقول الانسانية لما كانت
قاصرة عن الاحاطة بالاشيا الناصة المستعلية البعيدة عن الجزئيات النازلة في هوي السفل النائية عن الحق
الاول في مهاوي البعد فلا يمكن لهم استعلام الجزئيات المتغيرة عن الاشيا العالية فضلا عن سبب الاسباب
فلا جرم وضعوا العلوم تحت العلوم واخذوا مبادي العلم الاسفل من مسائل العلم الاعلى فشغلهم شان عن شان
واما الاوليا والعرفاء فجعلوا الحق مبدا علومهم بالاشيا الطبيعية والرياضية والالهية كما انه مبدا وجود
تلك الاشيا وقد روي عن امير المؤمنين عليه السلام ما رايت شيئا الا ورايت الله قبله واليه الاشارة اولم يكف
بربك انه على كل شيء شهيد وبالجملة فان للاشيا ذوي الاسباب لا يحصل العلم اليقيني بها الا من جهة اسبابها
وعللها وهي اربعة فاعل وغاية وصورة ومادة فمن الاشيا ما له جميع هذه الاسباب ومنها ما لا يكون لها الا
الاولين والعلوم المختصة بمثله يسمى علوم المفارقات وما يختص بما له جميع الاسباب هو العلم الطبيعي اذا كانت
امرا مخصوصا والا فهو الرياضي فالبحث عن نحو وجود الجسم المطلق واثبات المادة والصورة وتشخصهما لازم
على ذمة العلم الالهي اذ لا مادة من حيث هي مادة لمثل هذه الاشيا ولا صورة ولما كان اتصال الجسم وقبوله
للانقسامات بلا نهاية متساوقا الامتناع تالفه من غير المنقسمات الوضعية فالبحث عن امتناع وجود الجوهر الفرد

انما يليق بهذا العلم لا بالطبيعيات فذكر مسئلة الجزء في اوايل الطبيعيات على سبيل المبادئ اللهم الا ما نستدل
به على اتصال الجسم بالبيانات الطبيعية من جهة حركاته وقواه وافعاله المتصلة فان شيئا واحدا يكون مسئلة
لعلمين مختلفين من جهتين مختلفتين لبحث استدارة الفلك فانه يثبت في الرياضي بالبرهان الاني والبيانات
التعليمية وفي الطبيعي بالبرهان اللمي والبيان الطبيعي من جهة ما يعرض الطبيعة البسيطة من تشابه الآثار وكذا
شيء واحد قد يثبت نحو وجوده من مباديه المخصوصة ثم يجعل وجوده موضوعا لاحكام واحوال خاصة ثم يصير
تلك الاحوال بما يلزمها من الاحكام وسايل لانكشاف حقيقة ذلك الشيء بخواصه ولاثبات وجوده تارة اخرى
وهذا مما يقع كثيرا عند تغاير الجهة اذا تقرر هذا فنقول ان الجوهر اذا كان له وضع واشارة وتخصص بحيز وجهة
ما فلا بد ان يكون له وجه الى الفوق ووجه الى مقابله فيفرض ولو وهما وكذا له وجهان الى الشرق والغرب فينقسم
كذلك وهكذا له وجهان الى كل جهتين متقابلتين من الجهات المتقابلة للعالم فيكثر اجزاؤه بحسب ذلك لكل جانب
من جوانب العالم عينا او وهما او عقلا فان قلت يجوز ان يكون لامر واحد غير منقسم محاذيات ونسب الى امور
خارجة بلا استيجاب تكثر في جوهره وذاته وغاية الامر ان يتعدد اطرافه ونهاياته وعوارضه وتعدد العوارض
لا يستلزم تعدد الذات مطلقا قلت انما يتحقق المحاذيات والنسب المختلفة من غير تعدد في ما يوصف بها بوجه
من الوجوه اصلا فهذا مما يجزم به في شريعة العقل ويجزم بداهة العاقل ببطلانه والذي يوجب التنبيه عليه ان
الشيء لما شاء الى امور مختلفة بعينها اذا كان له انقسام بالفعل لكان ذلك كل من اجزائه مختصا بملاقاة
امر واحد من تلك الامور المختلفة دون غيره بحيث يستحيل ان يكون الجزء الملاقي لهذا عين الجزء الملاقي لذلك
فقد علم من ذلك ان تخالف النسب الوضعية وتعددها يوجب تخالف المنسوب والمنسوب اليه جميعا ولهذا
عد الحكماء الوضع من الامور المتكثرة والمكثرة بذاتها لان طبيعته يقتضي التغاير ولو وهما فالشيء الواحد من حيث
هو واحد كما لا يمكن ان يكون ذا اوضاع متعددة كذلك لا يجوز ان يكون له بما هو واحد نسب مختلفة او متعددة
الى اشياء ذوات اوضاع مختلفة من غير عروض كثرة وتعدد في ذاته فيصح ثبوت هذه النسب الكثيرة واما تجويز
تعدد النهايات والاطراف لشيء واحد ذي وضع من غير تطرق اليه بحسبها كثرة واثنينية لا في الخارج ولا في
الوهم فهذا اشد سخافة واوغل نزولا في الباطل وابعد بعدا عن الحق اعلم ان الحكماء في باب اتصال الجسم و
نفي تركبها عن الجوهر الفرد مجاهدات ووجودها اضطرارية موجبة لوجود المتصل الجوهري ولهم في هذا الباب
طرق متعددة فمنها ما يبتني على ان تعدد جهات الجوهر المتحيز ونهاياته توجب الانقسام ومنها ما يبتني على

على الأشكال الهندسية ومنها ما يبتنى على الحركات والمثلثات ومنها ما يبتنى على الظلال فالمشهور منها في الكتب
نحن ان حققنا المؤثر لعدم اجتنابها على اثبات الكرة والدائرة والمثلث ونظائرها ولا على الحركة والزمان
وما شابههما ففي الاولى يفرض جوهر فرد بين جوهرين فردين فان كان يحجز عن المماسة بين الطرفين فينقسم
اذ يلقى كل منهما منه غير ما يلقاه الاخر وان لم يكن حاجزا فاستوى وجود الوسط وعدمه وهكذا الحكم في كل
وسط فلم يبق حجاب في العالم ولا تعدد ولا حجم فالتداخل مستحيل وفي الثانية يفرض جوهر فوق اثنين وعلى
ملتقاهما فان لقي بكله او ببعضه كل كليهما فيجزي او بكله كل احدهما فقط فليس على الملتقى فقد فرض عليه ان
لقي بكله او ببعضه من كل منهما شيئا فانقسم وانقسما جميعا والاحتمالات يرتقي الى عشرة كما صورت بعض من
المشتغلين بالتدقيق واما الثالث الطريق المبتني على الاشكال والزوايا والاوتار فوجوه هذا الطريق كثيرة
كما يظهر على المتامل في كتاب اقليدس الصوري ونحن قد ذكرنا ومن الحجج في هذا الطريق انه اذا انضم جزء الى
جزء فاما ان يلاقيه بالكلية بحيث لا يزيد حجم الجزئين على حجم الواحد فيلزم ان لا يحصل من انضمام الاجزاء
حجم ومقدار او لا بالكلية بان الشيء دون شيء فيكون له طرفان وهو معنى الانقسام وهذه الحجة اخف
مؤنة من السابقتين في نفي المركب من تلك الجواهر واما في نفي الجوهر الفرد مطلقا فلا اخف مما ذكر او لا
قبلهما ومنها انا نفرض صفحة من اجزاء لا تتجزى لها الطول والعرض دون العمق فاذا اشرقت عليها الشمس
او وقعت في شعاع بصر يكون وجهها المضيء او المرئي غير الوجه الاخر فتنقسم واما الطريق الثاني المبتني على
الاشكال والزوايا والاوتار فوجوه هذا الطريق كثيرة كما يظهر على المتامل في كتاب اقليدس الصوري
ونحن قد ذكرنا في شرحنا الهداية الاثيرية قسطاسا كاملا من البراهين المبتنية على القوانين الهندسية الدالة
على اتصال الجسم وقبوله الانقسامات بلا نهاية من اراد الاطلاع عليها فليرجع اليه عفى عنه وحل قال
شارح المقاصد ان برهان بعض من الاشكال على ما بينه اقليدس مما يبتني على رسم المثلث المتساوي الاضلاع
المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل الى اثباتها على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل خط مستقيم متناه
يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود الى موضعه الاول فيحصل سطح محيط به خط مستدير
حاصل من حركة الطرف المتحرك ومن باطنه نقطة هي الطرف الثابت وجميع الخطوط الخارجة من تلك النقط
الى ذلك الخط متساوية لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي ادير ولا نعني بالدائرة الا ذلك السطح او ذلك
الخط وهذا البيان لا ينهض حجة على مثبتي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان المفروض فضلا عن

تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك يمتنع الحركة على الوجه الموصوف
لتاديها الى المح وعلى هذا القياس اثبات الكرة انتهى كلامه والحق ان اثبات الدايرة والكرة ونظايرهما بطريق
الحركة وان توقف على اتصال المقادير كما قرره المعترض وقد نص الشيخ عليه ايضا وغيره ايضا من الحكماء وما
نقله العرجاء ايضا ليس الا دايرة عرفية لا حقيقية الا ان طريق اثبات الدايرة ليس منحصرا في الحركة على الوجه المذكور
بل للحكماء طريقان اخران لا يتوقف شي منهما على نفي الجزء اولا فان الرئيس قدس سره اثبت في الشفاء والنجاة الكرة
اولا بطريق لمي مبناه على اثبات الطبيعة في الاجسام وكون مقتضاها في البسايط الحقيقية ليس من جملة الاشكال
الا الاستدارة لتشابهها بل الكروية على الخصوص لان شان ما لا زاوية له من الاشكال البيضية والشلجمية
والمعرطة ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز واختلاف تقدر في الطول والعرض والطبيعة البسيطة
لا يوجب اختلافا واذا ثبت الكرة بهذا الطريق ثبت وجود الدايرة بسبب قطع يحدث او يتوهم في الكرة
ثم قال واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدايرة فانه اذا فرض الشكل المربع مستديرا مضرسا وكان نشز موضع اخفض
من موضع حتى اذا طبق طرفا خط مستقيم على نقطة تفرض وسطا وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع
كان اطول ثم اذا طبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي يخفض من المحيط كان اقصر امكن ان يتم قصره بجزء او
اجزاء فان كان زيادة الجزء لا يستويه بل يزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان لا يتصل به بل يبقى
فرجة فليدبر في الفرجة هذا التدبير بعينه فاذا ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الفرج انقسام بلا نهاية وقف
على مذهبهم انتهى فقد علم ان وجود الدايرة والكرة وامثالهما ليس موقوفا على نفي الجزء وان كان جمهور المتكلمين
القايلين بالجزء انكروها لان وجودها يؤدي الى نفيه وجودها اما الدايرة فلانها لو كانت من الاجزاء الغير
المتجزية فاما ان يكون ظواهر الاجزاء متلاقية كبواطنها او لا فعلى الاول اما ان يكون بواطنها اصغر من
الظواهر فتنقسم او لا فيساوي في المساحة باطن الدايرة اعني المقعر ظاهرها اعني المحدب وهو باطل وان كنت
متوقفا في بطلانه فانظر الى استلزام تساويهما مساواة الدايرتين المحيطة بها والمحاطة بها وكذا المحيطة بالمحيطة
الى ان يبلغ المحدب الاقصى للمحاطة بالمحاطة الى ان ينتهي الى المحيطة بالمركز وبطلانه ضروري واللزوم واضح
لان التقدير تساوي الظاهر والباطن والمطابق والمطابق وعلى الثاني وهو ان يكون ظواهر الاجزاء غير
متلاقية يلزم انقسام الجزء لان غير الملاقي ولان ما بينها من الفرج ان لم يسع كل منها جزءا لزم الانقسام وان
وسع يلزم ان يكون الظواهر ضعف البواطن والحس يكذبه واما الكرة فحكمها يعرف بالمقايسة الى ما ذكر من حكم

الدايرة فقد ظهر ان كلما صح القول بالدايرة او الكرة لم يصح القول بالجزء لكن المقدم حق او كلما صح القول بالجزء
لم يصح القول بهما لكن التالي باطل فاذا تقرر ذلك فاعلم ان طريق اثبات الحقايق اما البرهان والحكمة واما الجادلة
بالتي هي احسن ففي الاول الغرض اثباتها مطلقا تحصيلا للبرهن ما هو كال في نفسه سواء صدقه غيره ام لا وفي الثاني
اصلاح المدينة ومصالح الناس في هدايتهم الى الحق وارشادهم وصيانتهم عن الباطل في العقايد وكثير من الباحثين
اهملوا في شرايط المباحثة مثل انهم اذا حاولوا اقامة الحجة على نفاة الجزء بطريق قياس الخلف استدلوا عليهم بوجود
الدايرة بان قالوا على تقدير وجود الدايرة وتركبها من الاجزاء يلزم الانقسام فلهم ان يجيبوا عنه بان
الانقسام وان كان محالا عندنا لكن ثبوته على فرض امر مستحيل غير ممتنع وذلك الامر وجود الدايرة لادائها الى
الانقسام الجزء فاما اذا اقيم البرهان على وجود الكرة والدايرة باصول فلسفية مبنية على اثبات الطبايع في
الاجسام وايجابها للاشكال المستديرة في القابل البسيطة فذلك وان كان تماما في نفسه لكن ليس نافعا في
حقهم لانكارهم تلك الاصول المبنية على نفي الفاعل المختار على زعمهم وهذا ايضا نوع من الاختلال في المباحثة
اذا اريد الزامهم بهذا الطريق اذ قد ثبت في الميزان مقدمات من جملة المغالطات الموقعة للخطا في الاستدلال
احد مقدمة لا يسلمها الخصم في القياس الجدلي وان كانت صحيحة برهانية في نفس الامر ومن هذا القبيل
الاستدلالات التي وقعت لبعض الناس على ابطال الجزء الذي لا يتجزى مما يبتني على اشكال غير المربع والمثلث
القايم الزاوية المتساوي الساقين مما ينكره القايل بوجود الجوهر الفرد فان المتكلمين المنكرين للاتصال الجسم
يحيلون من الاشكال الا المربع والمثلث الذي هو يحصل من قطر المربع من الضلعين الذي توترهما ذلك القطر
فكل دليل يبتني على غير هذين الشكلين من الاشكال لا يكون برهانيا ولا جدليا اما عدم كونه برهانيا
فلان للقايل ان يمنع لزوم المحال والخلف على التقدير المذكور بان يقول ان اللازم من الدليل وان كان امرا محالا
في الواقع الا ان محاليته على التقدير المذكور غير مسلم لكون ذلك التقدير امرا مستحيلا فيجوز ان يكون مستلزما
لمستحيل اخر عند فرضه واما عدم كونه جدليا فلان الخصم لا يساعده لابتنائه اما على اصل الاتصال واما على
اصول اخرى فلسفية لكون ذلك التقدير امرا مستحيلا فيجوز ان يكون كبعض الوجوه التي ذكرها العلامة
الخفري في رسالته في نفي الجزء من فرض مثلث متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء كل
من ساقيه كقوس الميل الكلي في الفلك مع الربعين من دايرتي المعدل والمنطقة للبروج المنتهيين اليها الا
من نقطة التقاطع الربيعي او الخريفي وان الانفراج بين الساقين متصاعدا الى ان يصير بقدر جزء واحد وبعده